

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التالية:

- تعرف السياسة الخارجية في فكرها و في صنعها، في الدول الكبرى، مشاركة مؤسسات فكرية تصنع العقيدة الإستراتيجية وتضع الأسس لحركية تلك السياسة في العالم.
- عرفت الولايات المتحدة الأمريكية ظاهرة مراكز الفكر ومنحتها مكانة في صياغة فكر وحركية السياسة الخارجية الأمريكية في العالم ارتكازا على أن تلك المراكز هي واجهة المحور الصناعي- العسكري المتنفذ في دوائر صنع القرار الأمريكي على أكثر من صعيد فدراليا (الرئاسة، الكونغرس) والمحلي (جماعات ضغط كبرى).
- مثل العراق، في هذا الإطار، الأنموذج الأمثل لتعاقد عمل تلك المراكز الفكرية في التمهيد للغزو، ثم في التعامل مع حركية التطورات على الساحة العراقية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تهدف لمعرفة الدور المنوط بواحدة من أهم الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة الأمريكية المتمثلة في مراكز الفكر والرأي، هذه الأخيرة التي تعمل بشكل مستمر على إنتاج استراتيجيات مختلفة وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية بما يخدم مصالحها الوطنية، كما أن هذا البحث سيركز على دور هذه المؤسسات في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق منذ بداية التخطيط لهذه الحرب وأثناء الحرب وبعدها، حيث اختلفت آراء ومواقف هذه المراكز في مختلف مراحل هذه الحرب وهو ما انعكس بذلك على السياسات الأمريكية المتبعة في مختلف مراحل الحرب على العراق.

المحور الأول: ماهية مراكز الفكر والرأي الأمريكية.

أولا: تعريف مراكز الفكر والرأي (Think-Tanks)^(*): لابد من الإشارة هنا وقبل كل شيء إلى الدلالة المفاهيمية لهذه المؤسسات التي تعتبر أكثر من ظاهرة بسيطة رائجة، حيث ينظر إليها جيمس ماكغان على أنها "هيئات مستقلة للبحث تركز وقتها لمسائل المصلحة العامة وتحليلها"، كما تعرفها فيليبيا شيرنغتون (p.Sherringtonf) على أنها "تنظيمات مستقلة نسبيا ومنخرطة بالبحث في أوسع نطاق من المصالح. هدفه الأول هو انتشار هذا البحث أوسع ما يمكن بنية التأثير على سيرورة تحضير السياسيين للشأن العام"¹⁰. لقد تم التركيز في هذين التعريفين على اعتبار مراكز الفكر مؤسسات مستقلة تهدف لخدمة المصلحة العامة، في حين تم إغفال جزئيات مهمة في تعريف هذه المراكز، خاصة فيما يتعلق بكون مؤسسات غير ربحية هدفها نشر المعرفة والأبحاث العلمية التي

تساعد الجهات الرسمية في صنع السياسات من جهة، وتساهم في توعية وتعريف المجتمع بمختلف القضايا الهامة في مختلف المجالات، وبالتالي فهي بمثابة وسيلة ربط بين صناع القرار الذي تمده بمختلف الخيارات المناسبة لصنع سياسات تخدم الصالح العام، والمجتمع الذي تمده بمعلومات حول هذه السياسات.

وقد عرفها هوارد ج وياردا Howard J Wiarda (أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجيا، وأستاذ باحث في مركز "ودورو ويلسون" في واشنطن) بأنها عبارة "عن مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها لا تقدم مساقات دراسية؛ بل هي مؤسسات غير ربحية، وإن كانت تملك "منتجا" وهو الأبحاث. هدفها الرئيسي البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات. كما أنها تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة العامة، والدفاع والأمن والخارجية. كما لا تحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل؛ بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق ولفت انتباه الجمهور لها"⁽²⁾، وتقدم مؤسسة راند الأمريكية تعريف لها باعتبارها إحدى أهم مراكز الفكر الأمريكية بقولها "هي مؤسسة غير ربحية تساعد على تحسين السياسات وصنع القرار من خلال البحث والتحليل"⁽³⁾.

وقد كان يشار لهذه المراكز في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية باعتبارها غرفة أو بيئة آمنة يستطيع علماء الدفاع والمخططون العسكريون الاجتماع فيها لمناقشة الأمور الإستراتيجية⁽⁴⁾.

فهي تعتبر منظمات تقوم بأنشطة بحثية سياسية تحت مظلة تثقيف وتنوير المجتمع المدني بشكل عام، وتقديم النصيحة لصناع القرار بشكل خاص، ومن المهم عند دراسة تاريخ هذه المؤسسات ودورها في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية الإشارة إلى التنوع الهائل للمجتمع الأمريكي الذي يحوي هذه المؤسسات، وإلى اللامركزية في النظام السياسي الأمريكي التي ساهمت في انتشارها، بالإضافة إلى الضخ الكبير للأموال للمؤسسات الخيرية التي تحولت إلى مراكز تفكير فيما بعد⁽⁵⁾، كما أنه هناك اتفاق بين الباحثين على اعتبار مراكز الفكر بأنها كيانات ذات توجه بحثي لا تهدف لتحقيق الربح، هدفها الأول ممارسة التأثير على الرأي العام والسياسات العامة⁽⁶⁾.

من خلال مختلف التعريفات السابقة يمكن اعتبار مراكز الفكر والرأي بأنها عبارة عن مؤسسات مستقلة وغير حزبية، تقوم بتقديم أبحاث ودراسات في مجالات مختلفة تهدف لتحسين السياسات العامة للدولة، ونشر الثقافة والمعرفة العامة، والتأثير في عملية صنع السياسة الخارجية، وذلك من خلال التركيز على مناقشة مختلف القضايا الساخنة، وهي مؤسسات غير ربحية تعتمد على مجموعة من الآليات والاستراتيجيات للتأثير على صانع القرار.

ثانيا: نشأة مراكز الفكر في الولايات المتحدة

بدأ ظهور وانتشار هذه المؤسسات الفكرية خاصة المتعلقة بالسياسة الخارجية في الولايات المتحدة في بداية القرن الماضي، بسبب رغبة كبار الممولين والسياسيين والمثقفين في خلق مؤسسات يجتمع فيها الباحثون والقادة من القطاعين العام والخاص، لمناقشة القضايا العالمية والتداول بشأنها من جهة، وحاجة صانعي السياسة غير المحدودة إلى المعلومات والتحليلات المنتظمة المتصلة بالسياسة، حيث ظهرت ثلاث مؤسسات بشكل خاص في الولايات المتحدة خلال العقود الأولى من القرن العشرين (مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي سنة 1910، ومؤسسة "هوفر"نسبة إلى مؤسسه الرئيس الراحل هربوت هوفر)" حول الحرب والثورة والسلام سنة 1919، ومجلس العلاقات الخارجية سنة 1921)، و بالرجوع إلى عام 1916 ظهر "معهد الأبحاث الحكومية" الذي اندمج فيما بعد مع مؤسسة "بروكينغز" سنة 1927، ثم مع "معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة" سنة 1943، وهو عبارة عن مؤسسة فكر ورأي محافظة تحظى بأهمية كبيرة، ركزت على القضايا الخارجية في عملها⁽⁷⁾، أما الموجة الثانية في تاريخ نشأة هذه المؤسسات هو بعد عام 1945 أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عندما تولت الولايات المتحدة الأمريكية زمام القوة العظمى (مع اندلاع الحرب الباردة)، بحيث تلقت العديد من هذه المؤسسات الدعم من قبل الحكومة الأمريكية، التي كرست موارد ضخمة للعلماء والباحثين في مجال الدفاع⁽⁸⁾، وهنا يبرز تاريخ نشوء مؤسسة راند (RAND) الأمريكية في عام 1946، هذه المؤسسة التي بدأت عملها في خدمة شركة دوغلاس للطائرات ثم أصبحت مؤسسة مستقلة غير هادفة للربح عام 1948 لربط التخطيط العسكري مع البحث والتطوير، اهتمت بمجموعة واسعة من المواضيع والقضايا الإستراتيجية العسكرية والسياسية والدبلوماسية بالغة الحساسية والبحث في أسسها وقواعدها وأطلقت دراسات متعلقة بتحليل النظم، وكذا نظرية اللعبة، ومع بداية عام 1970 كانت في الولايات المتحدة عشرات المراكز والمؤسسات البحثية التي تضم عدد كبير من الموظفين وتستهلك ميزانية كبيرة، وقد ركزت عملها على تقديم النصائح والمشورة السياسية والعسكرية، ولكن مع نهاية عام 1970 تزايد عدد هذه المؤسسات بشكل مذهل ولكنها هذه المرة بحجم أصغر وطريقة عمل مختلفة عما سبق، حيث أصبحت يطبعها الطابع الحزبي والمواقف ذات الأسس والجذور الفكرية والأيدولوجية⁽⁹⁾، وهذه المرحلة هي الموجة الثالثة لتطور هذه المؤسسات.

لقد التزمت مؤسسات الفكر والرأي التي أنشئت خلال العقود الأولى من القرن العشرين، بتطبيق خبراتها العلمية على مجموعة من القضايا السياسية، وكما يشير "كنت ويفر"-باحث في مؤسسة بروكينغز-، إلى أن هذه المؤسسات أمثال مؤسسة كارنيجي الخيرية وبروكينغز، تعمل "كما لو كانت جامعات بلا طلبة" وتعطي الأولوية لإنتاج أبحاث أكاديمية من نوعية عالية، فهي تصدر

الكتب، والمجلات، والمواد الأخرى التي تستهدف أنواعا مختلفة من القراء، وبالرغم من أن هذه المؤسسات قدمت منذ نشأتها المشورة والتوجيه لصانعي السياسة، إلا أنه يبقى هدفها الأول مساعدة وإعلام صانعي السياسة والجمهور بخصوص العواقب المحتملة لإتباع مجموعة من الخيارات في السياسة الخارجية، وبالتالي فهي لا تسعى للتأثير المباشر في القرارات السياسية⁽¹⁰⁾، ومع بداية القرن العشرين أصبح هناك أكثر من 1200 مؤسسة للفكر والرأي تهتم بقضايا السياسة الأمريكية وتهيمن عليها، وقد شكلت مجموعة غير متجانسة من حيث اتساع نطاق المواضيع ومصادر وطرق التمويل والمواقع التي تشغلها، وقد كانت هذه المراكز ذات انتماءات مختلفة فمنها المنتمية للجامعات مثل مؤسسة بحوث الشرق الوسط التابعة لجامعة كولومبيا، ومنها التابعة لأحد الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية مثل معهد بروكنجز (Brookings Institution) الذي يميل إلى الحزب الديمقراطي ومؤسسة هيرتيج (Heritage foundation) التي تميل إلى الحزب الجمهوري، ومنها ما هو تابع لهيئات حكومية مثل جامعة الدفاع الوطني (Nation Defense University) ومركز بحوث الكونغرس (Congressional Research Service)، كذلك هناك مؤسسات بحثية تابعة لمؤسسات خاصة كبرى مثل مؤسسة كارينجي للسلام الدولي (Carnegie Endowment For International Peace)، وهناك المؤسسات التقليدية للسياسة الخارجية مثل مجلس العلاقات الخارجية (Council of Foreign Relation) ومؤسسات متخصصة مثل الجمعية الوطنية للعلوم السياسية (American Political Science Association)، وهناك المؤسسات التابعة للوبي الصهيوني (اللجنة الوطنية اليهودية)... إلخ⁽¹¹⁾.

ويرجع سبب انتشار هذه المؤسسات بكثرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى حاجة صانعي السياسة الأمريكية للنصائح المستقلة حول السياسة الخارجية الأمريكية باعتبارها دولة عظمى، مما زاد من مسؤوليات صانعي القرار في أن تصبح أمريكا السلطة المهيمنة في عالم ثنائي القطبية، فكان اللجوء لخبرة هذه المؤسسات من أجل مساعدتهم في تطوير سياسة الأمن القومي، وهو ما وفرته بالفعل مؤسسة "راند RAND" التي تم تأسيسها سنة 1948م لتعزيز وحماية المصالح الأمنية للولايات المتحدة خلال العصر النووي، بالإضافة إلى ملء الفراغ في السياسة الخارجية لدى مجتمع الأبحاث، وكانت هذه بداية جيل جديد من مؤسسات الفكر والرأي المتعاقدة مع الحكومة والممولة من قبلها⁽¹²⁾.

ثالثا: مميزات مراكز الفكر والرأي في الولايات المتحدة الأمريكية

إن ما يميز مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية عن غيرها في أنحاء العالم الأخرى، هو عددها الهائل وكذا انخراطها بشكل كبير في النشاط السياسي، وقدرتها على التأثير المباشر وغير المباشر في صنع السياسات واستعداد صناعات القرار لتحويلها وفقا للمشورة المقدمة من قبلهم، ومن المهم الإشارة إلى

أن هذه المؤسسات تختلف عن بعضها من حيث التأثير على السياسة وكذا من حيث القضية محل الاهتمام، فنجد مثلا معهد أميركان إنتربرايز ومؤسسة التراث لها دور فعال في المساعدة على تأطير المناقشات السياسية (مثل الجدل الدائر حول مشروع الدفاع الصاروخي)، في حين أن هناك مؤسسات أخرى هي أكثر تأثيرا على صناعات السياسات مثل مؤسسة راند التي تعمل بشكل وثيق مع صناع القرار من أجل تقييم تكاليف ومنافع تطوير تقنيات عسكرية جديدة⁽¹³⁾.

المحور الثاني: دور مراكز الفكر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

تلعب مؤسسات الفكر والرأي دورا بارزا في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية في كل الشؤون الدولية بصفة عامة، وتجاه منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، حيث ساعدت في صياغة التوجه الأمريكي الخارجي لفترة تقارب القرن، ويعود الدور الهام لمراكز الفكر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية إلى عاملين أساسيين هما⁽¹⁴⁾:

- طابع اللامركزية في النظام السياسي الأمريكي (النظام الفدرالي) الذي يتيح الفرصة والقنوات الشرعية للمشاركة في صنع وتطبيق السياسة الخارجية بطرق مباشرة وغير مباشرة، وبما لا يجعل من السياسة الخارجية حكرا على مؤسسة دون الأخرى.

- انخراط الولايات المتحدة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية منذ بداية القرن العشرين، وتطور هذا الدور عبر مراحل مختلفة، فقد صاحب هذا التطور منذ بدايته ظهور المراكز البحثية الأمريكية مثل (مركز كارنيجي للسلام الدولي ومؤسسة هوفر للحرب والثورة والسلام ومجلس العلاقات الدولية).

ويمكن القول بأن هذه المراكز لها عدة طرق ومجالات تشارك أو تؤثر من خلالها على صانعي السياسة الخارجية والمتمثلة فيما يلي⁽¹⁵⁾:

✓ توليد أفكار وخيارات مبتكرة في السياسة الخارجية: فهي تحمل طابع الابتكار والإبداع والابتعاد عن النمطية، كما أنها تلتزم بالمحافظة على النظرة الواقعية للأمور مع استشراف آفاق مستقبلية بعيدة، وهي تقدم المشورة لمرشحي الرئاسة حول عدد من القضايا الداخلية والخارجية ومثال ذلك تبني حكومة رونالد ريغان مطبوعة لمؤسسة هيرتيج بعنوان "تفويض للتغيير" كبرنامج عمل للحكم بعد انتخابات 1980م.

✓ تأمين مجموعة جاهزة من الاختصاصيين للعمل في الحكومة، وهي وظيفة مهمة فعلى سبيل المثال استعان الرئيس رونالد ريغان خلال عهديه بمائة وخمسين شخصا من مؤسسة هيرتيج ومؤسسة هوفر ومعهد إنتربرايز الأمريكي .

✓ توفير مكانا للنقاش على مستوى رفيع: تلعب مؤسسات الفكر والرأي دورا في التوصل إلى تفاهم مشترك إن لم يكن هناك إجماع حول خيارات السياسة الخارجية، وتقوم بشرح السياسات الجديدة.

✓ تثقيف مواطني الولايات المتحدة عن العالم: فهي تساعد في إثراء الثقافة المدنية الأمريكية عن طريق تعريف المواطن الأمريكي بطبيعة العالم الذي يعيش فيه .

✓ وسيلة مكاملة للجهود الرسمية في حل النزاعات: تلعب هذه المراكز دور نشيط في السياسة الخارجية عبر رعايتها للحوارات الحساسة وتأمين وساطة فريق ثالث بين أطراف النزاع.

وفي هذا الصدد نجد ريتشارد هاس (مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية) يؤكد: على أن مؤسسات الفكر والرأي من وجهة نظر صانعي السياسة في الولايات المتحدة تقدم اليوم خمس فوائد رئيسية، فيقول أنها تولد "التفكير الجيد" لصانعي السياسة الأمريكية، توفر خبراء للعمل في الإدارة والكونغرس، وتعطي لصانعي السياسة حيزا لبناء فهم مشترك حول الخيارات السياسية، وتثقف مواطني الولايات المتحدة عن العالم، وتوفر وساطة طرف ثالث لأطراف النزاع^{(16)*}.

ويؤكد (جيمس ماك جين) أحد خبراء معهد بحوث السياسات على أن المراكز البحثية ليست فقط للتزويد بالمعلومات ولكن يستعان بها من أجل وضع تقرير وأجندة السياسات، وتزداد أهمية المراكز من خلال قيامها بدراسة كافة المستجدات الدولية ومعرفة أثرها على المصالح الأمريكية وإعداد السبل لتحقيق هذه المصالح واختيار أفضل وسائل التطبيق، كما تزداد أهميتها بشكل خاص عندما تكون للرئيس رؤية أيديولوجية ثابتة وواضحة وهو ما حدث للرئيس جورج بوش الابن خلال إدارته حيث كان دور مؤسسة "أمريكان انتربرايز" دورا بارزا في مجمل الملفات بما في ذلك الحرب على العراق⁽¹⁷⁾.

كما أنها تلعب دورا هاما في بناء الدعم لصناع السياسات العامة بخصوص التوجهات الرئيسية للدولة في الخارج، وما يمكن قوله في هذا الإطار هو أن مراكز الفكر والرأي لعبت دورا بارزا في مجال السياسة الخارجية والأمن الوطني، هذا الدور الذي كان رد طبيعي على تعميق المشاركة الأمريكية باعتبارها قوة عظمى في المجال الدولي خلال نصف القرن الماضي⁽¹⁸⁾، ويتمثل أحد أهم أسباب نجاح المراكز البحثية في أنها تقوم على تمويل ذاتي مستقل غير مرتبط بالمؤسسات الحكومية، وبالتالي فهي حافظت على قدر كبير من الاستقلالية، فهي بالأساس مؤسسات غير هادفة للربح، معفاة من الضرائب الأمريكية وتقوم على التبرعات الفردية والجماعية من الشركات الكبرى والتمويل الذاتي عن طريق بيع الكتب والإصدارات البحثية والدوريات المتخصصة، كما أن بعض هذه المراكز لا تقبل أي

معونات حكومية، والبعض الآخر يقوم بعمل عقود مع الحكومة الأمريكية من أجل القيام بأبحاث ودراسات لبعض أجهزتها مثل السلاح الجوي الأمريكي المتعاقد مع مؤسسة راند على تمويل أبحاثه عن التحديات التي تقوم بها الصين على سياستها الدفاعية، وأثارها على السلاح الجوي الأمريكي⁽¹⁹⁾.

وتعتمد مؤسسات الفكر والرأي على مجموعة من الاستراتيجيات لنقل آرائهم إلى صانعي السياسة والجمهور، وتتمثل في : عقد المؤتمرات العامة وحلقات دراسية لمناقشة مختلف قضايا السياسة الخارجية، وتشجيع العلماء المقيمين لديها على إلقاء محاضرات في الجامعات، ونوادي الروتاري وغيرها، والإدلاء بشهادات أمام اللجان التشريعية، وتعزيز الظهور في وسائل الإعلام المطبوع والإلكترونية، ونشر البحوث، وإنشاء الصفحات والمواقع على شبكة الإنترنت، وقد يسعى الخبراء المنتمين لهذه المؤسسات للمشاركة في السياسة الخارجية عن طريق قبول مناصب في الحكومة كوزراء، أو كنواب وزراء، أو غيرها من المناصب في الحكومة الاتحادية (والعديد من صانعي السياسة يعودون بعد انتهاء عملهم في الحكومة إلى مؤسسات الفكر والرأي أو يتخذون إقامة لهم فيها)، كما يعملون كمستشارين خلال الانتخابات الرئاسية، أو يعملون في فريق عمل لانتقال المهام الرئاسية، أو في المجالس الاستشارية الرئاسية أو تلك التابعة للكونغرس، كما تقوم بتزويد صانعي السياسة سواء كانوا في الكونغرس أو في الحكومة بالتقارير السياسية الموجزة وبالدراسات المتعلقة بقضايا السياسة الخارجية⁽²⁰⁾.

ما يمكن قوله هو أن مراكز الفكر والرأي هي من أهم مصادر المعلومات والتحليلات والفكر والمعرفة عبر الأبحاث والدراسات التي تقوم بنشرها في الولايات المتحدة، والتي تؤثر على المجتمع والدولة بشكل عام وبصور مختلفة مباشرة وغير مباشرة، وقد ساعدها في القيام بهذه الوظائف الانتشار الواسع لوسائل الاتصال والإعلام المتنوعة، وحرية التعبير عن الرأي، وهو ما أدى إلى سهولة انتشار وتبادل الآراء والأفكار والمعلومات، فوسائل الإعلام أصبحت أدوات لإيصال الأفكار والآراء للمستفيدين من السياسيين والمختصين الآخرين، وفي نفس الوقت مراكز الفكر والرأي تزود وسائل الإعلام بالأفكار والآراء الجديدة والمبتكرة والتحليلات والإحصاءات، ومنه أصبح هناك تفاعل كبير بين مؤسسات الفكر ووسائل الإعلام، كما أن رواد هذه المؤسسات الفكرية تربطهم علاقات وطيدة بالسياسيين الأمريكيين أو بالأحرى بالسياسة بصورة عامة، فهم إما أنفسهم صناع السياسة السابقين أو سيصبحون صناع السياسة في المستقبل، فمختلف المؤسسات الرسمية الأمريكية تعمل على توظيف خبراء مراكز التفكير في مناصب هامة فمثلا نجد مارتين إنيك مدير مركز سابان لشؤون الشرق الأوسط بمعهد بروكينغز عمل مساعدا لوزير الخارجية وسفيرا في إسرائيل⁽²¹⁾.

تعتبر مراكز الفكر من أهم الجهات المؤثرة في عملية صنع القرار فكثيرا من موظفي هذه المراكز يصل للعمل بالإدارة الأمريكية، كما أن هناك أيضا من يخرج من الإدارة يذهب إلى هذه المراكز، حيث

أن توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تم كشف أغلاطها وعوامل ضعفها بواسطة مراكز الدراسات الأمريكية بما أدى إلى التعرف على أسباب الفشل ومن ثم القيام بصنع قرارات تتصدى للفشل والإخفاق⁽²²⁾.

على الرغم من أن هذه المؤسسات من أهم مبادئها أنها لا تهدف للربح كما سبق الذكر فإن ذلك يعتبر نظرياً فقط، ولكن بالرجوع إلى أرض الواقع نجد أن أغلب هذه المؤسسات كانت تسعى لتحقيق أرباح شخصية من وراء أعمالها فنجد مثلاً مؤسسة راند لها علاقة وطيدة مع البنتاغون والمجمع العسكري الصناعي، حيث تحصل على مواردها المالية من قبل البنتاغون والمجمع، هذا بالإضافة إلى تعاقدتها ودعمها من قبل جماعات الضغط ومختلف الجهات الأخرى التي تقدم لها خدمات.

المحور الثالث: دور مراكز الفكر في الحرب الأمريكية على العراق 2003

أولاً: أهم المشاريع الداعية للحرب على العراق:

لقد سعت الكثير من مراكز الفكر الأمريكية منذ البداية لتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية لتخوض الحرب المسماة بحرب تحرير العراق، وقد ظهر ذلك في محاولة إقناع الرئيس بل كلنتون باستبدال سياسة الاحتواء المتبعة مع الحكومة العراقية حينها إلى سياسة تغيير النظام حيث قدم مجموعة من خبراء مركز بحوث القرن الأمريكي الجديد (PNAC) رسالة إلى الرئيس بيل كلنتون بتاريخ 1998/1/26 بهذا الشأن يدعو فيها إلى إجراء تغيير فوري في النظام العراقي وتطبيق التوصيات الواردة في دراسة "اختراق نظيف"-دراسة أصدرها معهد مشروع القرن الأمريكي الجديد في عام 1997 بعنوان: "اختراق نظيف: إستراتيجية جديدة لحفظ أمن المملكة"، وقد كان من بين الموقعين على هذه الرسالة كل من (إليوت أبرامز، ريتشارد بيرل، ريتشارد أرميتاج، جون بولتون، زلماي خليل زاد، بيتر رودمان، بول ولفويتز، روبرت زوليك) وكل هؤلاء أصبحوا جميعاً أعضاء في إدارة بوش الابن، ولكن إدارة كلينتون رفضت تطبيق هذه التوصيات، وبقيت هذه التوصيات دون تأثير حتى عام 2003م، حيث تم وضعها موضع تنفيذ فعلي في السياسة الخارجية، وسبب التأخر في تنفيذ هذه التوصيات راجع إلى عدة عوامل تتمثل فيما يلي⁽²³⁾:

- عدم وجود تبريرات كافية لوضع توصية الحرب ضد العراق موضع التنفيذ الفعلي، دفع إدارة كلينتون إلى رفض التوصيات الواردة ضمن هذه الدراسة.
- إن التغيرات التي حصلت في الإدارة الأمريكية مع بداية عام 2001، وتولي إدارة أمريكية جديدة للمهام في البيت الأبيض، واعتماد هذه الإدارة على عدد كبير من "المحافظين الجدد" وبشكل خاص في مجال السياسة الخارجية، أعطى هذه الدراسة أهمية في المراحل اللاحقة.

- أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتغيرات الكبرى التي طرأت على تفكير إدارة بوش، دفع باتجاه اعتماد مبدأ "الضربات الاستباقية" لمحاربة الإرهاب كأساس جديد في السياسة الخارجية، مما أدى إلى وضع توصية الحرب ضد العراق موضع التنفيذ الفعلي، باعتبار أنها خطوة استباقية ضد الإرهاب الذي يمارسه النظام العراقي.

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 دفعت بمراكز الفكر الأمريكية للتركيز أكثر لإنتاج أفكار وتحليلات من شأنها أن تؤدي لتطوير ومراجع العلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي وكيفية، فمع بداية أحداث 09/11 تتدافع المدراء التنفيذيون والصحفيون في شبكات التلفزة في الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد خبراء يمكنهم الجواب عن سؤالين حرجين هما: لماذا هوجم اثنان من أكبر رموز القوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية (مركز التجارة العالمي والبنتاغون)؟ ومن المسؤول الأول عن تدبير وتنسيق هذه الأعمال؟⁽²⁴⁾، فأحداث 11 سبتمبر كانت فرصة بالنسبة لهذه المراكز للتأكيد على دورها الأساسي في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، حيث وجد الرئيس بوش نفسه مضطرا للاعتماد بشكل متزايد على الأكاديميين، فجرى تعيين البروفيسور زلماي خليل زاد عضوا في مجلس الأمن القومي ومستشارا للرئيس لشؤون أفغانستان، ثم سفيرا في العراق، وأصبح يستعين بكل من برنارد لويس (أستاذ برينستون) وفؤاد عجمي (أستاذ الشرق الأوسط في جامعة هوبكنز) لحضور اجتماعات مجلس الأمن القومي، وأخذت هذه المراكز تتجه بقوة نحو اليمين، وقد شهد مجلس العلاقات الخارجية الذي يعد أبرز مراكز البحث الليبرالية انعطافة شديدة بهذا الاتجاه، بلغ حد تولي أحد رموز إدارة بوش-رئيس قسم التخطيط في وزارة الخارجية-ريتشارد هاس رئاسته، هذا الأخير الذي عرف بإسهامه الواسع في وضع العقيدة الأمنية الجديدة للولايات المتحدة وهو أيضا من أنصار مبدأ الضربة الوقائية⁽²⁵⁾، وبالتالي قدمت هذه المراكز المشورة لصناع القرار فيما يتعلق بهذه الأحداث وما تبعها من قرارات احتلال أفغانستان والعراق والترويج للحرب العالمية ضد الإرهاب.

لتأتي إستراتيجية الأمن القومي التي أعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش عام 2002، والتي كانت الأساس السياسي لقرار الحرب على العراق، والتي هي ليست سوى نسخة مطورة عن ورقة أعدها فريق المحافظين الجدد (رامسفيلد، ريتشارد بيرل، وولفرينز، فايت) في نهاية عهد بوش الأب عام 1992، وقد أنجزت هذه الورقة في مراكز الأبحاث التي يسيطر عليها المحافظون الجدد، ثم جرت إعادة صياغة هذه الورقة عام 2002 في مؤسسة مشروع القرن الأمريكي تحت عنوان: "وثيقة الأمن القومي الأمريكي"، وبذلك تحولت بعد عشر سنوات إلى إستراتيجية رسمية للدولة، بعدما قفز صانعوها إلى قيادة الدولة، مع انتخاب جورج بوش الابن رئيسا للولايات المتحدة، فعبر مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية think-tanks تصنع الشركات الكبرى رؤية سياسية لدور الولايات المتحدة في

العالم، ومواقفها من قضايا السياسة الخارجية، وفقا لمصالح القطاع الخاص، ويتم بعد ذلك تسويق هذه السياسات من خلال وسائل الإعلام الضخمة، التي تخضع بدورها لسيطرة هذه الدوائر نفسها، وأخيرا، وبعد صنع رأي عام مساند للسياسات المطروحة تنتقل العملية إلى التنفيذ، على أيدي المسؤولين الذين كانوا يعملون في هذه المراكز ومازالوا يتعاونون معها⁽²⁶⁾.

ثانيا: دور مراكز الفكر في الانسحاب الأمريكي من العراق 2011:

أما فيما يتعلق بمسألة الانسحاب فنجد أن محللو مؤسسة راند مثالا دعوا لأن ترسي الولايات المتحدة نمطا محددًا من المعايير والإجراءات التي ستؤدي في النهاية إلى انسحاب القوات الأمريكية من العراق وتشجيع حلول الأمن الوطني وتحسين فرص دعم النجاح ضد التمرد، بما يضمن الحفاظ على المصالح الأمريكية وصيانتها حاضرا ومستقبلا، في حين أن معهد بروكينغز قدم بعض الطروحات لحل المشكلة العراقية، من خلال الدعوة لجمع الأطراف المتحاربة لتسوية الخلاف، وتقديم الدعم للدول المجاورة للعراق، ومنع تدخلها في شؤونها، كما دعا للعمل على وضع "الخطوط الحمراء" أمام التدخل الإيراني الواضح في العراق، وهو نفس الشيء الذي دعا إليه مركز كارنيجي الذي كان يدعو لضرورة سحب القوات الأمريكية بشكل تدريجي من العراق، وإبقائه خارج النفوذ الإيراني⁽²⁷⁾، هذا بالإضافة إلى العديد من مراكز الفكر الأمريكية الأخرى التي دعت للحل الأزمة العراقية بطريقة سياسية ودبلوماسية تضمن خروج الولايات المتحدة الأمريكية من هذا المستنقع من جهة، وتحافظ على مصالحها في المنطقة من جهة أخرى.

وبالتالي فحتى بالنسبة لانسحاب القوات الأمريكية من العراق كان لهذه المراكز دور مهم فيه، فبالإضافة إلى مجموعة الضغوط التي مورست من قبل مختلف الفواعل الرئيسية في صنع القرار الأمريكي خاصة الرأي العام على إدارة بوش الابن، وكذا إدارة أوباما من أجل الخروج من المأزق العراقي، عملت هذه المؤسسات على وضع أنسب التصورات والخطط حول الانسحاب الأفضل للقوات الأمريكية، والذي يضمن أكبر قدر ممكن المصالح الأمريكية في المنطقة.

خاتمة:

يتضح من هذه الدراسة أن مراكز الفكر والرأي لعبت ومازالت تلعب دورا بارزا ومهما في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك من خلال إمدادها بمجموعة من النصائح والإرشادات، والاستراتيجيات التي يتم اعتمادها من قبل صناع القرار في صنع السياسة الخارجية تجاه منطقة معينة، وذلك انطلاقا من اعتمادها على مجموعة من الوسائل والآليات التي تساعد في التأثير على صانعي السياسة الخارجية من أجل إتباع استراتيجيات معينة والامتناع عن استراتيجيات أخرى، وقد ظهر دور هذه المراكز بوضوح في الحرب الأمريكية على العراق، هذه الحرب

التي كان بداية التخطيط لها ضمن مراكز الفكر والرأي، خاصة مع مجموعة البحوث والدراسات التي أصدرها مشروع القرن الأمريكي الجديد، والتي كانت تدعو لتغيير نظام الحكم في العراق بما يخدم المصالح الأمريكية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد عملت هذه المراكز على متابعة السياسة الأمريكية في العراق حتى بعد الغزو وقد تم اقتراح إستراتيجية الانسحاب من العراق من أجل الحفاظ على المصالح الأمريكية التي تضررت بسبب هذه الحرب.

وبالتالي فإن دور هذه المؤسسات يظهر بوضوح في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك شبكة واسعة من مراكز البحث والتفكير في شتى مجالات العلم والمعرفة، والتي تساعد في إنتاج إستراتيجيات مناسبة تخدم المصالح الأمريكية في أي منطقة في العالم .

الهوامش :

* تترجم عبارة Think-Tanks على أنها تعني "مراكز التفكير" فكلمة Think تعني التفكير وكلمة Tank تحمل أكثر من ترجمة فهي تعني (الوعاء أو الحاوية)، وهناك من يترجمها إلى "بنوك التفكير أو الفكر"، ولكن في الغالب يتم استخدام تعبير "مراكز الأبحاث والدراسات"، وقد عرفت هذه المراكز باسم مراكز الدراسات والأبحاث لغاية الأربعينيات من القرن العشرين، ولكن أثناء الحرب العالمية الثانية استخدمت عبارة "brain boxes" والتي تدل على عبارة (صناديق الدماغ أو المخ) باللهجة العامية الأمريكية وهي كانت تمثل الغرف التي يناقش فيها الإستراتيجيون التخطيط الحربي لمزيد من التفصيل أنظر: حزب البعث العربي الاشتراكي، "مراكز الدراسات الأمريكية وصناعة القرار"، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد الأول، (تشرين الأول) 2008، ص 16.

¹ - ستيفن بوشيه، مارتين رويو، مراكز الفكر: أدمغة حرب الأفكار، الطبعة الأولى، ترجمة: ماجد كنج (لبنان: دار الفارابي، 2009)، ص 57-58.

² - howard j.wiarda, "the new powerhouses think tanks and foreign policy", American foreign policy Interests, Volume30, Number 2, 2008,p 96.

نقلا عن خالد وليد محمود، "دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فعالية أكبر" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 5.

³ - "History and Mission"/ RAND, Available at: <http://www.rand.org/about/history.html>.

⁴ - مصطفى صايح، "السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية (التركيز على إدارة جورج وركوبوش 2000-2008)"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006-2007)، ص 366.

⁵ - حزب البعث العربي الاشتراكي، "مراكز الدراسات الأمريكية وصناعة القرار"، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد الأول، (تشرين الأول) 2008، ص 18.

⁶ - أميمة عبد اللطيف، "قراءة في خرائط مراكز الفكر الأمريكية"، المتابع الاستراتيجي، العدد (9-1)، (آذار) 2005، ص 13.

⁷ - حزب البعث العربي الاشتراكي، مرجع سابق، ص 19-22.

⁸ - Richard N. Haass, "Think Tanks And U.S Foreign Policy: A Policy-Maker's Perspective," An Electronic Journal of The U.S. Department of State, Volume 7, Number3, November(2002),p5.

- ⁹ - بسمه خليل نامق، "مؤسسات مخازن التفكير Think Tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 2، (كانون الأول) 2009، 135.
- ¹⁰ - حزب البعث العربي الاشتراكي، المرجع السابق، ص 24.
- ¹¹ - بسمه خليل نامق، المرجع السابق، ص ص 139-140.
- ¹² - Donald E. Abelson, "Think Tanks And U.S. Foreign Policy: An Historical Perspective," An Electronic Journal of The U.S. Department of State, Volume 7, Number3, November(2002), p p 10-11.
- ¹³ - Ibid, p12.
- ¹⁴ - عمر العبد الله وآخرون، "دور مراكز الأبحاث والدراسات في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 30، العدد 2، 2008، ص 6.
- ¹⁵ - بسمه خليل نامق، المرجع السابق، ص ص 142-146.
- * From the perspective of U.S. policy-makers, today's think tanks offer five principal benefits. He says they generate "new thinking" among U.S. decision-makers, provide experts to serve in the administration and Congress, give policy-makers a venue in which to build shared understanding on policy options, educate U.S. citizens about the world, and provide third-party mediation for parties in conflict".
- ¹⁶ - Richard N. Haass, "Think Tanks And U.S Foreign Policy: A Policy-Maker's Perspective," Ibid, p5.
- ¹⁷ - زنده علوان حسين، "مؤسسة راند الأمريكية ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة العلوم السياسية والدولية، العدد 25، 2014، ص 4-3.
- ¹⁸ - Robert E. Hunter, "Think Tanks: Helping to Shape U.S. Foreign And Security Policy," An Electronic Journal of The U.S. Department of State, Volume 5, Number 1, (March) 2000, pp 35-36.
- ¹⁹ - كريم القاضي، ملف الأهرام الإستراتيجي: "مراكز الدراسات" المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية، المتابع الإستراتيجي، العدد(9-1)، (أذار) 2005، ص ص 56-57.
- ²⁰ - Donald E. Abelson, "Think Tanks And U.S. Foreign Policy: An Historical Perspective," Ibid, pp 9-12.
- ²¹ - حزب البعث العربي الاشتراكي، المرجع السابق، ص ص 28-31.
- ²² - عبير بسيوني عرفة، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى (القاهرة: دار النهضة العربية، 2011)، ص 28.
- ²³ - عمر العبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص 11.
- ²⁴ - Donald E. Abelson, "Think Tanks And U.S. Foreign Policy: An Historical Perspective, Ibid, pp 9-12.
- ²⁵ - شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الأمريكية الخارجية بعد 11 أيلول 2001، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009)، ص 43.
- ²⁶ - حزب البعث العربي الاشتراكي، المرجع السابق، ص 13.
- ²⁷ - نفسه، ص 47.

مدخل سياسي لمبادرات الحكامة الالكترونية في الدول العربية

نسرین یحیای

باحثة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا

للعلوم السياسية - الجزائر

ملخص

تعرف الحكومة الإلكترونية أنها استخدام الحكومات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كالانترنت لتحسين عملياتها وتيسير الحصول على خدمات حكومية، إتاحة وصول الجمهور للمعلومات، وتهدف الى جعل الحكومة ووكالاتها أكثر استجابة، شفافية وشرعية، إضافة إلى تحسين علاقاتها مع المواطنين والشركات.

تتناول هذه الورقة إمكانية تنفيذ مشاريع الحكومة الإلكترونية في العالم العربي، وتسلط الضوء على الصعوبات السياسية التي تواجهها في تعزيز مفهوم الحكومة الإلكترونية في هذه البلدان.

الكلمات المفتاحية: الحكومات العربية - الحكومة الالكترونية، الديمقراطية التشاركية، الحكم الرشيد.

Abstract

E-Government refers to the use of information and communication technologies (such as Internet and mobile computing) by governments to improve its processes, facilitate more accessible government services, allow greater public access to information, it promises to make government and its agencies more efficient, responsive, transparent and legitimate, that have the ability to transform relations with citizens and businesses.

This article focuses on the potential of implementing an e-Government projects within and possibly throughout the Arab world, it analyzes the political difficulties encountered in promoting the concept of e-Government in these countries.

Keywords: Arab Governments - E-government, Participatory Democracy, Good Governance.

مقدمة :

يعرف العالم اتجاهها واضحا وتزايداً كبيراً لاستخدام مصطلح "إلكترونية" في مختلف الأنشطة ومجالات العمل التقليدية، وقد دخلت إلى جنب المصطلحات الكلاسيكية عبارة رقمية أو الكترونية والتي تدل على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أداء أنشطة العمل المختلفة كالتجارة الإلكترونية، البنوك الإلكترونية، الإدارة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني، الدفع الإلكتروني، المجالات الإلكترونية.... وأيضاً ما يعرف ب"الحكومة الإلكترونية".

أصبحت الحكومة الالكترونية إحدى المسائل الهامة في أجندة البلدان المتقدمة والنامية، وفي جدول أعمال معظم المنظمات الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

والاتحاد الدولي للاتصالات والبنك الدولي والمصارف الإقليمية والإنمائية، التي تهتم بمسألة التعامل الالكتروني الحكومي وتعتبره أداة من أدوات الحكم الراشد⁽¹⁾.

يشير الباحث "مصطفى يوسف كافي" إلى ان الحكومة بصيغتها الالكترونية هي الحكومة التي لها وجه واحد مع المواطن (One face to Citizen)، ونظرة واحدة موجهة للمواطن (One View to Citizen)⁽²⁾ وهذا بالنظر إجراء تعاملاتها من خلال موقع واحد لطلب نفس المعلومة أو الخدمة لكل طالبها على قدم المساواة وفي ظل بيئة أكثر نظافة وعدالة وشفافية.

تسلط الورقة البحثية الضوء على مبادرات الحكومة الالكترونية في الدول العربية من منظور سياسي أكثر منه تقني نظرا لخصوصية الوضع في المنطقة من خلال طرح السؤال الجوهرى الآتي:

ما هي خصوصية إقامة مشاريع الحكومة الالكترونية في ظل الوضع السياسي السائد في معظم الدول العربية؟

الفرضيات:

- الوضع السياسي السائد في معظم الدول العربية يعرقل مبادرات الحكومة الالكترونية
- الحكومة الالكترونية نموذج غربي غير صالح للدول العربية.

للإجابة عن هذا السؤال تم تقسيم الورقة البحثية الى محورين:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحكومة الالكترونية.
- المحور الثاني: الحكومة الالكترونية وأزمة الحكم في الدول العربية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحكومة الالكترونية

تخضع المؤسسات الاقتصادية إلى قواعد السوق التي تقوم اليوم على قانون العرض والطلب في إطار المنافسة والجودة والبحث عن تعظيم الأرباح والبقاء والاستمرارية، لذلك تحرص هذه المؤسسات على التركيز على إحدى الوظائف الحيوية لها وهي وظيفة الاتصال سواء الموجه نحو الجمهور الداخلي (الموظفين، النقابات، مالكي الأسهم) أو الجمهور الخارجي (الزبائن والموردين والسلطات العمومية) قصد التعريف بها ورسم صورة ايجابية عنها وإعطائها مكانة في السوق التنافسية.

في المقابل فلطالما لم تجد الأجهزة الإدارية الحكومية الكلاسيكية داعيا للتركيز على الجانب الاتصالي أو الدعائي لها بالاعتماد غالب الأحيان على الاتجاه الواحد للاتصال بإصدار الأوامر واللوائح والقرارات ولا يوفر مجالا لإبداء الرأي والمناقشة خاصة أنها⁽³⁾:

- مرتبطة بالحكومات وليس بهيئات تسييرية خاصة كمجلس الإدارة.
- تقدم اغلب الأحيان خدمات عمومية مجانية دون مقابل مباشر.
- لا تسعى لتحقيق الأرباح وميزانياتها مرتبطة بالإيرادات العامة للدولة .
- تقدم خدمات في إطار الصالح العام.
- تحتكر للكثير من الخدمات العمومية .

من الجلي ان النماذج الكلاسيكية للحكومات لم تعد قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والاندماج في محيطاتها الاقتصادية والاجتماعية الخارجية المتسارعة بدون دخول فضاء المجتمع المعلوماتي والمعرفي، لذلك فقد أصبح لزاما عليها الدفاع عن وجودها وتفادي فقدان الكثير من فعاليتها ضمن نطاق حكمها وضمن المجتمع الدولي، ولم يعد للحكومات خاصة العربية منها خيار سوى الاتجاه الجدي نحو تبني استخدام الوسائط الإلكترونية في تعاملاتها مع جمهورها والتكيف مع متطلبات الثورة الرقمية التي يمكن أن تُستغل من طرف الشعوب العربية في غير صالح الحكومات التي وجدت نفسها مجبرة لا مخررة على الاهتمام بتطوير أساليب عملها بما يتناسب مع متطلبات العصر وبما يكفل أداء مهامها بأعلى كفاءة ممكنة وخاصة في القطاع الحكومي الذي لطالما وُصف بالبيروقراطية وتعدد التعقيدات والإجراءات العقيمة.

1. أهمية الحكومة الإلكترونية

يعتبر تحديد مفهوم جامع للحكومة الإلكترونية متفق عليه أمرا صعبا ومعقدا، فلم يتم إجماع الخبراء والباحثين على إيجاد تعريف موحد نظرا للأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، التقنية والإدارية التي يشملها المفهوم. وغالبا ما يتم حصر مفهوم الحكومة الإلكترونية في مجرد استعمال الحاسبات ذات التقنية العالية والمزودة بالانترنت في الأجهزة الحكومية لاستخدامها في أداء المهام والمسؤوليات اليومية وفي تقديم الخدمات للجمهور قصد رفع كفاءة الأداء داخل الجهاز الحكومي وتطوير أسلوب العمل فيه.

الحكومة الإلكترونية مفهوم أوسع وأعمق من ان يختزل في الجانب التقني فقط، لذلك فان النظر الى الحكومة الإلكترونية يجب أن يأخذ بالاعتبار دور الوسائط التكنولوجية في تعزيز العلاقات المتبادلة بين الحكومة والمواطنين و قطاع الأعمال وبين الهيئات الحكومية ذاتها قصد تطوير تدبير الشؤون العامة⁽⁴⁾، وهذا لا يعني قيام الحكومة بجميع المهام الموكلة إليها الكترونيا فلا يمكن لأي

حكومة إدارة موارد الدولة والتحويل الكامل للمعاملات والعمليات الالكترونية وإنما يتم تدعيم قدراتها باستخدام التقنية الحديثة بدون الاستغناء عن الجهد والإبداع البشري⁽⁵⁾.

يعتبر استخدام الوسائط التكنولوجية في العمل الحكومي أداة وليست غاية في حد ذاتها، وسيلة في يد أصحاب القرار للتقرب من المواطنين والإنصات لانشغالاتهم وحفظا لكرامتهم وكسبا لثقتهم، تحقيقا للغاية التي وضعت من اجلها الحكومة وأجهزتها وهي خدمة الصالح العام.

تتعدد تطبيقات الحكومة الالكترونية بتعدد الخدمات العمومية، من أبرزها نذكر⁽⁶⁾:

- إصدار وثائق الحالة المدنية .
- إجراءات ومعاملات دفع الفواتير، الضرائب، الرسوم، المخالفات، تسجيل العقارات ...الخ.
- تنفيذ المشتريات والدفع الالكتروني.
- إتاحة المعلومات والإحصاءات والبيانات واللوائح والقوانين التي تهم المواطنين وقطاع الأعمال والعاملين في الوظيفة العمومي.
- التوظيف، التعليم، الصحة، السياحة الالكترونية .
- الخدمات المصرفية المتنوعة.

يمكن القول ان تطبيقات الحكومة الالكترونية تتيح السرعة، الشفافية، الآنية، المعلومة، المساواة، المساواة... وغيرها، تحقيقا للمصلحة العامة وخفضا للتكلفة وحفظا لكرامة الجمهور الذي ينتقل من الطوابير الطويلة الى العالم الافتراضي الذي يحقق له الخدمة بكبسة زر.

In line  On line

تمثل الحكومة الالكترونية استخدام أسلوب حديث لتقديم الخدمات للجمهور قصد رفع كفاءة وفعالية الأداء الحكومي وخفض الاجراءات الروتينية التي يعاني منها المتعاملون معها، وكذا توفير المعلومات والبيانات بطريقة سهلة وسريعة للاستفادة من المزايا التي تتيحها الثورة الرقمية، وتجدر الإشارة إلى أن التطبيقات السالفة الذكر تشكل مراحل أولية لمرحلة النضج الالكتروني- حكومي التي تحقق غايات أسى وأهداف تعزز الديمقراطية وسيادة القانون، حيث يتم مشاركة جميع الفاعلين في صياغة السياسات العامة للدولة وهو ما توصلت لتحقيقه العديد من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا.

جدول يبين مختلف تعريفات الحكومة الإلكترونية

تعريفات مختلفة	الهيئات الدولية
- الحكومة الإلكترونية "مفهوم جديد لطريقة الأداء الحكومي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الحكومية وتوفير خدمة حكومية مميزة للمواطنين، الشركات والمستثمرين المحليين والأجانب، وتقوم الحكومة الإلكترونية على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات بسرعة ودقة عاليتين وبأقل تكلفة مع تلاشي حدود الزمان والمكان وضمان سرية وامن المعلومات المتناقلة".	- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: الحكومة الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاسيما تكنولوجيا الإنترنت كأداة لتحقيق <u>حكومة أفضل</u> ، واعتبرت المنظمة الحكومة الإلكترونية تخص "الحكومة" أكثر منها "الوسائل الإلكترونية".
- "الحكومة الإلكترونية هي النسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية الكلاسيكية مع فارق أن الأولى تعيش في الشبكات وأنظمة المعلوماتية والتكنولوجيا وتحاكي وظائف الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة، فهي تهدف إلى تقديم الخدمات الحكومية على اختلافها عبر الوسائط الإلكترونية وأدوات التكنولوجيا".	- الأمم المتحدة: الحكومة الإلكترونية هي حكومة تطبق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل العلاقات الداخلية والخارجية. والهدف النهائي للحكومة الإلكترونية هو إقامة "الحكم الراشد" أي وضع الحكومة في أكثر المواضع كفاءة وفعالية من وجهة نظر الجمهور. وتتمثل رؤيتها في تشكيل إطار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تكون عاملا رئيسيا في نجاح الانتقال إلى حكومة واضحة وشفافة وفعالة. - الحكومة الإلكترونية وفق أدبيات الأمم المتحدة هي أيضا استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة القيمة أو "المنفعة العامة" لما تقوم به الحكومة من مهام وأعمال، وهي أيضا عملية تحول في أساليب وعلاقات العمل سواء داخل مؤسسات الحكومة، أو في تعاملاتها مع بعضها البعض، أو في تعاملات الحكومة مع أي مؤسسة أو فرد خارجها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الحكومة الإلكترونية تمثل "إعادة هندسة الحكومة" لتكون قادرة على القيام بمهامها ومسؤولياتها وتعزيز الوضوح والشفافية والمشاركة بالمعلومات والقرارات بين الأجهزة الحكومية وجمهورها مما يدفع بالمواطنين إلى المساهمة الايجابية في العملية السياسية من خلال آلية الديمقراطية الإلكترونية".	- البنك الدولي: الحكومة الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من أجل زيادة كفاءة، فعالية، شفافية ومساءلة الحكومة في ما تقدمه من خدمات للمواطن ومجتمع الأعمال، وذلك من خلال تمكينهم ومن خلال المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية ويقضي على الفساد.

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على :

- منشورات الاتحاد الدولي للاتصالات، مرجع سابق، تاريخ الاطلاع 2017/02/26.
- ابراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص28.

- عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2013، ص34.
- مركز دراسات الحكومة الإلكترونية، متاح على الموقع: <http://www.egovconcepts.com>، تاريخ الاطلاع: 2017/02/26.
- رأفت رضوان، الحكومة الإلكترونية: مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 05 (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2005)، ص08.

نلاحظ من الجدول السابق ان مفهوم الحكومة الالكترونية يجمع بين كلمتين مختلفتين تماما ومفهومين يتبادر الى الذهن لاول وهلة انهما متباعدان، الأول مصطلح سياسي قديم وشائع الاستعمال عبر التاريخ، والثاني مصطلح تقني إلى حد كبير، ويشير الاتحاد الدولي للاتصالات أن المصطلح الجديد لم يُقبل بسهولة في بداية استعماله، لكن سرعان ما أصبح من الأهداف ذات الأولوية لمعظم البلدان التي تسعى إلى تحويل الحكومة إلى بنية حديثة ومبتكرة⁽⁷⁾.

تطرقت الهيئات الدولية ومختلف الأدبيات إلى تعريف الحكومة الالكترونية بالتركيز على زاوية معينة، ويمكن ان نعرف الحكومة الالكترونية تعريفا اجرائيا بوصفها تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لترقية سير واداء الأعمال الحكومية الداخلية (حكومة-حكومة) والتعاملات الخارجية مع المواطنين (حكومة-مواطن) او قطاع الأعمال (حكومة-أعمال)، تعزيزا لقدرة الحكومة على القيام بالمهام التي وُجدت أساسا من اجلها، وزيادة كفاءتها وفعاليتها في تدبير الشؤون العامة بمشاركة مختلف الفاعلين الرسميين والغير رسميين، سعيا للرشادة في الحكم في إطار المصلحة العليا وسيادة القانون وفي ظل الأمن المعلوماتي، ما يضيفي على قراراتها وسياساتها شفافية وشرعية أكثر.

للحكومة الالكترونية ثلاث أبعاد أساسية⁽⁸⁾:

- **الحكومة إلى المواطنين (G to C (Government to Citizens)** : ان الهدف الإستراتيجي الأول تستطيع الحكومة توصيل الخدمة إلى المواطن بدلا من أن ينتقل هو إليها وذلك بإستخدام تكنولوجيا الإنترنت والإتصالات، بينما تساعد أنظمة الحكومة الإلكترونية في مجال التصويت الإلكتروني والإنتخابات الإلكترونية على توسيع دائرة المشاركة الشعبية في العملية الديمقراطية كمرحلة متقدمة (المجال الحكومي- الشعبي).

- **الحكومة إلى قطاع الأعمال (G to B (Government to Business)** : تهدف الحكومة الإلكترونية في هذا المجال إلى تنشيط الحركة الإقتصادية والاستثمارية عبر تسهيل وتحسين البيئة الإقتصادية والاستثمارية (المجال الحكومي – الإقتصادي).

- الحكومة للحكومة (G to G (Government to Government): تهدف الحكومة الإلكترونية داخليا إلى رفع مستويات الكفاءة والفعالية والأداء في الإجراءات والأنظمة الحكومية الداخلية من خلال أتمتة الإدارات العامة (المجال الحكومي-الحكومي).

تتركز معظم أهداف الحكومة الإلكترونية في خانة حفظ كرامة المواطن وزيادة رفاهيته ثم مشاركته في الحكم كمرحلة تالية، بينما تساهم اقتصاديا في تحسين مناخ الاستثمار وتزيد من جاذبية البيئة الاستثمارية الوطنية، على صعيد آخر فإن تطبيقات الحكومة الإلكترونية تساهم في تسهيل اندماج الاقتصاد الوطني في الحركة العالمية وتحسين سمعته.

وبذلك نجد ان الحكومة الالكترونية بأبعادها الثلاث موجهة الى التعامل مع المواطنين سواء باتجاه اتصالي واحد في المراحل الأولى للمبادرات او من خلال التفاعل والتواصل معهم في المراحل الأكثر تقدما، وإلى التعامل مع قطاع الاعمال والمستثمرين الذين يندشون السرعة و التكلفة المنخفضة والشفافية وإتاحة المعلومات على قدم المساواة بالإضافة الى سيادة القانون، وأيضا التعامل بين الدوائر الحكومية نفسها او ما يسمى الإدارة الالكترونية التي تساهم في التنسيق بين مختلف الإدارات العمومية وتزيد من كفاءتها وفعاليتها في أداء معاملاتها.

للحكومة الالكترونية ثلاث محتويات أساسية والمتمثلة في⁽⁹⁾:

- المحتوى المعلوماتي: يغطي كافة الاستعلامات (الجمهور، الحكومة، مؤسسات الأعمال).
- المحتوى الخدمي: يتيح الخدمات الحياتية وخدمات الأعمال.
- المحتوى الاتصالي: يتيح ربط أصحاب المصلحة والحكومة وتواصلهما في جميع الأوقات ومشاركتهما في الشأن العام.

تتباين إتاحة المحتويات الأساسية للحكومة الالكترونية من مشروع الى آخر ومن حكومة إلى أخرى حسب التقدم في مشروع الحكومة الالكترونية وخصوصا حسب ما تريد الحكومة نفسها إتاحتها كلاسيكيا ثم الكترونيا .

2. مبادئ وسمات الحكومة الالكترونية.

تحكم مشاريع الحكومة الالكترونية مجموعة من المبادئ تمثل في نفس الوقت تعبر عن معايير لتقييم المنجزات المحققة في تطبيق هذه المشاريع التي يتم تحقيقها بنسب متفاوتة.

من أهم مبادئ الحكومة الالكترونية نذكر⁽¹⁰⁾:

- التركيز على الجمهور: تتولى الحكومة الالكترونية الاهتمام بمنظور الخدمة التي تقدم للجمهور ونوعيتها إضافة إلى متطلبات الدوائر الحكومية نفسها، لذلك تسعى الحكومات الى تصميم نظم

تلبی تلك الاحتياجات وتتکامل مع الوظيفة الإدارية حيث يتم التركيز على احتياجات المستفيدين الاستعلاماتية، الخدمة والاتصالية .

- الرؤية الإستراتيجية: تتطلب مشاريع الحكومة الالكترونية وجود رؤية إستراتيجية وأهداف محددة قابلة للتحقيق في مدى زمني محدد، فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً في مشروعها الرامي لإقامة حكومة الكترونية رؤية إستراتيجية تتضمن الوصول إلى الطريق السريع للمعلومات وتمكنت لتحقيق ذلك.

- إعادة هندسة العمليات الحكومية والثقافة المجتمعية: لا يجب ان ينظر إلى الحكومة الالكترونية على أنها مجرد وسيلة للتخلص من الروتين البيروقراطي او على أنها غاية بحد ذاتها، وإنما يجب ان تكون جزءاً من مشروع إعادة هندسة العمليات الحكومية وإعادة التفكير بصورة جذرية بادوار ووظائف ومؤسسات وشرعية الأجهزة الحكومية وقراراتها، إضافة إلى ذلك فان مشاريع الحكومة الالكترونية تقوم على إعادة هندسة الثقافة المجتمعية والتنظيمية السلبية التي تعوق تقدم مسار العصرية.

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تتطلب مشاريع الحكومة الالكترونية مخصصات مالية معتبرة للإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البنية التحتية للشبكات، البرامج، العتاد والحواسيب، ومختلف التجهيزات التقنية للمشروع. يجب ان ينظر لتلك النفقات على أنها استثمار(نفقات تجهيز) ستعود بالعوائد الايجابية المنظورة والغير منظورة في مرحلة زمنية لاحقة.

- القيمة المضافة والتكلفة المنخفضة: من أهم المبادئ التي تقوم عليها مبادرات الإدارة الحكومية الالكترونية والتي تميزها عن الإدارة الكلاسيكية هو تحقيق قيمة مضافة والحصول على وفورات وتخفيض التكلفة الاقتصادية سواءاً للدوائر الحكومية أو لأصحاب المصلحة.

- التوازن بين الشفافية والخصوصية: تقوم الحكومة الالكترونية على احترام خصوصية وسرية المعلومات الشخصية في بيئة تسودها الشفافية وتبادل المعلومات وفقاً لما يحدده القانون.

- الحكومة الالكترونية ليست بديلاً للوسائل التقليدية: العمليات الالكترونية ليست بديلاً نهائياً عن الطرق التقليدية في معالجة وتخزين وتوثيق البيانات خاصة في المراحل الأولى من تطوير مشاريع الحكومة الالكترونية.

- العمل التعاوني: من أهم مبادئ قيام حكومة الكترونية هو ان تقوم على أساس من التعاون والتوافق وباقتناع ومشاركة العديد من الأطراف الفاعلة كالمواطن، السياسيين، الإداريين، الجامعات، مراكز البحث، مراكز التكوين المهني، القطاع الخاص... الخ مع ضرورة الرجوع والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

تقوم مشاريع الحكومة الالكترونية كما رأينا على عدة مبادئ تهدف الى تخفيض التكلفة وزيادة شفافية وكفاءة وفعالية عمليات الإدارة العمومية، ومن بين هذه الأسس تحديد رؤية إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف يتم من خلالها التركيز على احتياجات الجمهور من خلال تقديم محتويات استعلاماتية وخدمية واتصالية عبر وسائط تكنولوجيا حديثة دون الإلغاء الكامل والاستغناء التام للعمل اليدوي الورقي، وهو ما يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة في إنجاح المبادرات التي تتطلب مخصصات مالية معتبرة بالإضافة الى إحداث ثورة في التفكير والممارسة وتغيير في الثقافة المجتمعية التي تعيق مسار الانتقال الناجح نحو حكومات الكترونية.

ولعل من اهم سمات وخصائص تطبيقات الحكومة الإلكترونية نذكر⁽¹¹⁾:

- السرعة والكفاءة في تقديم الخدمات إلى المتعاملين إضافة الى خفض التكاليف
- التحكم في معدلات الفساد وسوء الممارسات الإدارية.
- توفير مناخ مشجع للمستثمرين المحليين والأجانب.
- توفير المعلومات المطلوبة بدقة عالية في الوقت المناسب و السعي نحو الحكم الرشيد.
- رفع كفاءة الجهاز الحكومي عن طريق أتمته نظم العمل في الحكومة .
- تقريب الإدارة من المواطن.
- إتاحة مصدر واحد للمعلومات الحكومية الدقيقة والمحدثة يمكن للمواطن وقطاع الأعمال التعامل معه.
- تحقيق الشفافية من خلال إتاحة المعلومات بصورة متكافئة لكافة المؤسسات والمواطنين.

يمكن لمبادرات الحكومة الالكترونية ان تحدث نقلة نوعية في طريقة تقديم الخدمات العمومية التي أصبحت متاحة عبر الوسائط الإلكترونية والتكنولوجية وأهمها الإنترنت، حكومة تلامس حاجات الناس من خلال ما تتيحه من مزايا، فهي وجه الحكومة الكلاسيكية في الفضاء الإلكتروني تدعمها من حيث تقديم الخدمات بشكل الكتروني للجمهور وتعزيز مشاركتهم في صنع القرار وتحقيق شفافية ومساءلة أكثر في عملية الحكم، شكل جديد للحكومة يهدف إلى تخفيف الأعباء المالية للإدارات العمومية وأصحاب المصلحة على السواء والمحافظة على مستويات عالية من جودة الخدمات مما ينعكس إيجابا على علاقة الحكومة وأجهزتها بالمواطن وقطاع الأعمال.

3. عوامل نجاح الحكومة الالكترونية

يتطلب نجاح مبادرات الحكومة الإلكترونية وتجسيدها على ارض الواقع توافر العديد من المتطلبات التي تحول دون الاصطدام بعراقيل ومعوقات تؤدي الى فشل المشروع، خاصة ان الإدارة العامة نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة بها وعناصرها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية،

الثقافية، التقنية، المعرفية. تتطلب عملية الانتقال الناجح نحو حكومة الكترونية توافر العديد من العناصر والمتطلبات أهمها:

- الرغبة السياسية والتوجه الجاد نحو حكومة الكترونية

كما هو الحال بالنسبة لجهود الإصلاح في الحكومة التقليدية، فإن الرغبة لدى القيادة السياسية ودعمهم لمشروع الحكومة الالكترونية من أهم المتطلبات لتنفيذه، فهو ضمان للتقدم في مراحل التحول من الرؤية والتخطيط إلى أعلى مستويات النضج والتقدم من خلال توفير البيئة المناسبة والموارد المالية والبشرية والتقنية، البنى والاستراتيجيات الكفيلة ببناء مجتمع قائم على المعلومات، التنسيق، التوجيه، الرقابة، التسويق، مراعاة توازن العرض والطلب على خدمات الحكومة الإلكترونية⁽¹²⁾... وغيرها.

تمثل الإرادة والرغبة السياسية اهم محددات نجاح الانتقال نحو حكومات الكترونية تحاكي مهام ووظائف الحكومات الكلاسيكية بوسائل عصرية تزيد من كفاءتها وفعاليتها واستجابتها لجمهورها، ولن تتحقق حكومة الكترونية ناجحة الا بمساندة ورغبة سياسية في تبني المبادرة والا سيكون مآلها الفشل او الاكتفاء بالمراحل الاولى للمشروع.

- البنية التحتية البشرية

يقصد بالبنية التحتية مجموع المكونات المادية والبشرية اللازمة لتطبيق المشروع والتي تضمن انسياب المعلومات والخدمات في النظم الالكترونية⁽¹³⁾، ويعتبر العنصر البشري من بين اهم المتطلبات الضرورية والمحرك الرئيسي لعملية التحول نحو حكومة الكترونية، لذلك فبناء القدرات الوطنية والاهتمام بالعنصر البشري وتدريبه وتأهيله ورسكلته وتحسين معارفه وقدراته من خلال مراكز تكوين ومراكز أبحاث متخصصة في ميادين التكنولوجيا والتدريب المستمر للإداريين، تحدد نجاح مشروع الحكومة الالكترونية من عدمه .

الجدير بالذكر ان العنصر البشري يتأثر بالثقافة المجتمعية السائدة، لذلك فانه من الضروري السعي إلى إقامة مجتمع ذو ثقافة معلوماتية الكترونية وإدخال الوسائط الالكترونية ضمن المناهج الدراسية. كما يتحتم على الحكومات المتوجهة نحو إقامة حكومة الكترونية ان تعزز بنيتها التكنولوجية بما يتماشى ومتطلبات المشروع خاصة فيما يتعلق بالولوج للانترنت وإتاحتها عبر كل إقليم⁽¹⁴⁾. وهذا المنظور فان الحكومة الالكترونية تعتبر ثورة في الثقافة المجتمعية وأسلوب الحياة.

- متطلبات مالية

لا يمكن الحديث عن إقامة حكومة الكترونية بدون الحديث عن حجم الأغلفة المالية المخصصة للمشروع وتوافر مستوى مناسب من التمويل طيلة مراحل تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية والتي تعتبر من العناصر الجوهرية لنجاحه.

تتطلب مبادرات الحكومة الالكترونية استثمارات كبيرة ومبالغ مالية ضخمة لتوفير البنية التحتية المادية والبشرية والفنية ومواكبة التطورات التي تحصل في مجال التكنولوجيا والتي تتغير بسرعة فائقة⁽¹⁵⁾.

- متطلبات قانونية

أشار الاتحاد الدولي للاتصالات 2014 انه لن تتغير طريقة العمل والتفكير لدى الموظفين العموميين والمواطنين ما لم توضع القوانين واللوائح اللازمة لتشغيل أنظمة الحكومة الإلكترونية من أجلهم⁽¹⁶⁾.

يمثل البناء القانوني والتشريعي والأمني للحكومة الالكترونية من أهم المتطلبات التي تحدد نجاح او فشل المشاريع، فاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل الحكومي يتطلب تشريعات وضوابط خاصة تنظم وتقن وتؤمن المعاملات الحكومية الالكترونية.

يتطلب مشروع الحكومة الالكترونية العديد من القواعد والضوابط القانونية، كالقوانين المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين أو حجية العقود الالكترونية، كما يجب توفير الحماية القانونية الوقائية والعلاجية وضمان خصوصية وسرية المعلومات الشخصية والمراسلات الإدارية الالكترونية وأيضا وضع قواعد المساءلة القانونية للقضايا الالكترونية من اجل تعظيم الاستفادة من التكنولوجيا وتفادي بعض ما يمكن أن تسببه من أضرار خاصة مع انتشار الجريمة الالكترونية⁽¹⁷⁾.

- تشكيل نظام وطني آمن للمعلومات

وضع استراتيجية وطنية وجهاز مسؤول عن مشروع الانتقال نحو الحكومة الالكترونية يكون مسؤولا عن التخطيط وتوجيه ومتابعة وتنفيذ المشروع مع الاستعانة برأي مختلف الفاعلين الغير رسميين، اضافة الى هيئات استشارية وبحثية لإنجاح المبادرة بشكل تدريجي مرحلي وتشكيل نظام وطني للمعلومات⁽¹⁸⁾ يحظى بمستوى عال من الأمن، بما يضمن السرية في التعامل الالكتروني مع الإدارات العمومية وحماية للأرشيف الالكتروني والمعلومات الشخصية والوطنية من اي اختراق او عبث⁽¹⁹⁾.

يعتبر الأمن المعلوماتي من بين اهم التحديات التي تقف أمام الانتقال السليم والناجح والارتقاء الى حكومة الكترونية ذات مستوى مقبول من النضج، حيث تشتمل أنظمة الحكومة الإلكترونية على كميات هائلة من المعلومات منها ما هو عام ومتاح للجمهور ومنها ما هو خاص بالحكومة وحدها او بالمواطن الواحد أو المتعامل الاقتصادي الواحد، لذلك ينبغي للقائمين على المشروع إتخاذ التدابير الاحترازية لحماية المعلومات الخاصة من الاختراق والا فقد المشروع ثقة وتأييد الجمهور المستفيد.

- مرونة التنظيم وقابليته للتكيف مع متطلبات العمل الالكتروني

يحتاج اتجاه الأجهزة الإدارية الحكومية نحو أتمتة العمل الحكومي إلى تغييرات في هيكلها التنظيمي وإعادة تصميم العمليات الأساسية بما يتوافق مع نظام العمل الجديد، حيث يتم إجراء

تغييرات تنظيمية باستحداث وظائف جديدة وإلغاء وظائف وعناوين وظيفية جديدة لا تتوافق ونظام العمل الجديد، إضافة إلى تكييف طرق وأساليب اختيار الموظفين العموميين وشروط توظيفهم مع متطلبات العمل الحكومي الإلكتروني⁽²⁰⁾.

يختلف أسلوب أداء العمل الإداري الكلاسيكي عن الإلكتروني كثيراً، لذلك يتطلب هذا الأخير إحداث تغييرات كبيرة وجذرية في نمط العمل التقليدي واستحداث رتب وظيفية والتخلي عن أخرى بما يتناسب ونمط العمل الجديد.

4. مراحل الحكومة الإلكترونية

ينبغي على الحكومة الكلاسيكية أن تتبع منهجاً ارتقائياً خلال مراحل تحولها من النموذج الكلاسيكي إلى الإلكتروني وهو ما أطلق عليه تسمية "النضج الإلكتروني-حكومي" وذلك من أجل تمكين المواطن من استيعاب التغييرات والموظف الحكومي من الاعتياد على الأساليب الحكومية الجديدة والتقليل من مقاومة التغيير.

تشمل مراحل الحكومة الإلكترونية ما يلي⁽²¹⁾:

- المرحلة الأولى: مرحلة النشر والإعلان: يتم في هذه المرحلة الإعلان عن الوجود إعلامياً ونشر المعلومات التي تفيد المواطنين والأعمال دون الحاجة للتنقل إلى المؤسسات الحكومية وذلك عبر تهيئة مواقع الكترونية حكومية وتطوير البنية التحتية الارتكازية لنظم وشبكات الاتصالات وإعادة النظر في أسعار الولوج إلى الوسائط الإلكترونية (الليونة والصلابة) واختيار اللغة، بالإضافة إلى تشجيع المنافسة والاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع القطاع الخاص في هذا المجال⁽²²⁾.

تمثل المرحلة الأولى مرحلة تمهيدية ضرورية لمراحل أكثر تقدماً ونضجاً سيتم التطرق إليها تباعاً.

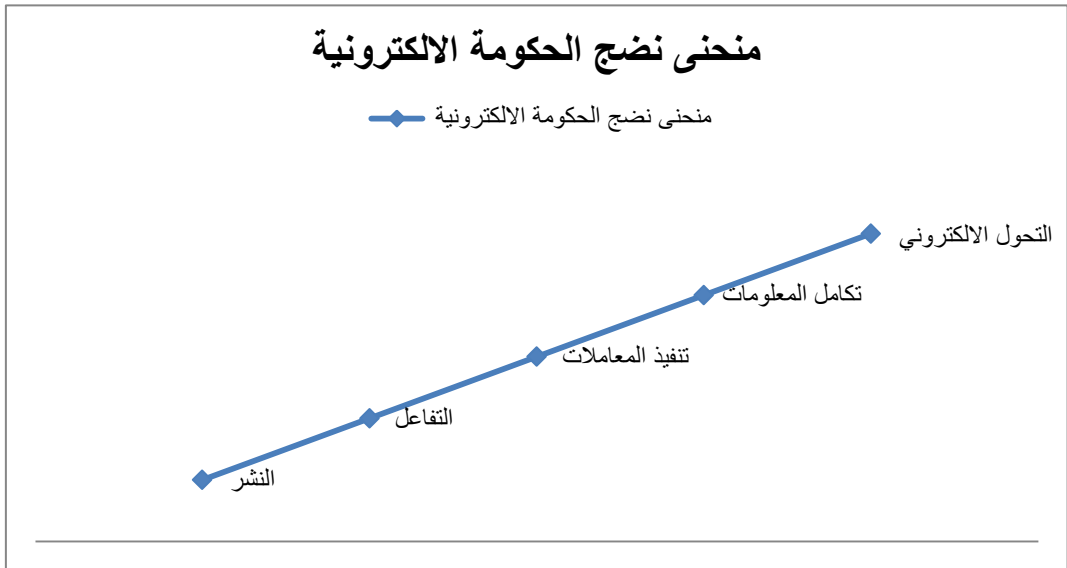
- المرحلة الثانية: مرحلة التفاعل وتبادل المعلومات: تتميز هذه المرحلة بالتأكد من أن المعلومات والنماذج التي نُشرت في المرحلة الأولى للمشروع تلقى قبولا واستجابة وتفاعلاً لطالبي المعلومات والخدمات العمومية، ويتم رصد ذلك عبر التغذية الراجعة (Feedback) من خلال نماذج صممت لهذا الغرض أو التعليقات والرسائل التي يتركها المستخدمون والتي من المفترض أن تؤخذ بعين الاعتبار ويُسترد بها في المراحل اللاحقة⁽²³⁾. تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الإجراءات المكتملة يمكن اتخاذها أو الاستمرار فيها لتفعيل هذه المرحلة كدمج التطبيقات المعلوماتية في نظم التعليم والتكوين لمختلف شرائح المجتمع، توفير التدريب الفني والتقني للعاملين في الإدارات العمومية، مواصلة السعي إلى تحسين وتبسيط الإجراءات والمعاملات، ضمان التمويل الكافي للبرامج... الخ⁽²⁴⁾.

وبذلك تمثل المرحلة الثانية امتدادا للمرحلة السابقة وتدعيما لمسار التحول نحو حكومة الكترونية والتركيز على النقائص وواجه القصور فيها ثم تصحيحها.

- المرحلة الثالثة: مرحلة العمليات او التعامل الالكتروني: يتم في هذه المرحلة التحول من التعامل اليدوي نحو التعامل الالكتروني ضمن حركة تغيير شاملة، حيث يتم الاستفادة من المعلومات المسترجعة في المرحلتين السابقتين في تطوير وتكييف الخدمات العمومية الالكترونية حسب متطلبات الجماهير من جهة وحسب الإمكانيات والقدرات المتوفرة لدى مقدم الخدمة (الحكومة) مع ضرورة ضمان خصوصية وسرية المعلومات والمعاملات الالكترونية وايضا تطوير النظام المالي والمصرفي ليتماشى ومتطلبات الإجراءات الالكترونية⁽²⁵⁾.

تمثل هذه المرحلة بداية حقيقة للانتقال الى رقمنة العمل الحكومي في جميع جوانبه بشكل متناسق وتطوير العمليات الادارية بما يتماشى وهذا التوجه .

- المرحلة الرابعة: مرحلة التكامل او التحول: تعد المرحلة الرابعة مرحلة عالية في تطور نموذج النضج الالكتروني- حكومي وهي المرحلة التي تتطلب استكمال بناء نظم وقواعد البيانات لمختلف الدوائر الحكومية والقطاعات المتعددة⁽²⁶⁾.



المصدر: من اعداد الباحثة

بعد تحقيق التكامل المعلوماتي يتم التحول الالكتروني الذي يمثل أعلى مراحل الحكومة الالكترونية والذي يقوم على تحقيق الديمقراطية الالكترونية بالإضافة الى التجارة الالكترونية، الإدارة الالكترونية والخدمات الالكترونية.

ينمو ويتطور مشروع الحكومة الالكترونية من خلال مراحل وخطوات متكاملة ومتعاقبة ومنسجمة مع منطق التطور الطبيعي بالتعاون والاستعانة بأطراف عديدة، وكلما تراكمت الخبرة والتجربة المكتسبة عبر تلك المراحل كلما ازداد نضج المشروع نطاق الإجراءات ذات العلاقة وازدادت قدرة الأجهزة الإدارية العمومية على التقرب من المتعاملين وتقديم الحلول لهم.

المحور الثاني: الحكومة الالكترونية وأزمة الحكم في الدول العربية

ان عملية البحث في موضوع الحكومة الالكترونية في الدول العربية تجعل الباحث يدرك مدى اهمية الموضوع ومدى خطورته وتشعبه، فهو لا يمس فقط الجانب التقني التكنولوجي فقط بل يتعداه الى جوانب وبني ثقافية ومجتمعية، سياسية، اقتصادية، بيئية، ما يجعل الخوض في هذا الموضوع امرا شائكا يستدعي الوقوف على العديد من القضايا العميقة قصد تفكيك عناصره.

تتميز المجتمعات الشرقية حسب "دانيال لينر" Daniel Lerner بوجود إدارة منغلقة ومحafظة، تحاول بكل السبل الإبقاء على اغلب القيم التقليدية والخصائص المميزة لهذه المجتمعات، لذلك فالعصرنة في مثل هذه المجتمعات تكون من خلال اتخاذ إجراءات في إطار التعبئة الاجتماعية التي هي أساس مسار التنمية في أي مجتمع، ويتجسد هذا من خلال إثارة الشعور بالانتماء والروح الايجابية والعقلانية تؤمن بالقانون والنظام والمصلحة العامة والولاء للوطن وليس للجماعات والفرق⁽²⁷⁾، لذلك فمراعاة الخصوصية الثقافية والقيم المجتمعية السائدة في الدول العربية من أهم الأمور التي تحدد التقدم في انجاز الحكومة الالكترونية.

إن علاقة المؤسسات والأجهزة الإدارية والإطار الثقافي المجتمعي من قيم وأفكار ومعتقدات وثيقة للغاية، فمعظم القيم الثقافية في الأجهزة الإدارية للدول العربية كانت من مخلفات الحقبة الاستعمارية التي أورثت الأنظمة الوطنية محتوى ثقافيا معوقا للعملية التنموية لا دافعا لها، حيث شكلت الإدارة العامة في الحقبة الاستعمارية أداة للسيطرة على الدولة المستعمرة وبقيت نفس القيم سائدة على الجهاز الإداري الذي يفترض ان يقود قاطرة التنمية في الدول حديثة الاستقلال رغم كل الجهود المبذولة لتكييفه مع الأدوار الجديدة المنوطة به، وبهذا بقيت معظم الدول العربية محafظة على الدور الذي حدد للادارات العمومية اثناء الاحتلال، ولم تواكب المهام الجديدة والتغيرات التي كان من المفترض ان تقوم بها هذه الاجهزة عوض ارهاقها لجمهورها الذي فقد ثقته بها وبموظفيها.

تتميز الإدارة في معظم الدول العربية بالعديد من المظاهر نذكر بعضها⁽²⁸⁾:

- استئثار البيروقراطيين بالسلطة واتخاذ القرارات التي تكون عادة غير قابلة للنقاش مع التغيب المتعمد لحق المواطن في الطعن في القرار (ليس في القانون بل في التطبيق) كي لا نقول المشاركة في اتخاذه^(*).

- ضعف الاتصال والحوار الذي يكون مع الموظفين والمتعاملين أو كما يسمى "انسداد اتصالي"، وعدم المبالاة بخدمة مستهلكي الخدمات العمومية في ظل غياب المساءلة والرقابة والعقاب
- العمل بالاستثناءات بدل سيادة القانون واستشراء الفساد ومظاهره.
- البحث الدائم من طرف المواطن او رجل الأعمال عن "وسيط" للحصول على خدمة هي أساسا حقا له، سواء طلب الوسيط مقابلا او كان من معارف طالب الخدمة او أقاربه مما يعزز نمط العلاقات العائلية والعشائرية وايضا "النظام الزبوني".
- يمارس البيروقراطيون في الإدارات العربية ما يطلق عليه "ثقافة السر والكتمان" من خلال منع تسرب المعلومات مهما كانت بساطتها أو أهميتها لأصحاب الحق فيها، وتتجلى هذه الممارسات في إهمال خلايا الإعلام والاتصال في الأجهزة الإدارية العمومية المحلية والمركزية وأيضا انخفاض وتيرة تحقيق مبادرات الحكومة الإلكترونية وهو ما يتنافى مع مبادئ الشفافية والحق في الحصول على المعلومة.

ويشير المفكر هشام شرابي إلى أن المجتمعات العربية والإسلامية بعد استقلالها فشلت في إحداث أي تغيير جذري لمواجهة تحديات الحداثة التي تكون ظاهرية فقط في هذه المجتمعات، ويرجع ذلك إلى ما يسميه "الأبوية الجديدة" التي يعني بها نظام العلاقات الدموية والروابط العائلية والعشائرية والقبلية التي تبقى الحقل النهائي للوفاء والولاء⁽²⁹⁾، ومن هنا يمكن القول ان مظاهر الحداثة في الدول العربية اذا لم تصاحبها ثورة في البنى الثقافية والمجتمعية والسياسية ستنتج تطورا وتنمية للتخلف واعادة انتاجه بشكل جديد.

لذلك فمن المهم للدول العربية إحداث ثورة في طريقة التفكير والثقافة السائدة وأيضا في طريقة ممارسة السلطة اذا أرادت طبعاً ان تنجح في المضي قدما والارتقاء بالعمل الحكومي بشكليه الكلاسيكي ثم بعد ذلك الالكتروني العصري، حيث لن تنفع مظاهر العصرية في ظل وجود تناقض بين مؤسسات وهيكل حديثة ذات مرجعية غربية وبين الممارسات والسلوكيات والثقافة التنظيمية متخلفة وفاسدة.

1. التخلف السياسي في الدول العربية

يوصف التخلف السياسي بأنه ضعف قدرات النظام السياسي في تعبئة المجتمع ومؤسساته لتحقيق أغراضه الإستراتيجية بسبب عدة عوامل تقيد قدرة هذا النظام للوصول إلى أهدافه كعدم توفر الاتصال بين العناصر الداخلة في بنية النظام، ضعف منظمات المجتمع المدني، ومن أهم سمات المجتمع المتخلف سياسيا نذكر⁽³⁰⁾:

- الانقسام الداخلي وعدم وجود توافق وطني على الاستراتيجيات والسياسات والأهداف القومية.
- ضعف التكامل والاندماج الوطني لجميع فئات المجتمع.

- جمود وانغلاق النخبة السياسية واحتكارها للسلطة .
- ضعف المشاركة الجماهيرية في الشأن العام.
- اعتماد الحلول المؤقتة وضعف الاستقرار السياسي.
- اعتماد أدوات القمع والترهيب من قبل السلطات.
- انخفاض قدرة وفعالية النظام السياسي على رعاية المطالب المختلفة وتنفيذها وانجازها.

ومن الجلي أن سمات وخصائص المجتمع المتخلف سياسيا تنطبق على معظم المجتمعات العربية التي تعاني من احتكار للسلطة والاستئثار بها في ظل رفع شعار الديمقراطية، وفي هذا الصدد يشير الباحث بومدين طاشمة أن مؤسسات المدخلات (المشاركة) اضعف من مؤسسات المخرجات (التنفيذ) في الدول العربية مما جعلها تفتقر القوة لتحويل المطالب الى قرارات وسياسات وهذا ما يوضح تدني مستوى التنمية السياسية في هذه الدول بسبب ضعف مؤسسات المشاركة السياسية وضعف مؤسسات النظام السياسي لممارسة الرقابة على الجهاز الإداري الحكومي من جهة أخرى، ويضيف نفس الباحث ان تأخر نمو مؤسسات النظام السياسي للدول المستقلة أدى الى زيادة الاعتماد على الجهاز البيروقراطي للحكومة الامر الذي سبب نمو وتضخم هذا الاخير وزاد من ثقله ونفوذ الى حد أصبح من معوقات التنمية في هذه الدول.

ولعل اهم مظاهر التخلف السياسي ما سيلي ذكره⁽³¹⁾:

• **ازمة الوضع الدستوري:** يعتبر الدستور القانون الأسمى للدولة الا انه لا يعبر الا على نصوص وأحكام مستنسخة من دساتير غربية مما يجعلها بعيدة عن واقع المجتمع ومشكلاته، إضافة إلى ذلك فان الكثير من دساتير الدول الأقل نموا يتم صياغتها بطريقة تجعلها قابلة للتكيف مع الأوضاع المحتملة عند الحاجة بما يحفظ للمشروع هامشا من المناورة والتلاعب.

• **عدم فعالية تنظيمات المجتمع السياسي:** يعتبر المجتمع المدني مجموع القوى المنفصلة والمستقلة عن السلطة والتي تمارس وظيفة المشاركة الشاملة والرقابة على مؤسسات الدولة بمشاركة جميع الفاعلين، إلا أننا نجد معظم منظمات المجتمع المدني في المجتمعات العربية والأقل نموا تفتقد الاستقلالية عن السلطة بسبب عدم الثقة السائدة في علاقة الدولة والمجتمع المدني الأمر الذي يجعل هذه الحكومات (الغير شرعية غالبا) تحرص على تكريس تبعية هذا الأخير لها والسيطرة على منظماتها وإضعافها لتصبح ذات تواجد شكلي، تابع للسلطة، محدودا في مجال حركته، محاصرا بقيود قانونية وإدارية وتمويلية مما يحد من فعاليتها ويضعف الإقبال على المشاركة والانضمام إليها.

• **عدم فعالية الجهاز الإداري للحكومة :** على الرغم من اهمية الجهاز البيروقراطي الفعال في عملية التنمية، الا انه يعرف مشاكل ومظاهر مشتركة في الدول العربية والنامية لخصها "فيريل هيدي" فيما يلي⁽³²⁾:

- الإدارة العامة في هذه الدول إدارة مقلدة أكثر منها أصلية.
- توجه الأجهزة الادارية لتحقيق اهداف أخرى غير الاهداف التي وُجدت من اجلها.
- افتقار تلك الأجهزة الى إطارات كفؤة قادرة على تخطيط وتنفيذ برامج التنمية.
- التناقض بين ماهو رسمي والوضع على الواقع.
- إدارة منغلقة لا تقبل التغيير، تسعى الى ابقاء الوضع الموروث على ما هو عليه ما دام يخدم فئة معينة ويعطيها امتيازات .

ان الملاحظة البسيطة لممارسات الكثير من أنظمة الحكم العربية تجعل التفاؤل بمستقبل الحكومات العربية أمرا صعبا، خاصة مع انتشار الممارسات الفاسدة في الأجهزة الحكومية والإدارات العمومية وتجذرها، وانحراف سلوك الإداريين الذين عُين معظمهم بالوساطة والمحسوبية رغم عدم أهليتهم لتأدية الوظائف الموكلة إليهم، وانتقلوا من أدائهم لوظائفهم من "خدمة المواطن" الى "خدمة أشخاص" في ظل استفحال الفساد الإداري وغياب المراقبة والمساءلة وسيادة القانون، لذلك فان اي محاولة للإصلاح او التطوير لن تجد نفعا إذا لم يتم إحداث إعادة هندسة للبنى القائمة وليس مجرد إصلاحات سطحية او شكلية. ومن هنا نطرح التساؤل حول مدى شرعية الحكومات العربية التي تتوجه نحو تبني مشاريع حكومات الكترونية في ظل العولة.

The issue for these nations is not 'if e-Government' but 'how e-Government'.⁽³³⁾

والمسألة الآن ليس حول ضرورة الحكومة الالكترونية بل كيف يتم تحقيقها فالأمر اليوم أصبح حتميا وليس خيارا.

تكون الحكومة شرعية حسب "هربرت كيلمان" Herbert Kelman الحكومة عندما " يُقبل بها كصاحبة الحق في ممارسة سلطاتها وهكذا فلما تتقدم إدارة النظام السياسي الشرعي بمطالب يقبل بها المواطنون....وقد يقتنع مواطن فرد او لا يقتنع بقيمة ما يطلب منه القيام به، وقد يكون متحمسا او غير متحمس لتنفيذه ومع ذلك يستجيب برضى مع المطلب دون ان يشعر انه اكره على ذلك، ويعتبر واجبه ان يقوم بذلك"⁽³⁴⁾، ان هذا الشعور والثقة هو ما تحتاجه الحكومات العربية التي أضاعت بممارساتها ثقة جمهورها الذي اصبح ينفر منها ويتجنب ما استطاع إجراء معاملات تقربه من الأجهزة الحكومية التي ترسخ في ذهنه انها سجيئة منطقتها الخاص، وهي ذات طابع تسلطي فئوي لا تخدمه بل تخدم فئة معينة هو لا ينتمي اليها.

وتتميز الحكومات التسلطية بخصائص عديدة نذكر أهمها⁽³⁵⁾:

- السيطرة على منظمات المجتمع المدني وجعلها امتدادا لأجهزة الدولة.
- تعتمد على العنف والقوة .

- إفراغ الانتخابات من محتواها.
- عدم تمثيل الحكومات لكل شرائح المجتمع ومصالحتها.
- الإنفاق الكبير على الأجهزة الأمنية كالجيش.
- الدساتير الملغاة أو المؤقتة أو المعدلة.

ويشير "برهان غليون" أن الكثير من الحكومات العربية التسلطية تحمل في خطابها الرسمي شعار التغيير تماشياً مع دعوات التحول الديمقراطي في غياب مضمون حقيقي للمفهوم، واصفاً الدول العربية بمؤسسات خاصة توظف سيطرتها المطلقة وتتغلغل في المجتمع من أجل تحقيق مصلحة النخبة الحاكمة، من خلال تمحورها على أدواتها وأجهزتها القمعية وغلق المجال السياسي أمام القوى السياسية، الأمر الذي يفقد نظام الحكم شرعيته⁽³⁶⁾.

لم تستطع الكثير من الأنظمة العربية أن تعبر عن تطلعات شعوبها رغم ما تزخر به من موارد مادية وطبيعية وبشرية بشكل متفاوت، كما فقدت طابعها كممثل حقيقي لمختلف القوى الاجتماعية وعجزت عن بناء أطر فكرية وسياسية وإدارية توحد الجماعات، هذا الفشل كان نتيجة للفلسفة التي تقوم عليها هذه الأنظمة والقاضية بتحقيق المصلحة الخاصة لفئات وعصبيات محددة وإهمال المصلحة العامة لكل فئات وشرائح المجتمع الذي أرهقته مظاهر الفساد والمحسوبية وسيادة قانون الغلبة للأقوى وصاحب السلطة في ظل غياب المساءلة والمحاسبة.

2. الإخفاق السياسي لأنظمة الحكم العربية

يشير الدكتور "حسين علوان" إلى مفهوم "الإخفاق السياسي لأنظمة الحكم العربية" والذي أنتجته النخب العربية الحاكمة ومازالت تعيد إنتاجه من خلال ثقافة سياسية متخلفة تركز التسلط السياسي وتحبط كل محاولات المشاركة السياسية مما يعرقل التحول الديمقراطي ويولد أزمة حكم⁽³⁷⁾، ومن الجلي أن الثقافة السياسية في الدول العربية هي ثقافة الخضوع للنظام السياسي، والتي تقوم على اعتبار المواطنين رعايا تابعين لا مشاركين فاعلين، وتدفع المواطنين إلى اللامبالاة والابتعاد عن الشأن السياسي وعدم المشاركة الإيجابية فيه.

يظهر هذا الشرح بشكل واضح في التباين العميق بين الخطاب السياسي الرسمي الديماغوجي الذي يعتمد على تغطية الفجوة وطمس معالمها بتقديم السلطة والمجتمع على انهما كتلة متجانسة، والخطاب الشعبي الذي يشكك في مصداقية الجهات الرسمية وتعبيرها عن مصالح قوى السلطة والفئات المتحالفة معها⁽³⁸⁾.

إن دولة الاستقلال برأى محمد علوان جاءت كسد فراغ سياسي وسلطوي ومؤسسي وإداري ولم تأت خالصة نتيجة تطور طبيعي، فمن الناحية المؤسسية ورثت "دولة الاستقلال" الكثير من

مؤسسات الاستعمار وتنظيماته القانونية والسياسية، فحتى الجهاز الإداري الذي يمثل النواة المؤسسية لبناء الدولة الوطنية تم الاحتفاظ به، لذلك فإن بناء الدولة في الجزائر مثله مثل الكثير من الدول العربية مازال لم يكتمل ليحقق الاجماع الوطني ويوفق ويؤلف بين الجماعات المتعددة بينها ضمن كيان وطني على أساس الانتماء الوطني لا الفئوي العصبوي⁽³⁹⁾.

لا تزال الانظمة العربية متخلفة سياسيا للحديث عن حكومة الكترونية ذات مستوى متقدم من النضج، حيث لم تصل هذه الانظمة حتى الى تحقيق سيادة القانون الذي يجب ان يعلو على الجميع في ظل دول القانون والمؤسسات لا دول الاشخاص والفساد، ترفع شعار الديمقراطية شكليا وهي تحتكر السلطة احتكارا مطلقا ولم تنجح في تحقيق انتخابات نزيهة تعزز شرعيتها مع العزوف المتنامي عن الاقتراع والمشاركة في الانتخابات.

يشير الدكتور خميس حزام والي إلى أن علاقة المواطن بسلطته في الدول العربية يسودها الخوف والشك و عدم ثقة كل طرف في الآخر في زمن تتسابق فيه الدول نحو المعرفة والتقدم العلمي، فالأنظمة السياسية العربية تواجه أزمة* شرعية مما يجعلها تتجه نحو ممارسة العنف والقهر حفاظا على بقائها في الحكم في حين ان جوهر الشرعية هو قبول المواطنين الطوعي بالحكومة وقراراتها وسياساتها او كما يقول ابن خلدون هي "العهد على الطاعة" وكما يرى ماكس فيبر ان النظام يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون انه صالح يستحق التأييد والطاعة⁽⁴⁰⁾.

الشرعية هي ان يحظى النظام الحاكم وقراراته بالقبول والتأييد من قبل أغلبية المواطنين بدون قهر او إكراه، ومسألة شرعية الأنظمة العربية الحاكمة من المسائل التي يجب على الدول التي تريد فعلا الحفاظ على استمرارية أنظمتها ومواجهة التحديات المتزايدة ان تقف عندها وتسعى جديا لإيجاد الحلول لها ثم الحديث عن مسائل تشكل امتدادا لوضع طبيعي لعلاقة الحاكم بالمحكوم في ظل الديمقراطية وسيادة القانون، وهنا نتساءل: هل المواطن العربي يرى حكومته بمنظور الشرعية والتأييد لينجح الانتقال الى حكومات الكترونية ؟

3. المواطن العربي وثقافة الخضوع والتبعية

تعتبر الثقافة السياسية معيارا قيميا لشرعية النظام السياسي ومدى تطوره ومن ثمة يمكن تصنيفه الى نظام سياسي متطور او متخلف⁽⁴¹⁾. وتمثل الثقافة السياسية باعتبارها مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات نحو المسائل والموضوعات السياسية عنصرا بالغ الأهمية في تحديد السلوك السياسي للمواطنين اتجاه السلطة السياسية خاصة فيما يتعلق بقبول وتوافق او رفض ومعارضة مخرجات النظام السياسي للدولة والمشاركة او العزوف عن العمل السياسي.

المشاركة السياسية هي عمل تطوعي من قبل المواطن بهدف التأثير على تصميم السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على كل المستويات⁽⁴²⁾، وتعد المشاركة السياسية

من شروط عملية التحول الديمقراطي أين يفتح المجال السياسي أمام جميع الفاعلين وتفتح معه السلطة أمام التداول السلمي عليها، ويتباين مستوى المشاركة السياسية باختلاف الأنظمة السياسية، لكنها تبدو أكثر وضوحاً في ظل الأنظمة الديمقراطية التي تتيح مساحات أكبر من العدالة والحرية واحترام حقوق الإنسان، ونزاهة وشفافية في الانتخابات، وتتضاءل في الدول العربية ذات الطابع التسلطي البعيد عملياً عن الديمقراطية.

يرتبط مفهوم المشاركة السياسية بمفهوم المواطنة التي تدفع الأفراد إلى المشاركة الإيجابية في العملية السياسية والمساهمة الطوعية في الحياة السياسية بالنظر إلى قدرتهم على التأثير فيها⁽⁴³⁾، وترتبط المواطنة بالممارسة الديمقراطية والتي تنقل الفرد من مجرد تابع للسلطة إلى مواطن مشارك وموجه للسلطة السياسية مما ينشئ رابطة جديدة بينهما قائمة على المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات والولاء السياسي للسلطة المنبثقة من إرادة الشعب نفسه والتي تستمد شرعيتها أيضاً منه⁽⁴⁴⁾، وتتعلق المواطنة حسب حسين علوان بـ " تأميم السلطة السياسية" بمعنى نقل السلطة السياسية من احتكار الحاكمين إلى سلطة ذات ملكية جماعية تعمل بصيغة مؤسسات وبموجب القانون، فالديمقراطية تمثل الإطار الذي يمكن أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وأداة لتمكين الحكام من الشرعية التي تبرر سلطتهم من جهة أخرى⁽⁴⁵⁾.

لا تستطيع الحكومات العربية أن تتدرج بنجاح عبر مراحل مشاريع الحكومة الإلكترونية إلا إذا اكتسبت شرعيتها المفقودة، ولن تكتسب طابع الشرعية إلا لو اقتنعت بضرورة الانفتاح ديمقراطياً على الشعب وقبوله كشريك في الحكم، ويمكن الاستعانة بالتقنيات الحديثة للاتصال في إطار الحكومة الإلكترونية التي تساهم في تعزيز الطابع الشرعي للحكومات وتجسيد فكرة رضا المواطن عن حكومته وحقه في الممارسة السياسية الفعلية خاصة وأن المواطن العربي فقد الوازع الداخلي للعمل باتجاه دعم الأهداف العامة التي تطرحها حكومته وعزوفه عن ممارسة حقوقه وأداء واجباته السياسية اتجاه وطنه، مما يوضح حجم تآكل شرعية العديد من الأنظمة السياسية العربية وعدم ولاء الشعب له بسبب عدم رغبته في استيعاب آراء القوى الاجتماعية والسياسية في البلاد إضافة إلى عدم التناوب الديمقراطي على السلطة والتفرد بها معظم الأحيان.

يعتبر تشكيل معالم التوجه السياسي الجاد نحو تحقيق حكومة إلكترونية أمر حيوي ومحدد أساسي من محددات نجاح أو فشل المشروع، ويكون هذا من خلال الفهم الواضح لجوهر الحكومة الإلكترونية بأنها تخص "الحكومة" أكثر منها "الوسائل الإلكترونية" قصد إعادة صياغة العلاقات الداخلية والخارجية بمساعدة تكنولوجيا المعلومات طبعاً في حالة تناسب جوهر المشروع (المشاركة والشفافية وسيادة القانون) مع فلسفة السلطة القائمة ومدى رغبته الصادقة والحقيقية في تغيير الوضع القائم.

الخاتمة

في الأخير ندعم قول العديد من الفقهاء و المختصين أمثال (بيتر داركر) ان الإدارة العامة هي السبب في تقدم المجتمعات أو تخلفها فالإدارة الناجحة هي التي تخلق دولة ناجحة أما الإدارة السيئة فتكرس التخلف في الدولة، وانه لا توجد دولة متقدمة ودولة متخلفة وإنما توجد إدارة ناجحة وإدارة غير ناجحة، لذلك ينبغي لأداء الجهاز الإداري الحكومي يجب ان يواكب التحولات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية للبيئة الداخلية والخارجية.

الحكومة الالكترونية تخص الحكومة أكثر من الوسائل التكنولوجية، فهي وسيلة وليست غاية، وسيلة لتحقيق حكومة أفضل، حكومة لا تنام، ساهرة على القيام بالمهام التي كلفت بها، لذلك فيمكن اعتبارها وسيلة للتنمية السياسية والتخلص من التخلف السياسي في الدول العربية التي تعاني أنظمتها السياسية من أزمة بنيوية على صعيد الفكر والممارسات والمؤسسات السياسية والتي ستشكل عائقا في وجه التحول والتدرج في مراحل مشروع الحكومة الالكترونية، خاصة مع تحول الحكم إلى بؤرة صراع بين مختلف القوى التي تسعى للوصول إليه، فبناء "الدولة الوطنية" لم يكتمل في الدول العربية خاصة انه لم ينشأ نتيجة سيرورة تاريخية وتطور اجتماعي طبيعي بل نتيجة تجزئة استعمارية، من هنا يجب التركيز على التنمية السياسية من خلال إعادة صياغة شرعية السلطة من الشرعية الفئوية او الثورية الى الشرعية المستمدة من إرادة الشعب وفقا للمبادئ الديمقراطية تجعل المجال السياسي فضاءا تشاركيا مفتوحا ضمن "دولة القانون" ودولة الحكم الرشيد" التي لا تشكل أمرا طوباويا لا يمكن تحقيقه في السياق العربي و ليست لغزا لا يمكن حله، فالتأسيس لـ "دولة القانون" و "الحكم الرشيد" هو ما يجب النظر اليه و هو المطلب الأول بالرعاية في الدول العربية ليمكننا التفاؤل بمستقبل مشاريع الحكومة الالكترونية وامكانية وصولها الى مرحلة النضج التي تتيح الفرصة للمحكومين التواصل مع حكامهم والمشاركة في اتخاذ القرار.

تعرف الحكومات العربية أزمة حكم عميقة، فهي لا تزال بعيدة عن ثقافة المشاركة في ظل الزعامة الفردية والدور الأبوي للقادة والرؤساء الذين يفرضون هيمنتهم على صنع القرار وتهميش وإقصاء القوى السياسية والشعبية الرسمية والغير رسمية وإضعاف منظمات المجتمع المدني، لذلك فان الحديث عن ارتقاء ممارسات هذه الحكومات وإشراك الفاعلين الكترونيا في صياغة السياسات العامة لا يزال مبكرا مع كل ما تمارسه معظم السلطات العربية من قمع وتعتيم وفساد ومع ثقافة الخضوع التي تجذرت في المواطن العربي، ولن تنجح مبادرات الحكومة الالكترونية إلا بتطافر سواعد المواطنين الزهاء الراغبين في تنمية أوطانهم لا تنمية التخلف من خلال احداث ثورة في التفكير والممارسة بعيدا عن شخصنة السلطة والانتقال الى بناء دولة وطنية، دولة قانون ومؤسسات.

اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى: الوضع السياسي السائد في معظم الدول العربية يعرقل مبادرات الحكومة الالكترونية

تبين من خلال البحث التحقق من صدق الفرضية الأولى، حيث توصلنا إلى ان الأنظمة السياسية العربية تعرف أزمة حكم عميقة أدت الى حرمان فئة واسعة من المواطنين من حقوقهم الأساسية مما أدى إلى استقالة جماعية للشعوب العربية من أداء واجباتهم نحو أوطانهم أو الاهتمام بالشأن العام لاقتناعهم ان السلطة محاطة بالوصوليين والمتسلقين الذين يكرسون الممارسات الفاسدة والزبونية، فالطريق ليس معبدا وسهلا للارتقاء بالعمل الحكومي وإحداث ثورة سلوكية، ثقافية، سياسية، اقتصادية... الخ، لذلك فمن المفترض ان يتوقع ويتحسب القائمين على مثل هذه المبادرات مقاومة شديدة للتغيير يجب إدارتها، احتوائها والتحكم فيها لإنجاح إقامة حكومات الكترونية.

- الفرضية الثانية: الحكومة الالكترونية نموذج غربي غير صالح للدول العربية

ان القول بان الحكومة الالكترونية نموذج غربي غير صالح في البيئة العربية ليس له أساس من الصحة، فحسب ما تم التوصل إليه فان البيئة العربية غير جاهزة حاليا لتحقيق نضج الكترو-حكومي، وهي تعاني من تخلف في العديد من البنى خاصة منها البنية السياسية، وتحقيق نتائج ايجابية في مبادرات رقمنة الأعمال الحكومية بمراحل متقدمة أمر صعب جدا لكنه غير مستحيل اذا توفرت العديد من العوامل في مقدمتها الرغبة والإرادة السياسية لأصحاب القرار الذين يمكنهم تكييف الخصوصية القطرية مع متطلبات العصر (الجاهزية) وإحداث تغييرات جذرية في العديد من أوجه القصور التي تعيق تحقيق تلك المشاريع من خلال استراتيجيات على المدى المتوسط والطويل مما يستدعي فترة زمنية أطول لتحقيق حكومات الكترونية عربية.

في الاخير نخلص الى انه يمكن للحكومات العربية الواعية الاستعانة بالوسائط الالكترونية لإقامة نموذج سياسي يستند إلى مبادئ الشفافية والمشاركة والتعاون، وهذا تغيير ثقافي يجعل الحكومة والمواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين من المجتمع بمثابة شركاء، وهذا ما يجب على الحكومات العربية الاقتناع به وتجسيده عبر زيادة فتح معلوماتها لأصحاب المصلحة كاستجابة لمبادئ الحكم الراشد الذي تنادي به الشعوب العربية وكذا المنظمات الدولية.

الهوامش :

¹ منشورات الاتحاد الدولي للاتصالات، المسألة 17-3/2: التقدم المحرز في أنشطة الحكومة الإلكترونية وتحديد مجالات تطبيق الحكومة الإلكترونية لفائدة البلدان النامية، متاح على الموقع www.itu.org، تاريخ الاطلاع 2017/02/26.

- ² مصطفى يوسف الكافي، الحكومة الالكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دمشق: دار رسلان للنشر والتوزيع، 2009، ص13.
- ³ عبد الحميد قرفي، الإدارة الجزائرية مقارنة سسيولوجية، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008، ص104.
- ⁴ علي لطفي، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق الفعلي، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي السادس حول الإدارة العامة الجديدة والحكومة الالكترونية المنعقد من 9-12 ديسمبر 2007، دبي، ص03.
- ⁵ مصطفى يوسف الكافي، الحكومة الالكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دمشق: دار رسلان للنشر والتوزيع، 2009، ص20.
- ⁶ إبراهيم قنديلجي، الحكومة الالكترونية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015، ص76.
- ⁷ منشورات الاتحاد الدولي للاتصالات، مرجع سابق.
- ⁸ Dan Lupua, Corina Georgiana Lază, Influence of e-government on the level of corruption in some EU and non-EU state, 7th International Conference on Globalization and Higher Education in Economics and Business Administration, GEBA 2013, p366.
- ⁹ رافت رضوان، مرجع سابق، ص17.
- ¹⁰ مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص71.
- ¹¹ Amitabh Ojha, Shailendra Palvia and M. P. Gupta, A Model for Impact of E-Government on Corruption: Exploring Theoretical Foundations , India, P160.
- ¹² منشورات الاتحاد الدولي للاتصالات، مرجع سابق.
- ¹³ مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص53.
- ¹⁴ عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص40.
- ¹⁵ عامر ابراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص64.
- ¹⁶ منشورات الاتحاد الدولي للاتصالات، مرجع سابق.
- ¹⁷ عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص42.
- ¹⁸ عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص50.
- ¹⁹ عامر ابراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص64.
- ²⁰ مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص54.
- ²¹ مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص69.
- ²² عامر ابراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص45.
- ²³ مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص70.
- ²⁴ عامر ابراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص50.
- ²⁵ المرجع السابق، ص45.
- ²⁶ نفس المرجع.
- ²⁷ غازي فيصل حسين، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص118.
- ²⁸ عبد الحميد قرفي، مرجع سابق، ص107.
- ^{*} للمزيد من التفاصيل انظر في مفهومي الاعلام والاتصال
- ²⁹ Hichem Sharabi, Neopatriarcat, Alger : Edition Marinoor, 1995, p23.
- ³⁰ غازي فيصل حسين، مرجع سابق ذكر، ص24.
- ³¹ يومدين طاشمة، مرجع سابق، ص117.
- ³² يومدين طاشمة، مرجع سابق، ص139.

³³Heeks Richard, E-government in Africa: Promise and Practice, iGovernment Working Paper Series, Paper n 13. Institute for Development Policy and Management University of Manchester, 2002, P18.

³⁴ خمیس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 23.

³⁵ محمد علوان، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع مجد، ط 1، 2009، ص 66.

³⁶ برهان غليون، الديمقراطية العربية- جذور الأزمة وأفاق النمو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1994، ص ص 123-745.

³⁷ محمد علوان، مرجع سابق، ص 08.

³⁸ نفس المرجع، ص 20.

³⁹ نفس المرجع السابق، ص 38.

* تباينت التعريفات المتعلقة بالأزمة بين اعتبارها حدثاً، حالة، مشكلة، صراعاً... وغيرها. والأزمة عند الصينيين We-Si وتعني خطر وفرصة، فهي من جهة خطيرة تهدد كيان معين (فرد- مؤسسة- دولة) يجب معالجتها وهي كذلك فرصة يجب استغلالها واقتناصها. ويعرف عبد الله البلداوي الأزمة على أنها مجموعة الظروف والأحداث التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء، وهي النقطة الحرجة والحاسمة التي يتحدد عندها مصير الكيان المعني ولها مراحل عدة: مرحلة الميلاد، مرحلة النمو، مرحلة النضج، مرحلة الانحسار، مرحلة الاختفاء. من أهم خصائصها:

- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها.

- مصدر أو مصادر للخطر والتهديد.

- درجة عالية من التوتر.

- تسارع الأحداث.

- الحيرة في الاختيار بين البدائل المطروحة.

- ضغط أزموي يتولد عن قوى ضاغطة على الكيان المعني أو متخذ القرار.

- تتطلب الأزمة إيجاد أو ابتكار وسائل لمواجهةها والتصدي لها.

⁴⁰ خميس حزام والي، مرجع سابق، ص 21.

⁴¹ نفس المرجع السابق، ص 13.

⁴² عبد العزيز إبراهيم عيسى ومحمد محمد عبد الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، ط 1، الإسكندرية: المكتب الجامعي

الحديث، 2004، ص 178.

⁴³ محمد علوان، مرجع سابق، ص 96.

⁴⁴ نفس المرجع، ص 99.

⁴⁵ نفس المرجع، ص ص 98-105.

تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الأوروبي - أطلنطي

أ. عباس عقيلت

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر - 3

ملخص:

خلقت الأزمة الأوكرانية حربا باردة جديدة بين المتنافسين العملاقين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حليفة الاتحاد الأوروبي، وكشفت هذه الأزمة عن العجز الأوروبي في الحماية والدفاع عن السلامة والأمن الإقليمي الأوروبي وعن التبعية الأمنية الأوروبية لحلف الشمال الأطلسي رغم الوجود القانوني والمؤسساتي

للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة في النصوص التأسيسية لمعاهدة الاتحاد الأوروبي.

الكلمات الدالة: الأزمة الأوكرانية-لأمن الأوروبي-الاتحاد الأوروبي-منظمة حلف الشمال الأطلسي-العلاقات الأمنية الأوروبي - أطلنطية.

Abstract

La crise Ukrainienne a créé une nouvelle guerre froide entre les deux grands concurrents ; la Russie et les États-Unis d'Amérique et son allié l'Union Européenne. Cette crise a révélé d'un côté le déficit Européen en matière de sécurité et de défense et la dépendance de cette dernière à l'OTAN et ce, malgré l'existence du cadre juridique

et institutionnelle de la Politique de Sécurité et de Défense Commune (PSDC) dans le traité fondateur de l'Union Européenne.

Mots clés : La crise Ukrainienne, la sécurité Européenne, l'Union Européenne, [Organisation du traité de l'Atlantique nord](#), les relations euro-atlantique.

مقدمة:

تواجه أوروبا تهديدا أمنيا ثقيلا يتمثل في قدرتها على ردع التحدي الروسي المتمثل في التشويش على انضمام دول شرق أوروبا للاتحاد الأوروبي إضافة إلى القوة المتنامية لروسيا سيما في ظل الإصلاحات التي ادخلها النظام الروسي على الجيش سنة 2008، الأمر الذي يزيد من عمق الفجوة بينها وبين الدول الشرقية لأوروبا.

بعد مرور ثلاث سنوات على تفاقم الأزمة الأوكرانية وضم شبه جزيرة القرم في مارس 2014، لا تزال هذه الأخيرة تشكل أكبر وأخطر التهديدات على الإطلاق للأمن القومي الأوروبي، وتعتبر الأحداث التي شهدتها أوكرانيا تحديا جيوسيا، أمنيا وسياسيا لم تشهده القارة الأوروبية منذ نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي صرح به كبار المسؤولين الغربيين في أكثر من مناسبة. فقد صرح الأمين العام لحلف الناتو "أندرس فوج راسموسن" بأن "الأزمة الأوكرانية هي أخطر أزمة تواجهها أوروبا منذ نهاية

الحرب الباردة"، كما صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "هيلاري كلينتون" بأن "روسيا تحاول إعادة تشكيل الحدود في العالم"، الأمر الذي يستدعي إعادة التفكير في النظام الأمني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد استطاعت الأزمة في أوكرانيا أن تفتح فصلا جديدا في مجال الأمن الأوروبي-أطلسي.

وكانت مفاجأة كبرى لأكثر من ملاحظ، وعديد من المسؤولين ورجال السياسة الغربيين الذين تحدثوا علنا عن تغيير في المشهد الأمني الأوروبي، وتشير التقديرات إلى أن هذه الأزمة استطاعت خلق متغيرات أمنية جديدة للقرن الحادي والعشرين، وتتطلب رد فعل قوي من حلف شمال الأطلسي⁽¹⁾.

تعتبر الأزمة التي تعصف بأوكرانيا في نظر كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ليس مجرد صراع بين أوكرانيا وروسيا وحسب، بل هي صراع داخل الفضاء الأوروبي، يهدد أمنها واستقرارها، ووفقا لهذا، ما هي تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الأوروبي والأطلسي؟

خلفيات الأزمة الأوكرانية:

في البداية، يجب عرض تشكيلة المجتمع الأوكراني المتعدد العرقيات، إذ تنقسم أوكرانيا إلى جزئين، جزء من أصل روسي وتحدث عناصره اللغة الروسية وهم مقتنعون بأن روسيا هي بلدهم الأم، ويتركز هذا الجزء في شرق وجنوب البلاد بالإضافة إلى أغلبية سكان شبه جزيرة القرم، أما الجزء الآخر فهو يتكلم اللغة الأوكرانية ويرى أنه جزء لا يتجزأ من القارة الأوروبية ويدعو إلى الانضمام للإتحاد الأوروبي، أما شبه جزيرة القرم فقد كانت جزءا من الإمبراطورية الروسية وبعد ذلك جزءا من الإتحاد السوفيتي، فقد ضمتهما روسيا رسميا إليها في عام 1783 م.

تفسر تشكيلة المجتمع الأوكراني والموقع الاستراتيجي لأوكرانيا، مطامع كل من روسيا وأوروبا حليفة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى لأوكرانيا، حيث تقع في المنطقة العازلة بين روسيا وأوروبا، جعلها تقع ضحية للحسابات الجيوسياسية للقوى العالمية والإقليمية، حيث أنها سلاح ذو حدين، حيث أنها حلقة وصل بين قوتين عظيمتين وهي القوة الشرقية "روسيا" والغربية "الإتحاد الأوروبي" حليف الولايات المتحدة.

يوضح الموقع الجغرافي والخلفية التاريخية للبلد أن أوكرانيا كانت جزءا من روسيا، ولذلك تسعى هذه الأخيرة بكل قوتها لاستعادتها، وقد أدى ضم روسيا لشبه جزيرة القرم إلى توتر العلاقات بين العملاقين الروسي والأمريكي، حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا هو بداية جديدة لروسيا في إعادة مجدها مما شكل لديها حالة من الخوف على مكانتها السيادية من جهة، ومصالحها في أوكرانيا من جهة أخرى⁽²⁾. ويأتي الاهتمام الروسي بدول شرق أوروبا

من البعد الاستراتيجي لهذه الدول في السياسة الخارجية الأميركية، إذ تهدف هذه الأخيرة إلى ضم هذه الدول إلى حوض السياسة الغربية عبر دخولها في الاتحاد الأوروبي أو عبر إدخالها في حلف شمال الأطلسي⁽³⁾. خاصة وأن الأمريكيين أبدوا منذ عقود خوفهم من ظهور أي شكل من أشكال التكتل بين روسيا ودول أوروبا الشرقية، وفي هذا الصدد يقول "بريجينسكي"^(*) بعد سقوط الاتحاد السوفياتي " يجب تفكيك أي تكتل أوراسي، وحرمان روسيا من ثلاث دوائر مركزية هي "أوكرانيا أوزباكستان وأذربيجان"، ويظهر تصريح "هاري كلينتون" في "دبلن" على هامش اجتماع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في ديسمبر 2011 المخاوف الأميركية من محاولة إحياء تكتل أوراسي مناهض لأمريكا حيث قالت "إننا نشهد محاولة إحياء السوفييت في المنطقة بأسماء أخرى، فهي تارة اتحاد جمركي وأخرى اتحاد أوراسي، ونحن نعرف الهدف من هذا ونحاول أن نجد طرقا لمنع حدوثه"⁽⁴⁾.

تُجسد الأزمة الأوكرانية الحالية ترجمة عملية للصراع البارد بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية الذي بدأ بالظهور مع تبوء فلاديمير بوتين سدة الرئاسة في العام 2000، وقد دفعه فكره القيصري إلى وضع استراتيجية تهدف إلى إعادة ما يُسمى بالسلطة العامودية، وهي عبارة عن نموذج سُلطوي للحكم مما أدى إلى وقف الليبرالية السياسية التي بدأها ميخائيل غورباتشوف سابقا⁽⁵⁾.

فقد أصبحت روسيا "بوتين" دولة رجعية، حيث تتكرس قناعات هذا الأخير في كون النظام الأمني الأوروبي الذي ظهر في نهاية الحرب الباردة لا يعكس مصالح روسيا، لذا فهو يسعى جاهدا من أجل جعل النظام الأمني الأوروبي أكثر توافقا مع المصالح الروسية، وهو يسعى لاستعادة ما يعتبره المكان الطبيعي لروسيا في أوروبا، كما أنه يسعى لحماية الفضاء الموروث عن مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي من خلال منع تغلغل القيم والمؤسسات الغربية المتمثلة في حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي⁽⁶⁾.

ففي خطاب للرئيس "فلاديمير بوتين" أمام الجمعية الفيدرالية الروسية في 18 مارس 2014، دعا لاستعادة "روسيا التاريخية" وحدودها، كما أعلن وزير الخارجية "لافروف سيرغي" أثناء حديثه في نادي "فالداي" في 23 أكتوبر 2014 أنه "على مولدافيا ودول البلطيق أخذ الأحداث في أوكرانيا بعين الاعتبار واستخراج العبر"، لهذا فإن التدخل الروسي في أوكرانيا وضمه لجزيرة القرم ليس مجرد خيانة لأوكرانيا فحسب، بل هو زعزعة لمستقبل الاستقرار في كل أنحاء أوروبا⁽⁷⁾.

وفي هذا الصدد، تصدرت مسألة مواجهة القضايا المرتبطة بحلف الشمال الأطلسي و تزايد دوره عالميا، و توسيع عضويته ليكون على الحدود الروسية المرتبة الأولى في قائمة أهم المخاطر الخارجية التي تهدد الأمن القومي الروسي وهي تعتبر بذلك من بين أهم محددات استراتيجية روسيا الخارجية إلى جانب التطرف الديني وغيرها، وقد تم تأكيد ذلك في العقيدة العسكرية الروسية

الجديدة التي أقرت في 26 ديسمبر 2014، وفي هذا السياق تشير العقيدة إلى قلقلة الدول و المناطق، في إشارة ضمنية إلى ظاهرة عدم الاستقرار في سوريا وليبيا بجانب أوكرانيا بطبيعة الحال⁽⁸⁾.

جدور الأزمة الأوكرانية:

لا تزال أسباب الأزمة الأوكرانية موضوع نزاع شديد، ولا يزال المحللون ورجال السلطة لطرفي الصراع يدافعون بشدة عن تفسيراتهم الشخصية للأحداث بطريقة غير موضوعية، إلا أن هناك نقطة أساسية يتم تجاهلها وإهمالها باستمرار، وهذا ما يعود إما إلى نسيانه أو إلى إساءة فهمه من قبل الكثيرين في الغرب، إذ أن جذور الصراع الأوكراني تنبع من القرارات التي اتخذت قبل وقت طويل من اندلاع أي قتال، ولعل أبرز ما أثار واحدة من أخطر الأزمات الجيوسياسية (الأزمة الأوكرانية) في عصرنا هو انعكاس حدثين ساعدا في إعادة رسم مسار القرن 20، وهما مؤتمر يالطا المنعقد في فيفري 1945 وقمة مالطة عام 1989، حيث لا تزال القرارات المصيرية للاجتماعين تلقي بظلالها على الساحة الدولية، وعلى الرغم من اختلافهما من حيث المضمون والسياق التاريخي، إلا أن كلاهما قد سعى (وفشل في نهاية المطاف) لإنتاج نظام أمني أوروبي أكثر استقرارا ولعل الأزمة الأوكرانية ليست سوى آخر أعراض الفشل في التوفيق بين المصالح المختلفة في القارة الأوروبية⁽⁹⁾.

وقد خيمت المنافسة الشرسة على أجواء الحقبة التي سبقت الأزمة الأوكرانية، وذلك بين الاتحاد الأوروبي وروسيا من أجل التوجيه الجغرافي والاقتصادي للمستقبل في أوكرانيا، وتعود جذور الأزمة في هذه الأخيرة إلى الحرب بين روسيا وجورجيا التي نشبت عام 2008، والتي أنهت احتمال انضمام كل من جورجيا وأوكرانيا لمنظمة حلف الشمال الأطلسي⁽¹⁰⁾. حيث تم تحطيم العلاقات بين الناتو وأوكرانيا التي تعود إلى الأيام الأولى لاستقلال أوكرانيا في ربع القرن الماضي والتي تحكمها شراكة خاصة تم تعزيزها وتطويرها على مدى سنوات طويلة⁽¹¹⁾.

ويبدو أن الأزمة الأوكرانية هي نتيجة سوء تفاهم بين روسيا والقوى الغربية وهي وليدة فجوة التواصل بين موسكو والغرب خاصة الاتحاد الأوروبي، وهذا منذ اندلاع الصراع الجورجي عام 2008، واستئناف الحوار بين هذه الفواعل يتطلب وعي وإدراك متبادل للخصوصيات التاريخية والثقافية لكل منهما⁽¹²⁾.

وقد ساعد تولي حزب الأقالييم الموالي لروسيا للسلطة سنة 2010 إلى اندلاع الأزمة الأوكرانية، بعد أن تمكنت هذه الأخيرة من إسقاط مشروع الثورة البرتقالية التي اندلعت سنة 2004، تلك الثورة التي حملت آمال الشعب الأوكراني بالتخلص من الفساد، وخاصة من البيروقراطية الشيوعية، وتحقيق الرفاهية، وإنهاء معاناة الشعب من تأثيرات أزمة البطالة، وتدني الأجور، وتدهور القدرة الشرائية، حيث نجحت روسيا في استعمال سلاح الطاقة ضد أوكرانيا، الأمر الذي تسبب في

تدهور الاقتصاد الأوكراني، الذي يعتمد على 82 بالمئة من الغاز الروسي في إنعاش اقتصاده، خاصة أن أوكرانيا بلد بارد ومساحته كبيرة باعتباره ثاني أكبر بلد في أوروبا الشرقية بعد روسيا، لذلك يحتاج إلى الموارد الطاقوية وعلى رأسها الغاز، الذي يمثل عصب الحياة في البلاد⁽¹³⁾.

أدت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية إلى تأزم الوضع وانفجار الأزمة في أوكرانيا في نوفمبر 2013، عندما بدأت الاحتجاجات الجماهيرية و اعتراض القسم الكاثوليكي في أوكرانيا ضد الرئيس "فيكتور يانوكوفيتش"، وقراره بالتخلي عن الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي الذي من شأنه تقريب العلاقات السياسية والتجارية، وتحالفه بدلا من ذلك مع روسيا، وقد لقيت الاحتجاجات صدى واسعا من قبل وسائل الإعلام الدولية عندما أرسلت الشرطة الأوكرانية لشن غارات على المتظاهرين، مما أدى إلى إصابة العديد منهم.

وبحلول جانفي 2014، تدهورت الحالة في كييف؛ وفي منتصف الشهر، انتقد البرلمان الأوكراني بشدة القوانين ضد الاحتجاجات، الأمر الذي أدى إلى خلق احتجاجات أكثر عنفا فضلا عن الإدانة الدولية من الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، وقد لجأت الشرطة الأوكرانية في نهاية المطاف وبعد أيام قليلة من إقرار القانون إلى إطلاق النار لقمع المتظاهرين مما أدى إلى مقتل اثنين من المتظاهرين في أول إصابات رسمية ناجمة عن الاضطرابات منذ الثاني من نوفمبر، وبعد أقل من أسبوعين من صدور قانون مكافحة الاحتجاج، تراجعت الحكومة الأوكرانية في مواجهة رد الفعل العنيف و قامت بإلغاء القانون المثير للجدل.

و قد كان هذا الإلغاء بمثابة بداية تراجع واسع للقيادة الأوكرانية، حيث قدم أعلن رئيس الوزراء نيكولاي أزاروف "استقالته في 28 جانفي 2014، ومعه الكثير من أعضاء الحكومة كما أعلن البرلمان أنه سيقدم عفوا للمتظاهرين إذا وافقوا على إزالة الحواجز وترك احتلال المباني الحكومية. وفي الوقت نفسه، حاول الرئيس الأوكراني "فيكتور يانوكوفيتش" تخليص الوضع عن طريق تقديم تنازلات لكبار قادة المعارضة كما أفرج في الفترة الممتدة ما بين 14 و 16 فيفري عن 234 متظاهرا اعتقلوا منذ ديسمبر، ولكن السلام لم يدم طويلا حيث اندلعت في غضون 48 ساعة اشتباكات بين الشرطة الأوكرانية والمتظاهرين، تسببت في مقتل ما لا يقل عن 88 شخصا في كييف.

وفي 21 فيفري، وقع الرئيس "يانوكوفيتش" حلا توفيقيا مع زعماء المعارضة، واختفى في اليوم التالي من كييف⁽¹⁴⁾، إلى شرق البلاد ومن ثمة نحو روسيا، وطالب هذه الأخيرة بحمايته من المتطرفين، وقد كانت روسيا وراء هذه الخطوة التي كان الهدف منها نشر الفوضى وإحداث فراغ دستوري، تمهيدا لسيناريوهات روسية، انتظرها بوتين منذ سنوات، وكان أهمها إعادة السيطرة على جزيرة القرم الاستراتيجية، تحقيقا لحلمه الكبير في استعادة مجد القيصرية الروس⁽¹⁵⁾.

وقد حدد البرلمان الأوكراني موعد لإجراء انتخابات رئاسية جديدة في 25 ماي، وقام بعدها بتثبيت "أولكساندر تورشينوف" رئيسا مؤقتا، وعندما بدأ الاضطراب في شبه جزيرة القرم في مطلع مارس 2014، وافق البرلمان الروسي طلب بوتين باستخدام القوة لحماية المصالح الروسية هناك رغم زعم الحكومة الأوكرانية المؤقتة بأن روسيا شنت حربا ضدها بصورة غير رسمية⁽¹⁶⁾. وقد تدخلت روسيا في شبه الجزيرة بسبب الأهمية العسكرية الإستراتيجية وقد سيطرت عليها من دون أي خسائر ويدل هذا الأمر أن أوكرانيا واقعة عسكريا في قبضة الماكينة العسكرية الروسية⁽¹⁷⁾. وقد ضمت روسيا شبه جزيرة القرم رسميا في 18 مارس 2014.

ردود الفعل الكتلة الغربية من ضم شبه جزيرة القرم:

لا شك في استصغار المجتمع الدولي لقضية ضم روسيا لشبه جزيرة القرم واعتبارها مسألة ثانوية مقارنة بحالة الحرب التي يشهدها الشرق الأوكراني، ولكن، يجب التنويه بأمر خطير للغاية، حيث انه لم يسبق وان حدث في أوروبا الحديثة، أوروبا ما بعد الحرب – post-guerre - وفي وقت السلم أمر مماثل، وهذا تشكل قضية القرم حالة فريدة من نوعها، حيث قامت الدولة الروسية بتجاهل الشرعية الدولية وجميع الأعراف والاتفاقيات الدولية والمعاهدات الحكومية الدولية القائمة باحتلال دولة أخرى وضم جزء من إقليمها إليها¹⁸.

وقد نظم حلف شمال الأطلسي عدة اجتماعات في أشكال مختلفة بخصوص الأزمة الأوكرانية، على غرار اجتماع وزراء خارجية دول التحالف ببروكسل في 1 أبريل 2014 الذي أسفر عن بيان مشترك يدين تصرفات روسيا و اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز قدرة أوكرانيا على ضمان أمنها، وتطوير قواتها المسلحة⁽¹⁹⁾. بالإضافة الى إعلان مجلس شمال الأطلسي بـ "ويلز" وبيان حول الرابط الأطلسي بنيوبورت، في 4 و 5 سبتمبر 2014، البيان المشترك بين لجنة الناتو وأوكرانيا (في كل من: نيوبورت 4 سبتمبر 2014، بروكسل 2 ديسمبر 2014، أنطاليا 16 مايو 2015)، بيان لوزراء دفاع دول حلف شمال الأطلسي (بروكسل 25 يونيو 2015)، وقمة وارسو في جويلية 2016، ناهيك عن القمة المصغرة للحلفاء الشرقيين الجدد ببوخارست في 4 نوفمبر 2015 لإيجاد موقف مشترك قبل القمة المقبلة لحلف شمال الأطلسي⁽²⁰⁾. كما كانت ردود فعل الولايات المتحدة على أزمة أوكرانيا عام 2014 سريعة وقوية، وقد تصدر الرئيس "أوباما" زمام المبادرة، ولقي هذا الأمر ترحيبا أوروبيا ملحوظا، بسبب تركيز الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة طويلة على آسيا والمحيط الهادئ، بينما تم إهمال أوروبا، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترفض التدخل في الشؤون الأمنية الأوروبية، إلا أن الأمر تغير مع الأزمة الأوكرانية التي أنهت استخدام الإدارة الأمريكية للمفردات التي طالما استعملتها أثناء العملية التي قادتها في ليبيا في عام 2011، كـ "القيادة من الخلف"، أو "أخذ المقعد الخلفي" وغيرها، بل أكثر من ذلك، أنفقت الولايات المتحدة أموالا في أوروبا وصلت الى مليار دولار إضافية،

لتعزيز الوجود العسكري الأمريكي، كما زار الرئيس "باراك أوباما"، ونائب الرئيس "جو بايدن"، ووزير الدولة "جون كيري" أوروبا عدة مرات، وخاصة الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو، مثل دول البلطيق وبولندا ورومانيا، بالإضافة إلى إرسال الو.م.أ قوات أمريكية و أخرى تابعة لحلف شمال الأطلسي لطمأنتهم بمصداقية و تفعيل المادة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي "واحد من أجل الجميع و الجميع من أجل واحد"، نذكر على سبيل المثال، بعثة حلف شمال الأطلسي للشرطة الجوية في البلطيق، ونشر طائرات الكشف و التحكم ذات تكنولوجيا الرقابة والإنذار المبكر المعروفة بـ "AWACS" في كل من بولندا ورومانيا وبحر البلطيق.

علاوة على ذلك، و على هامش قمة حلف الشمال الأطلسي التي عقدت في "نيوبورت" بـ "ويلز" غرب بريطانيا، في الرابع والخامس من سبتمبر 2014 تطرق الحلف إلى أزمة أوكرانيا وتأكيد الدفاع الجماعي و ضمان المساعدة المتبادلة بموجب المادة 5 باعتبارها الحجر الأساس للحلف⁽²¹⁾. حيث طمأن حلف الشمال الأطلسي حلفائه الأكثر تعرضا للخطر بزيادة تواجده العسكري غير الدائم في كل من بولندا ودول البلطيق ورفع قدراته على نشر قوات لمواجهة حالات الطوارئ على طول حدودها، و قد اختلفت الآراء بين مؤيد و مخالف، حيث اقترح أحد الجنرالات الحاضرين في القمة على ضرورة التفكير في وضع تدابير مضادة للحرب الهجينة، في حين ذهب آخرون إلى أن الانتشار العسكري لقوات الناتو على مقربة من حدود روسيا قد يفتح مجالا لمشاكل داخل الحلف، حيث أن بعض الدول الأعضاء ليست لها الرغبة أو القدرة أو كلاهما معا على دعم عمليات الانتشار الضخمة⁽²²⁾.

كما أظهرت القمة أنه لا يزال هناك توتر داخل حلف الأطلسي بسبب تركيزه على -الشرق مقابل الجنوب- وفيما يتعلق بدوره -الإقليمي مقابل العالمي-، ورغم أن أزمة أوكرانيا لم تنهي هذه التوترات، ولكنها شككت في توازن الحلف بين الشرق و الجنوب، وبين أولوية الأمن الإقليمي و العالمي⁽²³⁾.

تجدر الإشارة إلى أنه عند استيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم بصورة غير شرعية في مارس 2014 وبدء التدخل في أوكرانيا الشرقية، رد الغرب على هذا الإجراء بفرض عقوبات اقتصادية. في جويلية 2014، و قد تم تفعيل العقوبات بأسلوب منسق بواسطة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وحلفاء وشركاء آخرين.

تم دعم هذه العقوبات بدرجة أكبر في سبتمبر 2014، كما تم اقرار تمديد فترة العقوبات المفروضة من الاتحاد الأوروبي، التي كان من المقرر أن تنتهي في جويلية 2015، إلى غاية جانفي 2016، أما العقوبات الأمريكية والكندية فهي غير محددة الأجل.

تنقسم العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا في مجملها إلى ثلاثة أنواع، يقيد النوع الأول الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية الغربية بالنسبة لمؤسسات روسية حكومية محددة في القطاعات المصرفية والطاقة والدفاع، ويفرض النوع الثاني حظرا على الصادرات إلى روسيا من

أجهزة معينة عالية التقنية للتنقيب عن النفط وإنتاجه، أما النوع الثالث فيفرض حظرا على الصادرات إلى روسيا من بضائع عسكرية وبضائع ثنائية الاستخدام⁽²⁴⁾.

إلا أن هذه العقوبات وغيرها، التي صدرت من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بحق روسيا الاتحادية هي عقوبات شكلية و هزيلة تعبر عن الإحراج الدولي الذي وقعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية، فالعقوبات التي اتخذت بحق عدد من المواطنين الروس بمنعهم من الدخول إلى دول الاتحاد الأوروبي وتجميد حركة أموالهم هو انتهاك فض لحقوق الإنسان، لأن هؤلاء المواطنين لم يقرروا السياسة الروسية وهم غير مسؤولين عن الأزمة الأوكرانية التي خلقتها المخابرات الأمريكية، كما أن طرد روسيا من مجموعة الدول الثماني غير مجد، فالدول الثماني لا تقرر مصير الاقتصاد العالمي ودورها لا يتعدى البروتوكولات الدولية.

من الصعب تهديد روسيا بالعقوبات، فهي دولة نووية عظمى، كما أن لها حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي وتستطيع استيعاب كافة العقوبات التي يفرضها الغرب عليها و بإمكانها الرد عليها بعقوبات اقتصادية وسياسية أكثر إيلاما وضررا، فهي تتمتع بالاستقرار السياسي و بوضع اقتصادي متين، وبقيادة سياسية قوية وموحدة وتحتل نسبة 3 بالمئة من الإنتاج العالمي، وتشترك بعلاقات اقتصادية واسعة مع الهند والصين والبرازيل ذات الاقتصادات الفاعلة في الاقتصاد العالمي كما أن لها علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة مع أكثر البلدان العربية وخصوصا الدول الغنية بالبتروول حيث تصدر يوميا أكثر من 12 مليون برميل من النفط ولديها فائض من العملات الصعبة بما يقارب الترليون دولار (ألف مليار) كما أن دول الاتحاد الأوروبي يعتمد على روسيا في تأمين احتياجاتها من الغاز بنسبة 30 بالمئة⁽²⁵⁾.

إضافة إلى كل ذلك فإن العديد من الدول الأوروبية تمتلك مفاعلات نووية روسية بحاجة إلى التقنيات الروسية لصيانتها وإلى اليورانيوم الروسي، ما يعني أنه في حال فرض عقوبات على روسيا ستوقف هذه المنشآت عن العمل، وزيادة الفاتورة الحرارية وبالتالي زيادة أسعار النفط العالمية. وتعتبر ألمانيا البلد الأوروبي الأكثر تعلقا اقتصاديا بروسيا، حيث تشكل تقاطعا للمنتوجات النفطية الروسية في أوروبا، كما أنها أولى الدول الأوروبية استيرادا للغاز والنفط الروسي. إلى جانب دول أوروبا الشرقية، وهناك عدة مشاريع أوروبية تقوم بها روسيا منذ فترة لمد أنابيب الغاز شمالا وجنوبا.

من هذا المنطلق، نرى أنه من الصعب جدا أن تعتمد أوروبا إلى المضي في عقوبات على روسيا خصوصا مع تصريحات "بوتين" الأخيرة والتي توعد فيها أوروبا أن تعود إلى عصر الحطب. كما أن الغاز ليس الوسيلة الوحيدة للضغط على أوروبا اقتصاديا، فهناك المواد الأولية (المعادن الأرضية النادرة) حيث تعتمد إيرباص (Airbus) بشكل حصري على روسيا لتزويدها بالتيتانيوم، بالإضافة إلى المواد الغذائية كالقمح الذي تزود به روسيا السوق الأوروبي.

من كل ما تقدم نرى أنه من الصعب جدا أن تعتمد الدول الأوروبية المنقسمة إلى ثلاثة أقسام (ضد روسيا وعلى رأسها بريطانيا، مع روسيا وعلى رأسها ألمانيا وشبه المحايدة وعلى رأسها فرنسا) إلى فرض عقوبات على روسيا، إذ إن فرض هذه العقوبات ستكون له تداعيات سياسية كبيرة على أوروبا في وقت تحتاج أوروبا إلى التضامن والتحالف لعبور أزمة الديون السيادية⁽²⁶⁾.

تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الأورو-أطلنطي:

تسبب الصراع الأوكراني بأزمة ثقة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي⁽²⁷⁾ وخلفت الأزمة الأوكرانية التي اندلعت في فيفري 2014 علاقات متوترة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما انجرت عنها تداعيات سلبية على العلاقات بين الجانبين، وفي هذا السياق، و بحجة قضية مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، هذه القضية التي تستخدمها روسيا استخداما سياسيا منذ توتر العلاقات بينها وبين الغرب بسبب الأزمة الأوكرانية، شاركت هذه الأخيرة في مؤتمر سياسات الأمن الذي عقد في مدينة ميونيخ بألمانيا في الفترة الممتدة من 6 إلى 8 فيفري 2015، وقد جرت مناقشات حامية على هامش هذا المؤتمر كشفت عن خلافات أمريكية - أوروبية حول ما إذا كان من المناسب تزويد أوكرانيا بأسلحة هجومية لوقف المزيد من الاستيلاء على أراضي تلك الدولة من قبل الانفصاليين في الشرق الأوكراني من عدمه، و برز رأي قوي تقوده واشنطن، مفاده أن الوحدة الأورو-أطلنطية باتت أكثر أهمية من ذي قبل، ليس فقط بسبب تدخل روسيا في أوكرانيا، بل وأيضا بسبب تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الذي أصبح يمثل تهديدا لأوروبا والدليل على ذلك العملية الإرهابية التي استهدفت مجلة شارلي إبدو في باريس في جانفي 2015. وهنا، يثير بعض الكتاب الغربيين مسألة حتمية الدفاع عن "القيم الغربية"، وعن "النظام الليبرالي" في مواجهة التطرف الإسلامي ومنظومته، وكذلك النظم الديكتاتورية التي تسعى إلى هدم نظام ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك في إشارة واضحة إلى روسيا، التي يري التحالف الأورو-أطلنطي أنها قامت بكسر نظام ما بعد الحرب الباردة، وتحدث علنا النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁸⁾.

من الواضح أن هذا الصراع هو نتيجة وليس سببا لانحطاط مستوى الحوار الأمني منذ 1991 بين المجموعة الأورو-أطلنطية وروسيا.

يستند الأمن في أوروبا منذ النصف الثاني من القرن العشرين على تضامن أطلنطي قوي وعلى مجموعة من الميكانيزمات والمعاهدات التي أصبح مشكوك فيها خلال العقدين الأخيرين، حيث اعتمدت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE) الذي عقد في هلسنكي عام 1975 مبدأ حرمة الحدود للمنطقة الأورو-أطلنسية، ولا يمكن إحداث تعديل في الحدود إلا باتفاق الأطراف، ولكن سرعان ما تم انتهاك هذا المبدأ في تسعينيات القرن الماضي في البلقان، خصوصا خلال الحملة

التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي في صربيا عام 1999، والتي أسفرت عن إنشاء كوسوفو كدولة جديدة، التي تعترف بها اليوم 36 من أصل 57 دولة عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، وضم روسيا لشبه جزيرة القرم في مارس 2014 ما هي إلا ضربة جديدة للوثيقة الختامية لهلسنكي بعد اعتراف موسكو باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في عام 2008⁽²⁹⁾.

لهذا، سلط وزير الدفاع الفرنسي الضوء في قانون التخطيط العسكري 2014-2019، على صعود بعض التهديدات من خلال الأزمة الأوكرانية "الذي يوضح عودة القضايا المتعلقة باستخدام القوة وتهديد استخدام القوة في القارة الأوروبية." و لهذا ينبغي مراجعة إعادة التوازن مع منطقة آسيا والمحيط الهادي بعد التزام الولايات المتحدة الأمريكية بأمن أوروبا⁽³⁰⁾. كما أكدت الممثلة السامية للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي "فيدريكا موغريني" في تصريح باسم الاتحاد الأوروبي، تم نشره على الموقع الرسمي للمجلس الأوروبي بمناسبة الذكرى الثالثة (18 مارس 2017) للضم غير الشرعي لشبه جزيرة القرم من طرف الاتحاد الروسي، بأن "الاتحاد الأوروبي ملتزم بالتنفيذ الكامل لسياسة عدم الاعتراف بهذا الضم الغير شرعي، وهو يدعو مرة أخرى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى النظر في اتخاذ تدابير مماثلة وفقا للقرار 262/68 للجمعية العامة، كما ان الاتحاد الأوروبي لا يعترف بالانتخابات التي نظمها الاتحاد الروسي في شبه جزيرة القرم ولا بالممثلين المحليين أو الوطنيين المنتخبين بهذه المناسبة"⁽³¹⁾.

إن الهدف من بناء سياسة أمنية ودفاعية مشتركة (PSDC) للاتحاد الأوروبي في تشكيل قوات أمنية منفصلة عن حلف شمال الأطلسي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يسمح للأوروبيين بتطوير رؤية استراتيجية موحدة و مستقلة، و تقوية قدراتها بدلا من الاعتماد على الآخرين، وتحمل مسؤولية الأمن الإقليمي الأوروبي⁽³²⁾. حيث تنص الفقرة السابعة من المادة 42، بأنه: "في حال تعرض دولة عضو في الاتحاد الأوروبي لعدوان مسلح على أراضيها، يجب على الدول الأعضاء الأخرى تقديم العون والمساعدة بكل الوسائل التي بوسعها، وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وهذا لا يخل بالطابع الخاص لسياسة الأمن والدفاع لبعض الدول الأعضاء، كما ان التعاون و الالتزام في هذا المجال يجب أن يكون مطابقا للالتزامات المنصوص عليها في منظمة حلف شمال الأطلسي التي تبقى أساس الدفاع المشترك للدول الأعضاء في المنظمة و حقل تنفيذه"⁽³³⁾. و تفعيلاً لهذه المادة، ذكرت فرنسا أثناء الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له باريس في 13 نوفمبر 2015 بأن الاعتداء عليها يعد اعتداء و مساساً بالأمن الأوروبي، حيث قال الرئيس الفرنسي، فرنسوا هولاند، بأن: "العدو ليس عدو فرنسا بل هو عدو لأوروبا"⁽³⁴⁾ و قد طلب أنداك من وزير الدفاع مراسلة نظرائه الأوروبيين وتذكيرهم بالمادة 42 - فقرة 7، من معاهدة الاتحاد الأوروبي⁽³⁵⁾.

إلا ان السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة اقتصرت منذ نشأتها في عام 2003 حتى اليوم على نشر بعثات مدنية هامشية ذات تأثير استراتيجي جد محدود، ولعل غياب سياسة أمنية و دفاعية أوروبية مشتركة حقيقية في ظل الربيع العربي والأحداث الأخيرة في أوكرانيا، لأكبر دليل على الصعوبات التي تواجه الأوروبيين لتحقيق الأهداف الثلاثة المذكورة أعلاه، بل أكثر من ذلك تبعيتها الأمنية لحلف الشمال الأطلسي⁽³⁶⁾.

خاتمة:

على الرغم من احتلال داعش والإرهاب الدولي الحصة الأكبر من اهتمامات المجتمع الدولي، إلا أن ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في مارس 2014 خلط كل الأوراق الجيوسياسية والحسابات السياسية والأمنية، نظرا لكونه تهديد خطير ليس فقط لأوكرانيا وحسب، بل للخريطة الأمنية و الجيوسياسية الاقليمية و العالمية التي تغيرت بين ليلة وضحاها في وقت لم يخطر على بال المجموعة الدولية، سيما و أن الأمر قد تم في فترة الأحادية القطبية بربادة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي خلط حسابات الحلفاء الغربيين، و قد كشفت الأزمة الأوكرانية منذ انفجارها في 2010 عن الخلل الكبير ونقاط الضعف التي تحكم السياسة الأمنية و الدفاعية الأوروبية المشتركة التي تكمن في مجملها في مدى التبعية الأمنية اللامتناهية للدول الأوروبية لحلف الشمال الأطلسي من جهة، و طغيان المصلحة القومية على المصلحة الجماعية للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

الهوامش :

¹ La crise ukrainienne et les relations OTAN-Russie, in : <http://www.nato.int/docu/review/2014/Russia-Ukraine-Nato-crisis/Ukraine-crisis-NATO-Russia-relations/FR/index.htm>.

² جورجينا ثروت حلي عزيز، تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية_الروسية "2013_2015"، المركز الديمقراطي العربي، أنظر: <http://democraticac.de/?p=34817>

³ جاسم عجاقة، التداعيات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية، <http://www.aljournhouria.com/pages/view/124897>

^{*} زبغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski) عمل كمفكر استراتيجي ومستشار للأمن القومي لدى الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بين عامي 1977 و1981 وهو يعمل حاليا مستشارا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وأستاذابمادة السياسة الخارجية الأمريكية في كلية بول نيتز للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبك نر في واشنطن .

⁴ محمد الأمين مقراوي الوغليسي، الأزمة الأوكرانية جذورها خلفياتها ومستقبلها بين يدي الأزمة، مجلة البيان، 18 مارس 2015، أنظر: <http://www.albayan.co.uk/rsc/print.aspx?id=3403>

⁵ جاسم عجاقة، مرجع سابق.

⁶ F. Stephen LARRABEE and others, **The Ukrainian Crisis and European Security Implications for the United States and U.S. Army**, California : RAND Corporation, 2015, P. 17.

⁷ أوكرانيا بعد ثلاثة أعوام: أساس للتفاوض، **مجلة الناتو**، 10 / 03/ 2017، أنظر:

<http://www.nato.int/docu/review/2017/Also-in-2017/ukraine-three-years-optimism-russia-military-war-poroshenko-stoltenberg-nato-secretary-general-crimea-annexation/AR/index.htm>

⁸ سفير د عزت سعد السيد، السياسة الروسية وامن الشرق الأوسط بين الإرهاب وإيران،

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5466.aspx> in:

⁹ Richard SAKWA, The deep roots of the Ukraine crisis, april 15, 2015, in : <https://www.thenation.com/article/deep-roots-ukraine-crisis/>

¹⁰ Dmitri TRENIN, The Ukraine crisis and the resumption of great-power rivalry, Russia: Carnegie Moscow Center, juillet 2014, P.4.

¹¹ Les relations OTAN-Ukraine , d'hier à aujourd'hui, Fiche d'information, septembre 2014, in : www.nato.int

¹² Philippe LEFORT, la crise Ukrainienne ou le malentendu européen, Politique étrangère, février 2014, P. 109.

¹³ محمد الأمين مقراوي الوغليسي، مرجع سابق.

¹⁴ Anthony RAMICONE & others, The Ukrainian crisis a disputed past and present, Policy brief, United States: Harvard IOP, may 2014, P. 4.

¹⁵ محمد الأمين مقراوي الوغليسي، مرجع سابق.

¹⁶ Anthony RAMICONE & others, Ibid, P. 4.

¹⁷ جاسم عجاقة، مرجع سابق.

¹⁸ Anna DOLYA, L'annexion de la Crimée : leçons pour la sécurité Européenne, Question d'Europe n°382, Paris : Fondation Robert Schuman, 22 février 2016, P. 1.

¹⁹ Les relations OTAN-Ukraine , d'hier à aujourd'hui, Op.cit.

²⁰ André DUMOULIN, Crise russo-ukrainienne conséquences sur les politiques de défense OTAN-UE et de défense nationale, Sécurité & stratégie, n°126, Juin 2016, Bruxelles : Institut Royal Supérieur de Défense, P. 9.

²¹ Magnus PETERSSON and Andres VOSMAN, European defense planning and the Ukraine crisis, Focus stratégique, n° 58, Paris: IFRI security studies center, June 2015, P.21.22.

²² Riccardo ALCARO, West-Russia relations in light of the Ukraine crisis, Roma: Nuova Cultura, 2015, P.71.

²³ Magnus PETERSSON and Andres VOSMAN, Op.cit, P.22.

²⁴ مجلة الناتو، العقوبات بعد شبه جزيرة القرم هل نجحت؟، أنظر:

<http://www.nato.int/docu/review/2015/Russia/sanctions-after-crimea-have-they-worked/AR/index.htm>

²⁵ عودت ناجي الحمداني، تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية، مجلة: الحوار المتمدن، عدد 4408، 29 مارس

2014، أنظر: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=407844>

²⁶ جاسم عجاقة، التداعيات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية، <http://www.aljournhouria.com/pages/view/124897> in :

²⁷ Igor DELANOE, L'avenir des relations entre la Russie et la communauté Euro-Atlantique, Revue géopolitique, 7 février 2015, in : <http://www.diploweb.com/L-avenir-des-relations-entre-la.html>

²⁸ سفير د عزت سعد السيد، السياسة الروسية وأمن الشرق الأوسط بين الارهاب وإيران:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5466.aspx>

²⁹ I. DELANOË, La crise Ukrainienne et l'espace sécuritaire Europe-Russie, PSEI, n° 1, Questions de paix et de sécurité internationale, 15 juillet 2015, in : <http://revel.unice.fr/psei/index.html?id=259>.

³⁰ André DUMOULIN, Op.cit, P.8

³¹ Déclaration de la haute représentante, Mme Federica Mogherini, au nom de l'UE, sur la Crimée, in : <http://www.consilium.europa.eu/fr/press/press-releases/2017/03/17-hr-declaration-crimea/>

³² Giorgio GARBASSO et autres, La sécurité Européenne apres la Libye et l'Ukraine: quel leadership ?, synthèse du séminaire, Paris : Notre Europe — Institut Jacques Delors, 28 juillet 2014, P. 4 .

³³ Traité de l'Union Européenne, Traité sur l'Union Européenne (version consolidée), J.O de l'Union Européenne, N° C83 du 30 mars 2010., P. 38 - 39.

³⁴ L'Union européenne et la politique de sécurité et de défense commune, in : <http://www.defense.gouv.fr/dgris/action-internationale/l-ue-et-la-psdc/l-union-europeenne-et-la-politique-de-securite-et-de-defense-commune>

³⁵ Ibid.

³⁶ Giorgio GARBASSO et autres, Op.cit, P. 4 .

جهود القوى الصاعدة في التعجيل بإصلاحات هيئة الأمم المتحدة

د. إدريس عطية
جامعة تبسة.

ملخص:

تستهدف هذه الورقة التعرض لدراسة مستقبل العلاقات الدولية في ظل الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها القوى الإقليمية الصاعدة، الساعية لإيجاد مكانة فاعلة في الممارسات الدولية المتسارعة، بحيث تتطلع هذه القوى لأدوار أكبر خارج محيطها وحدودها الإقليمية، جاهدة في ذلك إلى طبع تصوراتها المستقبلية في العلاقات الدولية، وترتكز هذه الدول في طرحها القائم على إصلاح الأمم المتحدة، بناء على الخلل الوظيفي الذي يكتنف ميكانيزمات تسيير دواليب المنظمة، وعدم الحاجة

إلى بعض الهيئات الأخرى، كمجلس الوصاية، هذا إضافة إلى إجمالها عقبات ومشاكل الأمم المتحدة، مثل عجزها في تكوين جيش أممي، وقاموس عالمي لتعريف المصطلحات والتي على رأسها اليوم، مفهوم الإرهاب، والعدوان، والتدخل... وغيرها، إلى جانب العجز الأفقي الذي أصاب هيئة الأمم في حل الكثير من النزاعات، وإدارة الأزمات الإنسانية.

الكلمات الدالة: القوى الصاعدة، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، الترتيب الدولي، المشكلات العالمية، المستقبل المشترك.

Abstract:

This paper aimed exposure to study the future of international relations in the light of the roles that can be undertaken by regional powers emerging, seeking to find an effective position in the accelerating international practices, so that these forces are looking more outside the perimeter and territorial boundaries of the roles, hard at it to reprint future perceptions in international relations. These countries are based to ask based on United Nations reform, based on the dysfunction surrounding the mechanics of running Motors organization, and need not to

some other bodies, such as the Council guardianship, add this to the summarized obstacles and problems of the United Nations, such as the inability to form a UN army, global Dictionary to define terms which are headed today, the concept of terrorism, aggression, interference ... and others, as well as horizontal deficit, which hit a UN body to resolve a lot of conflicts and humanitarian crises management.

Key words; rising powers, the United Nations, the Security Council, the international rankings, global problems, common future

مقدمة:

تتطلع القوى الصاعدة الجديدة إلى أداء أدوار أكبر على المسرح العالمي، إذ يبدوا أن الثابت الوحيد، هو عنصر التأثير، الذي يطرح باستمرار في ظل "حقبة ما - يسمى - بعد الحرب الباردة"

باعتبار أن مرحلة ما بعد سقوط جدار برلين وإنهيار الاتحاد السوفياتي، قد شهدت لحظة تراجع كبير في ظاهرة التوازن العالمي، أو لحظة ما يعرف بالأحادية الأمريكية، التي حادة في بدايتها، والتي بدأت الأمور فيها تعود - فيما بعد - إلى حالة من التوازن وبالأخص بعد الفراغ الذي أحدثه زلزال تفكك الاتحاد السوفياتي، وإرتدادات ذلك الزلزال على هيكل القوى العالمي.

ولقد شهد هيكل توزيع القوى في النظام العالمي -عبر التاريخ- تغيرات راديكالية تتناسب والسياق التاريخي الذي حدثت فيه.

والتي ساهمت في تشكيل و بلورة شكل النظام العالمي وتوزيع القوى فيه، حيث إتسم القرن التاسع عشر بسيطرة الإمبراطوريات التقليدية (فرنسا والمملكة المتحدة) على مقاليد القوة في العالم، بينما القرن العشرين أفول هذه الإمبراطوريات كقوى عظمى، لصالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وإبان الحرب الباردة التي أعادت رسم خريطة توزيع هذه القوى والتي سميت حسب العديد من الباحثين في حقل العلاقات الدولية بالثنائية القطبية.

وعلى الرغم من الأحادية التي ميزت الوضع الدولي - بعد زوال نظام يالطا - إلا أن استقرار الولايات المتحدة الأمريكية ليس هو السمة الوحيدة المميزة للمنظم العالمي الراهن، فبالإضافة إلى ذلك نجد البروز الكبير لكل من اليابان ودول الاتحاد الأوروبي، وكذلك بعض من القوى الإقليمية الأخرى التي تتطلع إلى أداء بدور سياسي على الساحة العالمية، كحال دول مجموعة "البريكس" "BRICS" (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا)، التي تدفع بقوة إلى كسب مساحة واسعة في الفضاء الجيو-استراتيجي العالمي، للتطلع إلى القيام بأدوار أكبر في النسق العالمي الذي دخل مرحلة البحث عن هوية البنية الجديدة أو بالأحرى النسق الآخذ في التشكل.

وفي ظل المتغيرات الدولية الراهنة، تعيش هيئة الأمم المتحدة عدم إنسجام متواصل بين أعضائها بسبب الظروف الجديدة في العلاقات الدولية، والمتمثلة في نظام تهمين عليه الولايات المتحدة الأمريكية سياسيا، وتقوده اقتصاديا مجموعة الثمانية الكبار G8، ودفاعيا حلف الناتو منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO).

ولذلك تسعى مجموعة من الدول الصاعدة إلى إعادة النظر في ميثاق الهيئة الأممية، مشكلة في ذلك جبهة موحدة ومتساندة تتكون من اليابان، والهند، وألمانيا، والبرازيل إلى جانب جنوب إفريقيا، ساعيا منها في ذلك إلى تجسيد إصلاحات فعلية تمس الهياكل الأساسية للمنظمة الأممية، وكذا دورها ووظائفها للتجاوب ومعطيات زمن ما بعد الحداثة، وما تفرضه العولمة من تجليات تتجه بالمجتمع الدولي إلى المزيد من الكوارث والمآسي الإنسانية، ذات الطابع الجماعي والعابر للحدود والمتخطي للقارات، وليس بالضرورة مشكلات قطرية أو ذات طابع محلي.

وبناء على ما سبق يمكن أن نطرح اشكالية الدراسة التالية : كيف تتحدد أدوار القوى الصاعدة في إصلاح هيئة الأمم المتحدة في ظل التغيرات الدولية والعالمية الجديدة ؟

ومن أجل الاجابة على اشكالية هذه الدراسة : تم توظيف الفرضية المختارة التالية :

كلما كان هناك تنسيق بين القوى الاقليمية الصاعدة كلما كان لها دور بارز في التأثير على أجندة هيئة الأمم المتحدة بما فيها السعي لإصلاحها.

ويحاول هذا البحث - عبر أربعة محاور - الكشف عن تطلعات القوى الصاعدة في الدفع بوتيرة متسارعة اصلاح الأمم المتحدة، ومحاولة استعراض مختلف المجهودات لإصلاح هذه الهيئة الأممية، لاسيما تلك الإصلاحات المتعلقة بوظائف مجلس الأمن الدولي.

المحور الأول: القوى الصاعدة المفهمة والمعايير

على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي ما تزال تواجهها دول الجنوب من أجل الخروج من حالة التخلف والركود الذي تعاني منه، والسعي لتحقيق التقدم المنشود في مختلف أبعاد التنمية، فإن البعض منها قد نجحت في بلوغ مستويات معتبرة وسريعة من النمو الإقتصادي إمتدت لعقودا من الزمن، وهو الأمر الذي جعلها محل إهتمام المؤسسات الدولية والقوى الإقتصادية الغربية القائمة، والتي صنفتها تقاريرها ودراساتها الرصدية والإستشرافية ضمن ما أطلق عليه "الإقتصاديات/ الأسواق/ الدول الصاعدة"، ومن بين قوائم الإقتصادات والدول الصاعدة المتعددة والمختلفة بإختلاف المعايير التي وضعت لتحديد هذا الصعود وتعريفه، تلك التي عرفت بتجارها التنموية المتميزة، وبقواها وقدراتها الكبيرة الكامنة، ما جعلها تستحق تسمية "القوى الصاعدة"، وأبرز تلك القوى هي التي أطلق عليها - إختصارا تسمية - "البريكس"⁽¹⁾.

وهناك من يرى أنه لا يمكن القول بوجود تعريف لها، أي الدول الصاعدة "القوى الصاعدة" أو "القوى المنبثقة" أو "الإقتصاديات الصاعدة" باللغة الفرنسية Pays émergents باللغة الإنجليزية Rising Powers وهناك من يقول أنه ليس لها تعريف إقتصادي محدد، أو بالأحرى هو مصطلح غامض، وهذا التصور ظهر في ثمانيات القرن العشرين مع التطور في أسواق البورصة في الدول النامية⁽²⁾، أو دول الجنوب، تزامنا مع بحث بنوك الإستثمار الأمريكية عن أسواق لتعظيم مكاسبها، وحماية مكانتها كقوة في الأسواق المالية⁽³⁾.

ويمكن القول أن الدول الصاعدة - وهو مصطلح أستحدث من طرف الاقتصادي الهولندي Antoine Van Agtmael في التجمع المالي الدولي، وكان أول إستعمال للعبارة سنة 1981م - هي التي كانت تقدم فرصا مناسبة للمستثمرين⁽⁴⁾. ولكنها ما تزال الأقل تقدما، أو التي لم تصل إلى مستوى

الدول المتقدمة، ولا تصنف في هذه الفئة، ومن هنا يمكن التساؤل عن قاعدة أو معيار تصنيف هذه الدول؟⁽⁵⁾.

وعلى العموم، فإن لهذه الدول خصوصية معينة تظهر - بالدرجة الأولى - في المجال الإقتصادي والتي تمتاز بـ : تسجيل نمو سريع، ومستوى معيشي للأفراد يتجه نحو مستوى الدول المتقدمة، وبوجود الشركات الجديدة وبنية تحتية للتنمية وتنوعية حياة لمواطني أفضل⁽⁶⁾.

وهو ما مكنها من توفير أرضية مناسبة، للمستثمرين الدوليين كونها أشد نموا وأضعف ديونا وأكثر إستقطابا لرأس المال الخارجي⁽⁷⁾، وأنها تمتاز بنمو ملحوظ في دخل الفرد والعمل، ونصيب مرتفع في الدخل العالمي"، ومن الملاحظ أنها إندمجت سريعا في الإقتصاد العالمي على صعيدين.

- الصعيد التجاري: تنمي قطاع التصدير.

- الصعيد المالي: تفتح الأسواق المالية لرأس المال الخارجي⁽⁸⁾.

ومن أهم مراكز مجموعة القوى الصاعدة الجديدة، آسيا الشرقية بالتحديد، وهذه القوى الآسيوية لها أكثر من صنف، فهناك ما يسمى منها بالجيل الأول لبلاد حديثة التصنيع منذ السبعينات من القرن العشرين، مثل "التنانين الأربعة الآسيوية" كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ، وهناك أيضا ما يسمى بالجيل الثاني للثمانينيات والتسعينات، دولة واحدة صعدت واستمر صعودها هي ماليزيا، بينما هبط آخرون من بعد صعود قصير، وهي اندونيسيا وتيلاند والفلبين، ثم هناك دولتان قارتان: الصين والهند⁽⁹⁾، ودولتان من أمريكا اللاتينية، البرازيل والأرجنتين⁽¹⁰⁾.

وتلجأ أحيانا هذه الدول نفسها بجانب كثافة الإستثمار إلى التصدير، وهو ما قامت به الهند - على سبيل المثال - عندما أنشأت مراكز توزيع لمنتجاتها عبر أنحاء العالم، عن طريق الشراء أو الإستثمار في تلك الدولة، لتقريب منتجاتها من المستهلك⁽¹¹⁾.

ولعل أبرز الأسباب التي أدت إلى صعود هذه القوى ماييلي:

- تقسيم العمل: سير العصرية الإقتصادية في الدول الصاعدة تعود بالأساس للاقتصاديين المدعويين بنموذج التنمية المنبسط.

- نمو الصادرات: النمو الإقتصادي لهذه الدول هو معزز - أحيانا - في بداياته بالعرض الداخلي "الوطني" كبديل للإستيراد.

- قيمة الاستثمار: تمويل العصرية مصدره قيمة الادخار التي ترتفع بارتفاع السكان، لاسيما الاستثمارات المحققة من طرف البنوك الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان⁽¹²⁾.

والجدير بالذكر أن الدول الصاعدة موجودة في أربعة فئات للدخل في البنك العالمي:

- ضعيف: الهند، والفيتنام.
- وسيط سفلي: البرازيل، الصين.
- وسيط فوقاني: المكسيك، وروسيا، وجنوب إفريقيا.

المعايير المحددة للصعود:

يمكن حصر أهم هذه المعايير في النمو في الدخل الفردي، ورسملة المستفي ودرجة السيولة الإقتصادية...^(*)، كما أن مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية " Centre d'études " prospectives et d'informations internationales قد حدد معايير الصعود بعاملين:

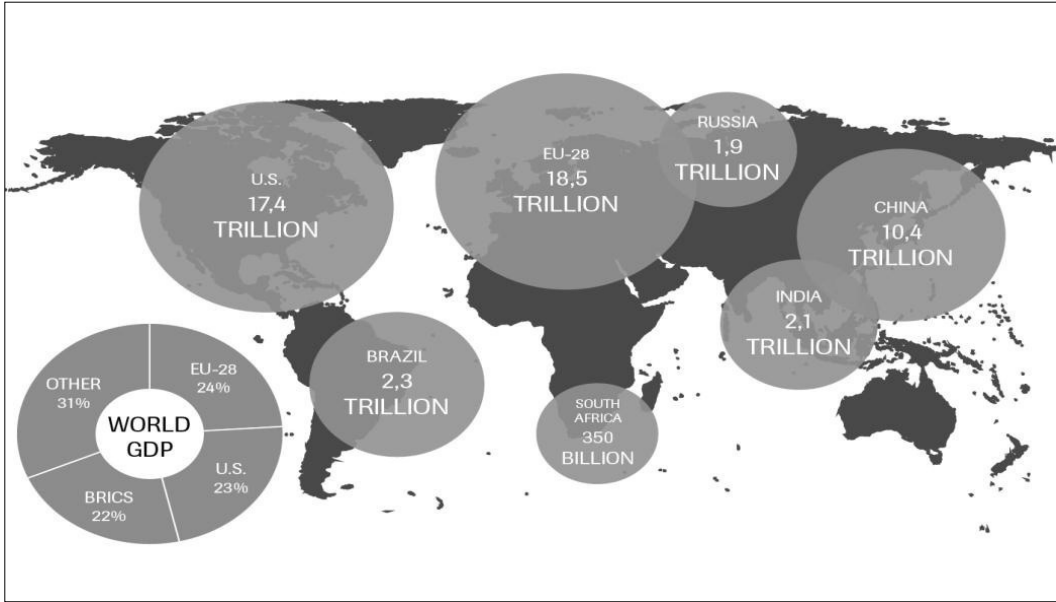
- الإنفتاح الإقتصادي.
- التنوع ونمو الصادرات⁽¹³⁾.

وهناك كثير من المعايير التي تسمح بتحديد إقتصاد صاعد والتي من بينها:

- تقدم في سير التجارة الخارجية وزيادة المبادلات التجارية.
- صعود منتظم حسب PIB وفي دخل الأفراد.
- حضور لرؤوس الأموال الخارجية على المدى الطويل.
- منشآت بمقاييس عالمية.
- إقتصاد المتنوع الذي لا يستقر فقط على تصدير المواد الأولية.
- إقتصاد صاعد يقدم عروض لتقريب المتعهدين ورعاية الديناميكية الديمغرافية وزيادة عدد المستهلكين.
- استحسان بخصوص المستقبل وحماسة محمولة من طرف شبابها بالإضافة إلى أنهم مثقفين بمجتمعهم⁽¹⁴⁾.

وبشكل عام، يمكن القول أن الدول الصاعدة هي في مستوى دخل متوسط للأفراد، قيمة النمو في PIB أكثر إرتفاعا بالنسبة للإقتصاديات الأكثر تقدما، وتحمل تغيير مؤسساتي أكبر⁽¹⁵⁾، وهذا ما يجعلنا نتساءل ماهية النمو في PIB، والذي يعني هو قياس وحسم النمو لأطول أمد، ويعتمد على أربع عوامل: النمو الديمغرافي، وجمع رأس المال المادي المتعلق برأس المال البشري، وكذا التقدم التكنولوجي، إذا في إطار هذه الدراسة نقوم بحساب قيمة النمو لأطول أمد للاقتصاد المعطى (بيانات متعلقة بسنة كاملة)، كما هو مبين في المخطط رقم 01.

الشكل 1- اجمالي الناتج المحلي العالمي لسنة 2016 بالدولار.



Source: The BRICS as an EU Security Challenge 2016, Clingendael Report, p14.

الدول / المجموعات	الناتج المحلي لسنة 2016 بالدولار	النسبة العالمية
الاتحاد الأوروبي	18.5 ترليون بما فيه بريطانيا / 28 دولة	24%
الولايات المتحدة	17.4 ترليون	23%
الصين	10.4 ترليون	مجموعة البريكس 22%
البرازيل	02.3 ترليون	
الهند	02.1 ترليون	
روسيا	01.5 ترليون	
جنوب افريقيا	350 مليار	

من إعداد الباحث استناد على معطيات الشكل -01-

والملاحظ أن دول مجموعة البريكس لوحدها تشكل 22% من مجموع الناتج المحلي العالمي لسنة 2016، وبما يعادل تقريبا الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي كما هو موضح في الشكل رقم: 02.

وعلى العموم، يمكن ملاحظة أن الصين بناتج محلي إجمالي يقدر ب 10.4 ترليون دولار تحتل أكبر نسبة في الناتج المحلي لدول البريكس مما يضعها على قمة القوى الصاعدة بحسب هذا المعيار.

المحور الثاني: القوى الإقليمية الصاعدة؛ الدوافع والمقومات:

تلجأ الدول لإنتهاج سياسية أو سلوك معين على الساحة الدولية كدافع أو رد فعل على سلوك أو سياسة أخرى سبقتها، كما أن هناك مجموعة من المقومات التي تدعمها وتساعد على الوصول لأهدافها،

فمن المهم بالنسبة لها أن يكون لديها إدراك أو تصور لدور محدد يفترض أن تؤديه على نحو يفسر سلوكياتها في السياسة الخارجية، كما ينبغي أن تقدر حجم التغيير المتوقع في النسق الإقليمي أو الدولي، نتيجة لممارستها لهذا الدور، ومن الضروري أيضا أن يكون لدى هذه الدول تصور لأدوار الأطراف الأخرى في النسق الإقليمي أو الدولي، وكذا للمجال الحيوي الذي تمارس دورها في إطاره، ويقتصر هذا المجال على محيطها الإقليمي، أم يتجاوز ذلك إلى النطاق الدولي ككل، أم يشمل الإطارين، الإقليمي والدولي معا⁽¹⁶⁾.

ولا يقتصر مفهوم الدور على مجرد تصور الدولة لطبيعة دورها ولمجالها الحيوي نظريا، وإنما يشمل - أيضا - كيفية ممارستها لدورها وترجمته إلى سياسات واقعية، بما يسهم في تحقيق أهدافها المنشودة⁽¹⁷⁾، وقد يكون للدولة الواحدة أكثر من تصور لدورها في العلاقات الدولية، وكذا يمكن أن يتغير أو يتطور الدور الذي تقوم به في العلاقات الدولية من مرحلة إلى مرحلة، خاصة مع حدوث تغيير في نظامها السياسي، سواء على مستوى الأشخاص أو الإتجاهات، وهناك العديد من الأدوار التي تقوم بها الدول في العلاقات الدولية، ومن أبرزها دور: حامي المنطقة، والمحِب للسلام، والمتميز عن حلفائه، والحليف الموثوق، والمستقل النشط، وزعيم إتجاه دولي معين، والأنموذج أو قلعة الثورة، والدولة المنبوذة، والقائد الإقليمي⁽¹⁸⁾.

1: دوافع القوى الصاعدة:

تعد المدرسة الواقعية والتي بدأت صياغة مقولاتها قرب إندلاع الحرب العالمية الثانية، من أهم واضعي النظريات في دراسة العلاقات الدولية، وأهم ما جاءت به هو تأكيدها على القوة والمصلحة باعتبارها المحرك الأول لسلوكيات الدول إزاء بعضها البعض، والقوة هنا تقاس في المقام الأول بحجم الموارد المادية المتاحة لكل دولة وكذا بمقدار النفوذ السياسي الذي يؤهله هذا الحجم لها، ويرى أنصار هذه المدرسة أنه كلما زادت قوة الدولة وثراؤها طمحت في أن يكون لها تأثير إقليمي ودولي أكبر⁽¹⁹⁾.

وبمجرد إمتلاك دولة ما لمقومات القوة⁽²⁰⁾، فإنه يعد سببا مباشرا لدفع وبسط هيمنتها وسيطرتها على الآخرين، فمهما أختلفت طبيعة السياسات المنتهجة من طرف الدول فإنها تصب كلها في قالب القوة، التي تعتبر كوسيلة، وأداة لبلوغ الغايات المرجوة⁽²⁰⁾.

لقد كان الواقعيون مثل المؤسسين الليبراليين في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين شديدي الوعي بأن المكانة المهيمنة للولايات المتحدة صارت موضع شك وتساؤل، ولكنهم لم يستنتجوا

بأن هذا التطور قد يؤدي إلى عالم ينقصه الإستقرار الإجتماعي والتنظيم، وركزوا بدلا من ذلك على مطالب عالم الجنوب بمجموعة جديدة من المبادئ والأعراف لتعزيز الأنظمة المرتبطة بالإقتصاد العالمي، وكانت النظرة إلى الأنظمة الموجودة هي أنها تعمل ضد مصالح دول العالم الجنوبي، فتعرضها لمنافسة غير عادلة، وقوى إقتصادية خبيثة. وقد أخذ الواقعيون الحالة التي قدمها العالم الثالث على محمل الجد، ولكنهم جادلوا بأن المبادئ والأعراف التي يطالب بها العالم الثالث - أنذاك - لن تبدأ في العمل إلا إذا ترحح ميزان القوى ضد الغرب⁽²¹⁾.

وتوضح الأدلة في العقود الأربعة الماضية وبشكل مقنع أن المشاركة في الإقتصاد العالمي صارت هي العامل المسيطر في أداء الإقتصاد المحلي للدول المتقدمة، وكانت علاقات الدول بالإقتصاد الدولي دائما مثار إشكال، ومن هنا فإذا كان الإقتصاد الدولي تعكسه ثروة الدول فإنه يصبح على الفور موضوعا سياسيا محليا مهما⁽²²⁾، يظهر فيه التداخل جليا في محاولات فهم العلاقة بين القوى الصاعدة في النظام الدولي، مثلا الهند ترى الصين كتهديد لكن في نفس الوقت شريك، وأنموذج تسعى لمحكاته، خاصة ما يتعلق بالشق الإقتصادي⁽²³⁾، وما مثله من نمو متسارع، وغير مسبوق في المحيط الدولي.

2. مقومات القوى الصاعدة:

تعتمد القوى الإقليمية في ممارسة دورها على ما تملكه من مقدرات وطنية، حيث إن إتساع المساحة وتوافر الموارد الإنسانية والثروات الطبيعية والقوة العسكرية، وغير ذلك من عناصر القوة الشاملة للدولة، غالبا ما يتيح لها الفرصة لممارسة دور له وزنه الإقليمي⁽²⁴⁾:

تمتاز الدول الصاعدة بمجموعة من المقومات التي حققت لها مكانة بالغة الأهمية، ومركزا في السلم الدولي، وتمتلك هذه الدول (ألمانيا، واليابان، والهند، وجنوب إفريقيا، والبرازيل) مقومات القوى الإقليمية، حيث تتوافر لها إمكانات سياسية وإقتصادية وعسكرية، علاوة على شبكة علاقات إقليمية ودولية مميزة.

ومن أبرز هذه المقومات الإقتصادية - كونها القاعدة والأساس - والتي ساهمت في بناء هذه الدول هي:

أ. المقومات العسكرية:

لطالما أرتبطت السلطة - تاريخيا - بالقوة العسكرية⁽²⁵⁾، ولو أخذنا كمثال كل من الصين وروسيا فإنها في الوقت الذي كانت دول إتحاد الناتو تقلص من نفقاتها العسكرية بسبب الأزمة المالية، من إحدى عشرة بالمئة في 2006، لتصل إلى خمس وعشرون بالمئة في 2011، بإنخفاض تعداد قواتها المسلحة من 2.51 مليون عسكري في عام 2000، إلى 1.86 مليون في عام 2012، لتفقد دول الناتو دورها بالحفاظ على ضمانها للأمن العالمي، كانت الصين تتأهب بإستعدادات عسكرية ذات تقنية

عالية لمواجهة التحديات الأمريكية التي تهددها، بتعزيز نفوذها العسكري في منطقة آسيا والمحيط الهندي، لتغير في خطة أمريكا الإستراتيجية، بإيقاف أو تأجيل إكمال نشر منظومتها الصاروخية الدفاعية لمراحلها الرابعة، المقررة في أوروبا بحلول عام 2020⁽²⁶⁾.

كما قامت روسيا بتحريك سفينة حربية في منطقة القرن الأفريقي، والمحيط الهندي والهادي 2015، وهو ما يؤشر لإستعدادها لمواجهة تحديات بريطانية-أمريكية وأطلسية في الشرق الأوسط والعالم الآسيوي، لتخوفها من نشر منظومة صاروخية على سفن أمريكية في عرض حوض المتوسط، تطل قواعدها العسكرية مباشرة.

ولقد أظهر بدء هذا التحرك السريع واللافت في إعادة توزيع القوى الجيو-عسكرية للدول الكبرى (الصين، وروسيا، وأمريكا)، مما ينبئ بمؤشر العد التنازلي للحرب الإستباقية المتوقعة، والتي قد تبدأها كوريا الشمالية من شرق آسيا⁽²⁷⁾.

وعليه فإن هذه الدول التي تمتلك جيوشا قوية والتي تعد من أقوى الجيوش في العالم وأكثرها تنظيما وتسليحا، للقيام بأدوار إقليمية أو دولية فاعلة، في مهام حفظ السلم، وفرضه عند اللزوم على نحو ما تشهده خبرة كل واحدة منها، حيث تتدخل ألمانيا بكثرة في عمليات حفظ السلام، خاصة فيما يتعلق بأزمات شرق أوروبا، وكذلك تدخل جنوب إفريقيا في إدارة الأزمات المحيطة بها في جنوب القارة الإفريقية، كما ساهمت كذلك كل من الهند والبرازيل في الكثير من مهام حفظ السلام وتسوية النزاعات⁽²⁸⁾، كما قامت اليابان سنة 2006 بإستحداث وزارة الدفاع، من أجل تسويق تصورها الإستراتيجي العسكري الجديد.

ب. المقومات السياسية والدبلوماسية:

أخذت الدول الصاعدة تحذو حذو الدول المتقدمة، خاصة فيما يتعلق بإمتلاك الإرادة السياسية لمتابعة المصالح⁽²⁹⁾، حيث تعتبر العلاقات الوثيقة المتضامنة بين الحكومة ومؤسسات الأعمال من أبرز مقومات الدول الصاعدة، إذ تعد المراقبة الصارمة على الإتحدات العمالية⁽³⁰⁾ قاعدة مؤسسة للإقتصاد في هذه الدول.

فعلى الصعيد السياسي، تعتبر كل الأنظمة السياسية لهذه الدول - كما يرى البعض - من أكثر النظم الديمقراطية والليبرالية في العالم، لأنها تعمل في ظل دساتير تحضى بتوافق القوى السياسية والإجتماعية فيها، وتحفظ الحقوق والحريات⁽³¹⁾، حيث قامت كل من الهند، وجنوب إفريقيا، والبرازيل، وحتى اليابان بعدة إصلاحات سياسية في السنوات الأخيرة، من أجل كفالة حقوق الإنسان، وتجسيد الحريات العامة، والرضاء الإجتماعي الداخلي.

لذلك فقد تميزت سياسات هذه الدول على المستوى الإقليمي والدولي بدبلوماسية الدول الصاعدة المتمسكة بكثرة نشاطها، سواء على مستوى الإتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف، من خلال

الفاعلية في إطارها⁽³²⁾، وعلى سبيل المثال فإن الصين تمارس بشكل واسع وغير مسبوق دولياً، دبلوماسية "الأموال السائلة" (Diplomacy cash)؛ مما أدى إلى إنتشار مصالحها الحيوية وتمدها إلى مختلف أنحاء العالم⁽³³⁾.

وعلى صعيد الدبلوماسية والدولي، تحتفظ هذه القوى بشبكة علاقات واسعة مع دول العالم المختلفة، أولها أهمية العلاقات القائمة بينها من أجل توحيد توجهها الخارجي كقوى إقليمية صاعدة، ذات توجه مشترك، كما لدى هذه الدول بالخارج العديد من السفارات والمفوضيات العليا، والقنصليات، والقناصل الشرفية ومكاتب الإتصال، والبعثات غير مقيمة، وبشكل متفاوت، وموزعة عبر أغلب دول العالم، إلى جانب عضوية هذه البلدان في الفضاءات الإقليمية والعالمية، من منظمات دولية، وبنوادي، وتنسيقيات حكومية وغير حكومية وهجينة، كما أن هذه البلدان تستضيف على أرضها العديد أيضاً، من السفارات والتمثيلات الدبلوماسية⁽³⁴⁾.

ولهذه القوى الإقليمية - إجمالاً - علاقات مميزة مع العالم الغربي، بصفة عامة، والولايات المتحدة الأمريكية، بصفة خاصة بفعل المصالح المشتركة، وعلى الصعيد ذاته وسعياً لتعظيم قدراتها ودورها كفواعل دولية وليس إقليمية فقط، ولذلك عمدت هذه الدول إلى إقامة محور تعاون قطبي وإقليمي مع بعضها البعض، وهو ما إنتهجه كل من الهند في آسيا، والبرازيل في أمريكا اللاتينية، وألمانيا في أوروبا، وجنوب إفريقيا في إفريقيا، واليابان في أقصى الشرق، وهو التعاون الذي شمل من بين أهدافه تشاور وتعاون الدول الخمس فيما يتصل بجهود إصلاح مهام الأمم المتحدة وكيفية تفعيل دورها المنوط بها.

ج. المقومات الاقتصادية:

يدرس علماء الإقتصاد تلك السياسات الإقتصادية التي تلجأ إليها الحكومات الوطنية للإقتصاديات الصاعدة، وعموما إنتشرت إستراتيجيتان حاولت الأولى المعروفة بالتصنيع الذي يرمي إلى الإستعاضة عن الواردات، عبر إقناع الصناعات المحلية، والشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسية وذلك بإرساء قواعدهما، والشروع بالتصنيع للإستهلاك المحلي، وقد وضعت التعريفات العالية لحماية هذه الصناعات خلال سنواتها الأولى، وتعنى المقاربة الثانية بالتطور الموجه نحو التصدير، وقد إستهدفت هذه الإستراتيجية طائفة من الصناعات التي تثق الحكومات في قدرتها على المنافسة بنجاح في السوق العالمية، وقد منحت الحكومات هذه الصناعات الدعم والمعاملة المتميزة⁽³⁵⁾.

ويعتبر الإقتصاد حجر الزاوية في قوة الدولة وقدرتها على القيام بدور القوة الإقليمية الفاعلة، وهو ما يظهر أن الدول تمتلك أكبر إقتصاديات العالم، فاليابان يعد عملاقاً إقتصادياً، وألمانيا هي القوة الإقتصادية الأولى في أوروبا، وكذلك الإقتصاد البرازيلي القوة الإقتصادية الأولى في أمريكا

اللاتينية، وهي تعد تاسع قوة إقتصادية في العالم، وتحتل المرتبة الخامسة عالميا، كما تعد الهند أحد أقوى الإقتصاديات الآسيوية الصاعدة، بل هي في حالة تنافس دائم مع الغريم الصيني.

د. المقومات الإجتماعية والمجتمعية: يظن إقتصاديون ومصممون إجتماعيون كثر أن النمو الإقتصادي يمثل مفتاح الحد من نمو السكان، وهذا فعلا ما حدث مع كل من البرازيل والصين حيث أحرزتا نجاحات مهمة في نضالهما ضد الفقر، بيد أن النمو السكاني - في حد ذاته - يعتبر مقوم مهم ومساهم في نمو إقتصاديات هذه الدول، من خلال وفرة اليد العاملة، وبما يوازي إستقطاب هذه الدول للإستثمارات "لرأس المال الخارجي"، هذا من جهة، الزيادة في عدد السكان يساهم في رفع معدل الإدخار، ومن جهة أخرى.

وتشترك كل من هذه الدول على صعيد البنية المجتمعية من تعدد مجتمعي، وأثني، وعقائدي كبير، بدرجة لا يمكن أن تكون في بلدان أخرى من العالم، حيث تعدد الجماعات الأثنية كحال جنوب إفريقيا، التي تحوي السود، والبيض، والملونون وحتى الآسيويون⁽³⁶⁾، وكذلك هذا التنوع نجده متواجدا بقوة في الهند، وإلى حد ما في البرازيل، بينما يقل أكثر في ألمانيا، وبدرجة أكبر بكثير في اليابان، وعلى الصعيد الديني فإن الهند تعتبر الأكثر تنوعا وتشعبا، من غيرها، وهناك من ننتشد فيها المسيحية بكافة مذاهبها وكنائسها كحال ألمانيا والبرازيل⁽³⁷⁾، وأهمية هذا البعد أنه يضيف على هذه الدول طابع التنوع والتعدد .

هـ. المقومات الثقافية: إزدادت أهمية العامل الثقافي في السياسة العالمية بعد نشر "صامويل هنتغتون" مقالته "صدام الحضارات" (في مجلة السياسة الخارجية في العام 1993)، وبعد ثلاثة أعوام ظهر الكتاب الذي يحمل العنوان ذاته، في محاولة منه لبناء تصور شامل يشرح الملامح الرئيسية لنظام السياسة الدولية، يتميز بتركيزه على الحضارات بوصفها وحدة التحليل الأساسية⁽³⁸⁾، وبما أن الدول الصاعدة لا تنتمي إلى دائرة الحضارة الغربية، بل تشكل مزيجا متميزا من حضارات مختلفة، حيث قمة الحضارة الشرقية العريقة: الهندوسية في الهند والبوذية في الصين، والحضارة السلافية الأرثوذكسية المتميزة عن الشرق والغرب مع في روسيا، والحضارة الغربية اللاتينية في البرازيل التي تتميز شعبها بثقافة وفنون متميزة كثيرة حتى عن الدول المحيطة بها، والحضارة الإفريقية في جنوب إفريقيا⁽³⁹⁾، فإن طبيعة هذه الثقافات المتنوعة قد أحبطت تلك الرؤى الكبرى التي تريد أن تختصر البعد الثقافي العلمي، في عولمة أنموذج واحد "نهاية التاريخ"⁽⁴⁰⁾، وهو التصور الذي تسعى أنماذج ثقافات الدول الصاعدة إلى الحيلولة دون فرضه عليها من الخارج، وتعمل إلى توطين ما فيه من إيجابيات خدمة لمصالحها الحيوية.

المحور الثالث: تشخيص لمواطن خلل منظومة الأمم المتحدة وضعفها:

إن المطالبة المتكررة بالإصلاح، تعني تلقائياً إنتشار الإدراك بوجود خلل في واقع المنظمة الدولية، وعندما تصل هذه المطالبة إلى مستوى الدول التي تعتبر بسبب موقعها عالمياً وداخل المنظمة هي المنتفعة بأنها على ما هي عليه الآن، فيعني ذلك أن الضغوط من جانب الدول المتضررة تصاعدت إلى درجة تفرض التفاعل معها، وأن ذلك لا يعني الإستجابة لها بالضرورة، ولا التخلي الطوعي عن ميزات يمكن إعتبارها أحد الأسباب الرئيسية للخلل.

ولا يوجد من يطالب جادا بتغيير جملة من الأسس والمبادئ والقواعد الكبرى المثبتة في ميثاق الأمم المتحدة منذ العام 1945م، والتي حملت في العلوم السياسية والقانون الدولي وصف الشرعية الدولية (قبل تمييعه حديثاً في الإستخدامات الشائعة في اللغات المختلفة)، أو وصف القانون الدولي العام⁽⁴¹⁾، وعدم المطالبة بالتغيير وهو ما يشير إلى أن النصوص المعنية - كانت وما تزال - تجد القبول بشكل عام، كما هو الحال مع مبادئ "المساواة بين الدول" و"حق تقرير المصير" و"عدم مشروعية إغتصاب الأراضي بالقوة"، مع ما ينبثق عنها من قواعد "نظرية" للتعامل الدولي.

ويستثنى من هذه المبادئ "سيادة الدولة" التي تسعى المجموعة المنتفعة -أو غالبيتها- من واقع الأمم المتحدة إلى تغييره، وترفض ذلك مجموعة الدول المتضررة، أو التي تخشى من مضاعفة تضررها، إذا تحقق التغيير المطروح، ومن المؤكد أن الخروج على هذا المبدأ، سواء عبر فرض إنتهاكه بالقوة، أو عبر التوافق على صياغات جديدة له، بحجة حقوق الإنسان والأقليات، إذا تحقق دون إصلاح جذري لعمل الأمم المتحدة نفسها، فلن يصب في خانة الإصلاح المنشود، بل في ترسيخ فرض إرادة الأقوى، مهما تناقضت، مع ميثاق الأمم المتحدة⁽⁴²⁾.

والجدير بالذكر، أن الخلل الأساسي كامن في التطبيقات العملية الصادرة عن الأمم المتحدة، ولا يعود ذلك إلى فترة ما يسمى بعد الحرب الباردة فقط، بل يكاد يغطي تاريخ الأمم المتحدة منذ نشأتها، وهذا الخلل القائم في الإجراءات والقرارات وفي البرامج التنفيذية، وغيرها من التطبيقات العملية للأجهزة الستة الرئيسية للمنظمة (الجمعية العامة، ومجلس الأمن الدولي، والمجلس الإقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، والأمانة العامة، ومحكمة العدل الدولية)، تغلغل تلقائياً في الهيئات الفرعية والمتخصصة التابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة التجارة العالمية، ولجنة حقوق الإنسان، وغيرها.

هذا فضلاً عن الخلل الكبير القائم في مؤسسات أخرى تابعة للمنظمة الدولية، وقائمة منذ نشأتها، تلعب دوراً أكبر على الصعيد التطبيقي للسياسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، وهو ما يؤكد تفشي مواطن الخلل الواسعة النطاق والتي يمكن تشبيتها تحت عنوانين كبيرين⁽⁴³⁾:

1- التكوين الإداري والتنظيمي للأجهزة والمنظمات الفرعية، وأوضح مثال لذلك نظام "النقض/ الفيتو" في مجلس الأمن، الذي إنتهك من البداية نص الميثاق على مبدأ "المساواة بين الدول"، وكذلك "نظام التصويت" في صندوق النقد الدولي، الذي إنتهك المبدأ نفسه، وكذلك الحيلولة دون حصول جهاز "محكمة العدل الدولية" على صلاحية القرارات الملزمة لجميع الدول، ولجميع أجهزة الأمم المتحدة نفسها، وهو ما أدى إلى إنتهاك الشرعية الدولية من حيث الأساس، أي من حيث ضرورة أن تكون مبادئها فوق عوامل القوة وتفاوتها بين الدول "المتساوية" شكليا، وفق نصوص القانون الدولي المثبتة في ميثاق الأمم المتحدة.

2- ما يسمى بالسياسة الواقعية، وقد كانت قائمة - على الدوام - على أساس تغليب مفعول ما تصنعه القوة على ما سواه، وقد تحولت منذ الحرب العالمية الثانية وبتأثير نتائجها فقط - وهذا جوهر الخلل في تكوين الأمم المتحدة نفسها- من إعتبارها صيغة جديدة بوصف "شرعة الغاب"، (كما يشهد على ذلك ما صنعه تفوق القوة النازية ردحا من الزمن في العلاقات الدولية، أو ما صنعه ويصنعه تفوق القوة الأمريكية).. إلى إعتبارها "شرعة الأمم المتحدة"، أي إعطاء صبغة المشروعية للقرارات التي تصدر وفق موازين القوى المتحكمة في عمل الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن، بتنفيذ ما تراه ضروريا، أو تعطيل ما لا تراه متوافقا مع مصالحها، وفق منظورها.

ولهذا، فإن إصلاح المنظمة الدولية لا يمكن أن يتحقق دون أن يزيل "جوهر الخلل" المتمثل في هذين المجالين وما يتفرع عنهما، ويمكن القول إن المطروح تحت عنوان الإصلاح حتى الآن، وفق الدول المنتفذة والمنتفعة من واقع الأمم المتحدة، ليس إصلاحا من حيث جوهره ومضمونه.

المحور الرابع: رهانات القوى الإقليمية الصاعدة وإصلاحات الأمم المتحدة:

من أبرز التوجهات لإعادة هيكلة الأمم المتحدة هو السعي إلى إعادة تشكيل مجلس الأمن الدولي، بحيث يضم عددا جديدا من الدول وجعلها تتمتع بعضوية دائمة في مجلس الأمن أسوة بالخمسة الكبار الذين يتمتعون بحق الفيتو وهم: أميركا وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين.

إذ يرى الكثيرون أنه من الإجحاف أن يبقى التشكيل الراهن لمجلس الأمن على حاله، بعد مرور أكثر من سبعة وستين عاما على إنشاء الأمم المتحدة، وأنه لا بد أن يتضمن تشكيل مجلس الأمن الذي يمثل قمة القرار الدولي في مسائل الحرب والأمن والسلام، ترجمة للقوى الدولية المؤثرة والصاعدة التي تبلورت خلال النصف الثاني من القرن الماضي، فضلا عن توسيع نطاق المساهمة في القرار الدولي لتشمل دول الجنوب، أو القارات التي تنتهي إليها مثل: أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا⁽⁴⁴⁾.

وفي هذا الإطار، تدور الإقتراحات حول ضرورة إعطاء كل من اليابان وألمانيا والهند والبرازيل - على سبيل المثال - صفة العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، بالإضافة إلى ممثل للقارة

الإفريقية، وقد شكلت هذه الدول تحالفا مشتركا أطلقت عليه (الجنة الأربعة) من أجل العمل بشكل مشترك بهدف نيل العضوية الدائمة بمجلس الأمن الدولي، وترك لإفريقيا أمر إختيار من يمثلها، ولكن هناك مشكلات وتحديات كبيرة تواجه مشروع توسيع عضوية مجلس الأمن، فأميركا تعترض - من حيث المبدأ - على منح دول أخرى حق النقض (الفيتو)، وتعتبر أن ذلك سوف يعرقل ويضعف القدرة على إتخاذ القرار داخل مجلس الأمن، ولهذا هي تدعو إلى منح بعض الدول العضوية الدائمة في مجلس الأمن، ولكن من غير منحها حق إستخدام الفيتو، في حين أن الدول المرشحة لدخول مجلس الأمن تتطلع إلى إستخدام هذا الحق، لتأكيد مكانتها الدولية وجدارتها في صنع القرار العالمي⁽⁴⁵⁾.

ويدور جدل كبير حول من سيكون له الحق في الحصول على إمتياز إستخدام حق النقض، أو الفيتو⁽⁴⁶⁾، وتثار هنا تحفظات على منح دولة نامية أو إفريقية حق إمتلاك هذا الحق، وتعتبر دوائر أميركية وغربية إحتمال إمتلاك دولة إفريقية لحق الفيتو في مجلس الأمن، بمثابة نوع من العبث السياسي، وأقصى ما يمكن قبوله - في رأيهم - هو منح إفريقيا مقعدا أو مقعدين لدولتين عضويتين دائمتين في مجلس الأمن ولكن من غير التمتع بإمتياز إستخدام الفيتو، وفي القارة الإفريقية ذاتها يدور جدل كبير حول من يمتلك الصلاحية لتمثيل إفريقيا في هذا المجلس وتنحصر المنافسة بين كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا ومصر.

ويبدو أن دول جنوب إفريقيا تحظى بشبه إجماع دولي على أهليتها لتمثيل إفريقيا في مجلس الأمن⁽⁴⁷⁾ لا سيما وأنه ينظر إليها في أوروبا وأميركا على أنها تمثل إمتدادا - بشكل أو بآخر - للحضارة الغربية بحكم وجود السكان البيض ذوي الأصول الأوروبية فيها، فضلا عن تقدمها الصناعي والإقتصادي، ووجود رغبة لمكافأتها على قرارها الطوعي بالتخلص من أسلحتها النووية في مطلع التسعينات.

وسوف ينعكس ذلك على المداولات بشأن إعادة هيكلة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، كما أن مشروع الأمين العام (السابق "كوفي أنان" سنة 2005) الذي عرض لتوسيع العضوية في مجلس الأمن يتعرض للعديد من الإنتقادات، لأن توسيع هذه العضوية يؤدي إلى مزيد من بطء إتخاذ القرار في المجلس، وتعقيد عملية صنع القرار، كما أن منح أعضاء جدد حق الفيتو سوف يوسع من إحتتمالات عرقلة إتخاذ هذا القرار.

وتؤيد أميركا منح اليابان العضوية الدائمة، بإعتبارها حليفا موثوقا، فضلا عن مساهمتها بـ 20% من ميزانية الأمم المتحدة، ولكن بعد المعارضة الألمانية للقرار الأميركي بشأن الحرب ضد العراق، لم تعد أميركا متحمسة لمنح ألمانيا العضوية الدائمة، خشية زيادة القوى المناهضة لسياساتها داخل مجلس الأمن.

وقد جددت مرة أخرى في الإجتماع السابع والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في الثاني والعشرين من شهر سبتمبر 2014، كل من البرازيل وألمانيا والهند واليابان محاولاتهم لإصلاح مجلس

الأمن الدولي، وتوسيع الدول الأعضاء المنتمية إليه، ضمن مساعي شاملة تسعى إلى إشراك عدد أكبر من البلدان في صنع القرار الدولي، لا سيما تلك التي باتت تحظى بتأثير متصاعد، لكنها ليست المرة الأولى التي تثير فيها البلدان الأربعة موضوع توسيع مجلس الأمن، وتعبّر عن رغبتها في الانضمام إليه والجلوس جنباً إلى جنب مع الدول الخمس دائمة العضوية⁽⁴⁸⁾.

والجدير بالذكر، فإن تلك الدول سبق لها، وإن قادت محاولات متكررة لإصلاح هيكل الأمم المتحدة، حتى أصبح أكثر إتساقاً مع حقيقة العالم المعاصر، الذي تشكلت فيه قوى جديدة، تحتاج إلى من يعبر عنها، وتنطلق المطالبة بالإصلاح من فكرة أساسية مفادها أن مجلس الأمن الحالي الذي يُحصر أعضاؤه في الدول الخمس المعروفة، لا يعكس الوضع الدولي المستجد، ولا القوى الصاعدة ذات النفوذ المتنامي، كما أن الدول الحالية التي تحتكر الإنتماء إليه لا تمثل سوى جزء من سكان العالم، فيما تبقى أجزاء واسعة في القارات كافة بعيدة عن التمثيل الجدير بها في مجلس الأمن.

وتدفع هذه القناعة الراسخة لدى مجموعة الدول الأربع - في كل مرة - إلى تجديد دعواتها بإصلاح مجلس الأمن الذي طال إنتظاره، ولإبقاء الزخم مستمراً ومواصلة الضغط على المجتمع الدولي، وإجتمع وزراء خارجية البلدان الأربعة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك خلال سبتمبر الماضي لحشد التأييد لمطالبهم، رغم غياب إجماع دولي بين الدول 193 الأعضاء في المنظمة الأممية.

سعت الدول الراغبة في الإصلاح إلى إثارة الموضوع ومناقشته في دورة للجمعية العامة، وهي مساعي طموحة جداً بالنظر إلى غياب الإجماع الدولي، وتردد القوى الكبرى في مباشرة الإصلاح وتوسيع مجلس الأمن، ليقبل في عضويته بلدان جديدة ذات وزن على الساحة الدولية.

وفي هذا الإطار، تلقت الهند دعماً واضحاً من أغلب الأعضاء الدائمين، لا سيما الولايات المتحدة التي لم تتردد على لسان رئيسها "باراك أوباما"، ففي زيارة قام بها إلى نيودلهي خلال شهر نوفمبر 2011، تعهد أثناءها بدعم جهود الهند للجلوس مع باقي القوى إلى طاولة مجلس الأمن، وتأمين مقعد دائم لها يعكس قوتها المتنامية على الساحة الدولية، ولم يقتصر الأمر على أميركا، بل جاء الدعم أيضاً من فرنسا وألمانيا وروسيا، الذين عبروا جميعاً عن تأييدهم للمطالب الهندية وتطلعاتها بشأن الإلتحاق بالدول دائمة العضوية⁽⁴⁹⁾.

والواقع، إن جميع القوى الدولية المتواجدة في مجلس الأمن ساندت الهند، عدا الصين التي ترى نفسها القوة الآسيوية الوحيدة، ولا مجال لمزاحمتها من قبل قوى أخرى صاعدة، لذا من المرجح أن تُعطل أي محاولة لصعود الهند إلى مجلس الأمن.

وكانت الصين قد رفضت ترشيح الهند كما تحفظت أيضاً على مبادرة الدول الأربع المطالبة بتوسيع العضوية في مجلس الأمن، محذرة من أن مطالب الإصلاح الحالية ستضعف منظمة الأمم

المتحدة، إن تم الإسراع في إدخالها، ولتبرير وجهة نظرها أشارت الصين إلى حالة التشرذم وعدم الإجماع الذي تعيشه المنظمة بشأن مسألة الإصلاح، وأنه من الضروري الوصول إلى توافق دولي - أولاً - قبل الحديث عن توسيع المجلس، ومع أن المجتمع الدولي متوافق من حيث المبدأ على ضرورة الإصلاح من خلال تجديد هياكلها، وتوسيع العضوية في مجلسها، إلا أن تفاصيل الإصلاح مازالت بعيدة عن التوافق، بل لم تُطرح لحد الآن خطة محددة المعالم لإجراء الإصلاح المنتظر⁽⁵⁰⁾.

وتبرز أيضاً إلى جانب الدول الأربع التي تضغط من أجل الإصلاح وترغب في الانضمام إلى مجلس الأمن مجموعة الدول الأفريقية التي ترى بأنها تستحق مقعدين دائمين، هذا في الوقت الذي تصر فيه الدول العربية وأمريكا اللاتينية على تمثيلها في هذا المجلس.

وفي ظل هذه الأجواء التي تكثر فيها المطالب وتتسابق فيها الدول والمناطق على الحصول على هذا التمثيل فإنه من غير المرجح أن تكون عملية الإصلاح سهلة، أو حتى قريبة في الزمن، لا سيما وأنه لا بد من توفر إجماع لثلاثي الدول الأعضاء في الجمعية العامة، وهو ما يفسر فشل المحاولات التي تقوم بها الدول الأربع لفرض الإصلاح.

ولعل ما يعقد الوضع هو عدم إتفاق الجميع على الدول الأربع نفسها، فالولايات المتحدة، وإن كانت تساند إنضمام بعض الدول إلى مجلس الأمن، إلا أنها تتحفظ على مطالب أخرى، ومع ذلك ظلت الهند مستميتة في مساعيها إلى جانب دول أخرى في كل مرة تسنح فيها الفرصة إلى حشد التأييد الدولي لموقفها.

وفي هذا السياق، تستضيف الهند وفود الدول النامية في نيويورك، وتغريهم بالمساعدات التنموية لدعم محاولات إنضمامها إلى مجلس الأمن، بل قدمت نيودلهي تنازلات إلى دول أخرى لضمان وقوفها إلى جانبها، عندما يُشرع في إصلاح هيكل الأمم المتحدة، وهي تعلق أهمية بالغة على تأمين مقعد دائم في مجلس الأمن لما يمثله من إقرار دولي بالمكانة التي وصلت إليها البلاد وبدورها في تقرير السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى ما يشكله الإصلاح المطلوب من ترجمة فعلية للمعطيات الدولية المستجدة، والتحول في موازين القوى الجارية حالياً في العالم.

والملاحظ أن القمة العالمية سنة 2015، كانت منوطة بمهمتين أساسيتين:

الأولى: هي مراجعة وتقويم مدى التقدم والإلتزام في تنفيذ قرارات قمة الألفية في سنة إنتهاء مجالها الزمني سنة 2015، بحيث تم طرح الجيل الثاني من هذا البرنامج في إطار أجندة 2030-2016 تحت مسمى " تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية".

والثانية: بحث كيفية تطبيق مشروع إصلاح الأمم المتحدة الذي كانت قمة الألفية، قد دعمته وشجعت عليه، بحيث قدم تقريرها إلى الأمين العام الذي رفع معه رؤيته في ضوء هذا التقرير لكيفية

إصلاح الأمم المتحدة، وهي القضية التي إحتدم حولها الجدل منذ فجر التسعينيات من القرن الماضي إثر تفكك الإتحاد السوفيتي، وتزايد التطلعات وتأجج الطموحات الخاصة بالقوى الإقليمية الجديدة إلى جانب رؤية دول الجنوب الطموحة نحو إحداث إصلاحات بالأمم المتحدة لمواجهة التهديدات الناعمة وغير المرئية في عالم اليوم.

وعلى العموم، لم يعد مقبولا اليوم إحتكار حق "الفييتو" من قبل مجموعة صغيرة من الدول، تعبر عن توافقات ما يسمى بعد الحرب العالمية الثانية، فيما الواقع الدولي يشير إلى صعود قوى دولية مؤثرة، تبحث لنفسها عن صوت يضمن لها مصالحها، ويشركها في تحديد السياسات العالمية، غير أن هذا الإدراك بضرورة الإصلاح، والذي بدأت تتسع دائرته في العالم، ما تزال دونه عقبات حقيقية، أهمها غياب التوافق وإستمرار الصراعات بين القوى المتنافسة.

الخاتمة:

إحتفلت الأمم المتحدة في دورة سبتمبر السنوية العام 2015 بمرور سبعين عاما على نشأتها (1945 - 2015م)، وبهذه المناسبة إنعقدت قمة عالمية في الأمم المتحدة لزعماء ورؤساء حكومات نحو 193 دولة عضوا - أو أزيد - في المنظمة الدولية في سبتمبر 2015، وقد إكتست هذه القمة أهمية خاصة لأنها عقدت أيضا بمناسبة مرور خمسة عشر سنة على إنعقاد قمة الألفية بالأمم المتحدة العام 2000، التي أصدرت إعلان الألفية الشهير، الذي كان يرمي إلى إعطاء دفعة لدورها في النظام الدولي، في ضوء إرهاصات تحديات القرن الحادي والعشرين .

ولقد تبين إنه على الرغم من كل هذه الآمال والتطلعات والطموحات، والحشد الدولي المتوقع لمناقشة مشروع إصلاح الأمم المتحدة في السنوات القادمة إلا أن التوقعات الواقعية في حد ذاتها تحمل جملة من السيناريوهات الأخرى والكثير من علامات الاستفهام حول مستقبل المنظومة الأممية، وحول طبيعة الإصلاحات التي سيتفق المجتمع الدولي حولها.

وربما يعزز هذا الطرح أكثر هو أن موقف الولايات المتحدة الأميركية بلد المقر (نيويورك) والمساهم الأكبر في ميزانية الأمم المتحدة بنسبة 22 % والقطب الأكثر بروزا في النظام العالمي الراهن، سوف يكون مختلفا عن موقفها السابق في 2005 الرافض لإصلاح الأمم المتحدة، لكن يبقى مستقبل الأمم المتحدة مرهونا بإصلاحها، الذي تطالب به دول عالم الجنوب، وتسعى الدول الصاعدة إلى إفادة منه للحصول على مكانة لها عبر تبوؤها مقعدا دائما.

ولا يزال العالم يعلق الكثير من الآمال على الأمين العام الجديد للهيئة الأممية البرتغالي السيد "أنطونيو غوتيريش"، الذي تولى مهمته مع بداية 2017 خلفا لـ "بان كي مون" الذي أمضى عقدا من

الزمن دون تطوير حقيقي لهيئة الأمم المتحدة لتكييفها مع نوااميس تطور المجتمعات الإنسانية والعلاقات الدولية ومع مستجدات تحديات وإرهاصات القرن الحادي والعشرين.

الهوامش :

¹ - منير مباركية، "القوى الصاعدة والعالم الذي نريد: رؤية في ضوء التحضيرات لأجندة التنمية ما بعد 2015"، رؤية استراتيجية، ع.09 (جانفي 2015)، ص.ص.121، 122.

² - Pays émergent, « <http://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/pays-emergent.html> » (28/04/2016).

³ - Qu'est-ce qu'un pays émergent ?

⁴ - Définition de Pays émergent , <http://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/pays-emergent.html> (28/04/2016).

⁵ - Qu'est-ce qu'un pays émergent , **Op. cit.** (28/04/2016).

⁶ - Pays Émergent,

<http://www.linternaute.com/dictionnaire/fr/definition/pays-emergent/-html> (29/04/2016).

⁷ - Dalila Nicet-Chenaf, " Les pays émergents : performance ou développement ? ",

<http://www.laviedesidees.fr/Les-pays-emergents-performance-ou.html> (29/04/2016)

⁸ - Qu'est-ce qu'un pays émergent ?, **Op. cit.**

⁹ - محمد خنوش، "الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي"، مجلة المفكر، ع10 (ديسمبر 2014)، ص.ص.187، 188.

¹⁰ - Qui sont les pays émergents ?,

http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/pays_%C3%A9mergent/47084-html (28/04/2016).

¹¹ - Mark Kobayashi, Building a Future with BRICS: The Next Decade for fffshoring (London: springer, 2008), p.149.

¹² - Qui sont les pays émergents ?, **Op. Cit.**

* النمو في الدخل الاجمالي المحلي « Produit intérieur brut PIB » أو « Gross domestic Product GDP »

- رسملة المستفيد.

- ال PIB للسكان.

- الشروط المحيطة ب الاقتصاد الكلي "macro-économique"

- حجم السوق والمنشآت.

- درجة السيولة الإقتصادية.

¹³ - Philippe Dorion, "L'Afrique du sud :le « S » dans les « BRICS »", Université d'Ottawa, **Ecole supérieure d'affaires publiques et internationales** (19 novembre 2014), p.9.

¹⁴ - François La Fargue, "des économies émergentes aux puissances émergentes : regards sur le monde", **questions internationales**, n°51 (septembre-octobre 2011), pp.102-104.

¹⁵ - Laura Briant et Julien Marcilly, "Quels pays émergents prendront le relais des BRICS ?", **Panorama**, direction de la recherche ; Coface (14 mars 2014), p.2.

¹⁶ - Sofiane Sekhri, "The Role Approach as a Theoretical Framework For The Analysis of Foreign Policy in Third World Countries," **African Journal of Science and International Relations**, Vol.3, No. 10 (October 2009), pp.423-243.

¹⁷ - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة: مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1989)، ص.ص.216-217.

⁴³ - إبراهيم أبو حازم، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن (بيروت: دار الكتاب المتحدة، 2005)، ص.51.

⁴⁴ - إبراهيم أحمد خليفة، دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة: دراسة في الطبيعة القانونية للقاعدة الدولية للتنمية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007)، ص.123.

⁴⁵ - حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945 (الكويت: عالم المعرفة، 2006)، ص.411.

⁴⁶ - من الموضوعات المثيرة المطروحة على جدول أعمال قمة الأمم المتحدة محاولة التوصل إلى تعريف دولي للإرهاب وسط جدل دولي حول ذلك وعجز كبير عن التوصل إلى توافق في هذا الشأن بسبب إصرار أميركا على فرض رؤيتها لتعريف الإرهاب بما يناهض ميثاق الأمم المتحدة ذاته الذي يعطي الشعوب التي تتعرض لبلدائها لعدوان أو غزو أو احتلال خارجي الحق في مقاومة المحتل أو المستعمر في حين تنظر أميركا إلى المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني أو المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأميركي باعتبارهما من الأعمال الإرهابية. وهو ما لا تقبله الكثير من بلدان الجنوب، الأمر الذي سيرجح الفشل في التوصل إلى تفاهم أو اتفاق دولي على تعريف الإرهاب ومن ثم عجز الأمم المتحدة عن بلورة سياسات مشتركة تجاه هذا الخطر الإرهابي الذي أصبح في صدارة أجندة السياسة العالمية. أنظر: - بول كينيدي، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، تر. نسيم واكيم يازجي (دمشق: دار علاء الدين للنشر والإشهار والتوزيع والترجمة، ط.3، 2011)، ص.111-112.

⁴⁷ - غير أنه في المقابل هناك صراع محتدم بين مصر ونيجيريا حول من تكون له الأحقية في المقعد الأفريقي الثاني، ونشبت في الآونة الأخيرة ملاسقات كلامية بين البلدين، وتطالب مصر بتمثيل العرب والأفارقة في شمال القارة، وتعتبر نيجيريا أنها أكبر الدول الأفريقية سكاناً ولا تريد التنازل عن أهليتها للعضوية الدائمة، والأرجح أن الخلافات الأفريقية ستستمر ولن يتم الاتفاق على رؤية مشتركة في هذا الشأن.

⁴⁸ - أشرف راضي، "الأمم المتحدة بين ضرورة الإصلاح ومصالح القوى العظمى"، انظر على الرابط التالي:

<http://www.dr-abumatar.com/boeken/boek-11september/14.htm> (03/10/2016)

⁴⁹ - عادل الدق، "اتساع الهوة بين مؤيدي ومعارضتي توسيع مجلس الأمن"، انظر على الرابط التالي:

[http://www.magrharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/feature-01\(2016/10/16](http://www.magrharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/feature-01(2016/10/16)

⁵⁰ - U. N., **The United Nations TODAY** (New York: Department of Public Information, 2008), pp.41-44.

دور الاتجاهات النفسية في إذكاء النزاعات الأهلية

د. صورية زاوشي

كلية الإعلام والاتصال

جامعة الجزائر - 3

الملخص:

يقضي الحديث عن دور الاتجاهات النفسية في إذكاء النزاعات الأهلية، إفتراض البيئة النفسية للأفراد والجماعات كمستوى أولي للتحليل، بالطبع في علاقتها بسوسيوجيا البيئة الوطنية للمجتمعات، على اعتبار أن النزاعات الأهلية تُصنع إبتداء من المجال النفسي للفرد عبر تصاعد المشاعر المضادة، والكراهية والعدوانية والحقد، وغيرها من الإنفعالات السلبية، المنتجة لعلاقات التوتر والإضطرابات المجتمعية، التي تخلق في نفس الفرد جملة من التوترات والميل نحو الإندفاعات النفسية، التي قد تبلغ درجة العنف والإنتقام، أو الإقتصاص المجتمعي، مما يصنع في ذهن الأفراد تصور ضرورة رد إعتباراته، أو الأخذ بثأره بكل الوسائل المتاحة، وخاصة منها الحادة التي تعتبر الأبسط والأُسرع في الحصول عليها.

ولهذا تتكون الإتجاهات النفسية السلبية وسيكولوجية الإنتقام، وتتطور في نفس وذهن الأفراد، لدرجة أن تصبح نفس الفرد العين تمثل إحدى أهم التهديدات الأمنية للمجتمع، التي تنتقل من المستوى الوطني لتصل إلى غاية الدولي منها. ومن هذا المنطلق والتي بواسطتها يمكن تبين دور الإتجاهات النفسية في إنتاج مخرجات عدم الأمن من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: المفهمة النظرية للإتجاهات النفسية.

المحور الثاني: مكونات الإتجاهات النفسية .

المحور الثالث: تكوين الإتجاهات السلبية للأمن والنزاعات الأهلية.

The psychological attitudes role to drive civil conflicts

Abstract:

The role of psychology attitudes to create and escalate the civil wars, requires that the psychological environment of individuals as primary analysis level, of course in relation with national environment sociology for societies. At consideration that the civil wars were made primary in individual psychological domain, through escalate the anti-emotion, social hate,

aggression and other negative deliriums, which produce tension relations and societal turbulences.

We can treat the role of psychological attitudes to produce the un-security outputs: first, Theoretical conception psychological attitude, psychological attitudes components in the second, and finely, The compose of negative psychological attitudes and civil conflicts.

مقدمة:

تظهر أهمية الإتجاهات النفسية في تحليل وفهم الدوافع الخلفية العميقة لظهور النزاعات المدمرة، سواء المتعلقة بالصدمات التقليدية بين جيوش الدول على أرض المعركة، أو تلك النزاعات الأهلية الطويلة والممزقة للبنية السوسيولوجية للمجتمعات؛ عندما تغذي إتجاهات الكراهية،

والحقد، ومشاعر الإضطهاد، والحرمان، وغيرها من المصادر المنتجة للعداوات والمحفة لسلوك الحرب في تنوع طبيعة المواقع الجغرافية للدول والتضاريس عبر مختلف مستويات البيئة الاجتماعية من القومية، إلى ما فوق القومية، لتصل إلى درجة العالمية، وتتمدد عبر الحدود، بشكل يستهدف أمن وإستقرار الشعوب، فسيكولوجية الإنتقام لا تتسم بالثبات ولا بالتشبع، حيث تصبح في ذهن الفرد ضرورة لابد منها من أجل ضمان إستمرار بقائه وإثبات وجوده في خلية المجتمع، من جهة، وفرض سيطرته وإضطهاده، من جهة أخرى.

ومن منطلق أن الحياة أرض للمعركة إما أن تقتل أو أن تُقتل أنت فيها، ولما صارت لهذه الإتجاهات النفسية دورا في تهديد أمن وإستقرار الدول، ونشوب النزاعات الأهلية والطائفية، نحاول من خلال هذه الدراسة البحث في حيثيات هذه الإشكالية. وذلك عبر طرح التساؤل التالي: كيف تؤثر الإتجاهات النفسية في نشوب وإذكاء النزاعات الأهلية وتهديد النسيج السوسولوجي؟ وكإجابة مؤقتة عن هذا التساؤل العام يتم توظيف الفرضية التالية: تحدث النزاعات الدولية بسبب تصاعد المشاعر السلبية للبيئة النفسية للأفراد.

المحور الأول: المفهمة النظرية للإتجاهات النفسية

جذب مفهوم "الإتجاه Attitude" إنتباه الباحثين في أربعينيات القرن العشرين، كنتيجة لتصاعد القوميات الأوروبية، وتقويتها للأمن العالمي بشكل مأساوي في الحرب العالمية الثانية، وإستمرت في تحريك ميول العداء خلال فترة الحرب الباردة، سواء بين القوى العظمى أو الضعيفة منها، الجانب المهم في التحليل الأمني للعلاقة بين الإتجاهات النفسية وظاهرة نشوب النزاعات الأمنية هو أن الإتجاهات القومية خلال فترة ثلاثينيات القرن العشرين قد تصاعدت من المستوى الوطني/المحلي إلى نظيره الإقليمي، بشكل أكثر تحديدا تشكلت المشاعر القومية في المجالات النفسية لعدد من الشعوب الأوروبية، وتغذت من النفسية العميقة لشعوبها والقائمة على معنى تفوق الجنس الأبيض والعرق الآري، الذي يجب أن تخضع له الشعوب الأخرى عبر العالم، وذلك بسبب المتطلبات الأمنية العابرة للحدود الإقليمية، لتشمل كل المنطقة الأوروبية ومن ورائها مناطق العالم.

يتطلب تحليل الرابطة الوثيقة بين الإتجاهات النفسية والنزاعات الأهلية، التطرق إلى تحديد المضامين المفاهيمية لمصطلح الإتجاهات النفسية المقترحة من قبل الباحثين والمنظرين في حقل علم النفس الاجتماعي، وكيفية توظيفها لدراسة الموضوع.

ومن ضمن التعاريف ذات الصلة بالإتجاه النفسي بأنه ذلك الرأي الذي يرى بأنه: "تنظيم نفسي يكتسبه الفرد من الخبرات التي يمر بها ويحدد نشاط الفرد بصفة مستمرة حيال المثيرات التي ترتبط بموضوع الاتجاه"⁽¹⁾.

وهو تعريف يؤكد على العلاقة الوثيقة بين الخبرة السابقة واكتساب الإتجاه النفسي، الذي سوف يوجه الموقف السلوكي للفرد إزاء موضوعات البيئة الإجتماعية التي يتفاعل معها، وفي العلاقة بموضوع التحليل المركزي.

يظهر أن الخبرات المؤلمة عادة تكون مسؤولة عن تكوين الاتجاهات النفسية السلبية، التي تشكل بدورها مصدرا رئيسي لإنتاج علاقات العنف مع مكونات وفواعل البيئة الفيزيقية، والعكس صحيح، وأن الاتجاهات السلبية تنعكس في ردود أفعال عنيفة، أو على الأقل غير مؤيدة، وإلى عدد من أشكال السلوكيات المضادة للمجتمع، وفي حالة ما إذا تم تسييس هذه الاتجاهات، تتحول إلى أعمال تمرد، أو ميول انفصالية أو إرهاب.

كما تم تعريف (الإتجاه النفسي) بأنه: "رد فعل وجداني إيجابي أو سلبي، نحو موضوع مادي، أو مجرد أو نحو قضية مثيرة للجدل"⁽²⁾.

ويمثل الجانب ذو العلاقة الوثيقة بالقضايا الأمنية، المستوى المتصاعد لردود الفعل السلبية أو الإيجابية، بحيث أنه عندما تصل إلى الحالة المزمنة تتحول إلى مصدر كبير لتقويض الإستقرار الأمني في الحالة السلبية، أو تعزيزه في الحالة الإيجابية، والنتيجة المهمة هي تحول الإتجاهات النفسية كرد فعل إيجابي أو سلبي، وتكون ذات علاقة بالأمن أو عدم الأمن على التوالي، إلا أنها تدفع عندما تتصاعد إلى مستوى التراكم أو الحالات المزمنة بالفرد أو الجماعة نحو التصرف بإتجاه البيئة الأمنية بالعطب أو الحماية، وهذا ما جاء في التعريف الذي ينظر للإتجاه النفسي بأنه تكوين فرضي، يشير إلى توجه ثابت أو تنظيم مستقر، وإلى حد ما، لمشاعر الفرد ومعارفه، وإستعداده للقيام بأعمال معينة، نحو أي موضوع من موضوعات التفكير، عينية كانت أو مجردة، ويتمثل في درجات من القبول والرفض لهذا الموضوع، ويمكن التعبير عنها لفظيا أو أداتيا⁽³⁾.

وتتمحور النقطة الجوهرية والمشاركة المضمنة في التعريف السابق والتعاريف اللاحقة في أن الإتجاهات النفسية تمثل الخلفية المثبتة في البنية الإنفعالية للفرد، والموجهة للسلوك الفعلي في البيئة الإجتماعية، وفي إعادة الناس عندما تكون لديهم خلفية إنفعالية سلبية إزاء البيئة، سوف تدفع بهم إلى التصرف على نحو غير مناسب، وفي بعض الأحيان يتبنون السلوك التخريبي كطريقة للتعبير عن الإتجاهات السلبية، أو على الأقل يتعاطفون مع موضوعات ومكونات البيئة الإجتماعية، والعكس صحيح.

وتشمل الإتجاهات النفسية كظاهرة إجتماعية - سياسية جميع مظاهر الحياة والمواقف تجاه الآخرين، والأفكار التي يجد الناس أنفسهم بحاجة لتحديد موقفهم منها بالتأييد، أو الرفض أو الحياد إزاءها.

ولمزيد من توضيح الإتجاهات النفسية، يمكن ذكر بعض التعاريف ذات العلاقة والتي ترى بأنها "مجموعة أساليب القبول أو الرفض إزاء موضوع إجتماعي أو نفسي أو جدي معين"⁽⁴⁾ وبأنها "نزعات تؤهل الفرد للإستجابة لأنماط سلوكية محددة نحو أشخاص أو أفكار أو حوادث أو أوضاع أو أشياء معينة، تؤلف نظاما معقدا تتفاعل فيه مجموعة كبيرة من المتغيرات المتنوعة"⁽⁵⁾، وهي "إستعداد نفسي تظهر محصلته في وجهة نظر الشخص حول موضوع من الموضوعات، سواء كان إجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا، أو حول قيمة من القيم كالقيمة الدينية أو الجمالي، أو النظرية أو الاجتماعية أو حول جماعة من الجماعات، كجماعة النادي أو المدرسة أو المصنع، ويعبر عن هذا الإتجاه تعبيرا لفظيا بالموافقة عليه، أو عدم الموافقة، أو المحايدة، ويمكن قياس التجاه بإعطاء درجة للموافقة والمعارضة والمحايدة"⁽⁶⁾.

ويظل الجانب ذو العلاقة بقضية الأمن محدد في تصاعد مثل هذه المواقف إلى الحالات المزمنة، التي تخلق زخما نفسيا، يشكل قوة دفع سلوكية نحو الخيارات الخطيرة، التي تقوض أمن الآخرين وإستقرار البيئة الإجتماعية ذات العلاقة.

ولقد أفرزت هذه التعاريف المتعلقة بمصطلح "الإتجاه النفسي"، العديد من الخصائص النفسية. وربما كلها ذات علاقة معينة بقضية الأمن في مستواه المحلي، أو دون وطني، وذلك على إفتراض أن الإستقرار أو عدم الإستقرار في المجال النفسي ما أن يلبث حتى يتدفق إلى المحيط الإجتماعي الملموس للفرد، كتعبيرات وردود أفعال إيجابية، أو سلبية، والتي عندما تتراكم أو تتصاعد إلى المستويات المزمنة تنتج الآثار الأمنية، ذات الإمتدادات العامة للمجتمع في شكل إستقرار أو إضطرابات وإحتلال الشوارع أو صدامات بين قوات الأمن والغازيين، تكمن أهمية "الإتجاه النفسي" في خاصية تأثيره على البنية الإدراكية للإنسان، بحيث يفرض عليه نوعا من التفكير حول البيئة الخارجية سلبا أو إيجابا، وذلك من خلال إهمال بعض الجوانب، والتركيز على أخرى ذات العلاقة المباشرة بالإتجاه القائم في الذات الفردية، فعلى سبيل المثال، الموقف المؤيد للحكومة عادة ما يدفع الأفراد إلى تركيز الإنتباه فقط على الجوانب الإيجابية والأنشطة والإنجازات المحققة، في مقابل إهمال متزايد لجوانب الإخفاق والقصور وعيوب السياسة، حتى ولو كانت بارزة أو شائعة، والعكس صحيح. وبسبب العلاقة الوثيقة بين الاتجاه النفسي والإدراك الاجتماعي للبيئة الخارجية، صنف الباحثون في علم النفس الاجتماعي⁽⁷⁾ المكون المعرفي كجزء من تكوين مضمون الاتجاهات النفسية.

ومن حالة الخاصية الأخرى التي يمكن اشتقاقها هو أن الإتجاهات النفسية هي حالة مكتسبة تتشكل ضمن البيئة الانفعالية للفرد، عبر سياق مجتمعي معرفي، ومن خلال الاستقبال المستمر للمعلومات، والإشاعات، والدعاية؛ سواء من مصادر رسمية محددة، أو بواسطة الإتصال الاجتماعي

اليومي للفرد التلقائي، وهذا يعني أنها كما تتشكل بطريقة مكتسبة يمكن أيضا تغييرها، وكما هي عملية تكوين تلقائية أو عفوية وآلية كنتيجة للاتصال الاجتماعي بين الفرد والمحيط الاجتماعي، ويمكن أن تكون عملية مقصودة أو مغرضة، من أجل تحقيق حالة تفكيك للرأي العام، وإحداث الانقسامات المجتمعية، وعزل المواطنين عن حكوماتهم، خلق المشاعر المناهضة للحكومات، شيطنة الحكومات في نظر مواطنيها، وعزل القوات المسلحة المنخرطة في القتال عن شعوبها، وخلق الاضطرابات المجتمعية من أجل إسقاط الحكومات، وما إلى ذلك.

ويتميز الجانب الذي يضيف حالة التعقيد على دور الاتجاهات النفسية في تحريك وتغذية النزاعات والاضطرابات الأهلية بخاصية الذاتية، وعدم خضوعها للاستدلال المنطقي، على اعتبار أنها تشتق قوتها من المجال النفسي للأفراد وليس البيئة المعرفية القائمة على المنطق والتحليل العقلي، للقضايا والأفكار والمعلومات، بمعنى آخر، أنه يمكن أن تبني الاتجاهات بناء على معلومات غير منطقية، أو متضاربة أو حتى إشاعات، إذا كانت منسجمة مع الميول النفسية للأفراد، أو كانت تلي دوافع نفسية معينة، أو حاجات مفقودة، أو لأي اعتبار نفسي آخر،

في مثل هذه الظروف وبهذه الطريقة، وتشغل الاتجاهات النفسية بشكل مأساوي باتجاه تقويض الاستقرار الأمني، أو خلق الصدامات المسلحة بين الجماعات المختلفة؛ وتعتبر هذه الوضعية الاستراتيجية الهشة التي تتصاعد فيها حدة النزاعات، عندما يكون هناك انهيار شبه كامل للبيئة النفسية للأفراد، هي التي تبني عليها الاتجاهات السلبية الحادة التي توفر قوة الدفع الحادة للسلوك العنيف، بإتجاه عطب البيئة الاجتماعية، وبواسطة الأشكال المختلفة في استخدام العنف، دون وجود سبب منطقي يبرر التسبب في العطب، والمبالغة الذاتية المزمنة غير المنطقية التي تغذي بشكل وافر الاتجاهات السلبية الحادة.

ومن ناحية أخرى، تتغذى الاتجاهات النفسية السلبية بشكل متزايد من القضايا المثيرة للجدل والأفكار المتطرفة، لأنها تشكل مصدر دفع وتأييد لهذه الاتجاهات النفسية، بواسطة نقطة التقاطع بينهما، وهي أنها تؤدي إلى تقسيم علم الاجتماع إلى أسود وأبيض، بحيث أن الأفراد يقفون على طرفي نقيض في طرح الأفكار، معاكسة الجماعة وتبني السلوك المناهض للمجتمع العام، فهو السلوك المنمط وفق المعايير الذاتية للشخصية والدوافع الخاصة، دون الأخذ في الاعتبار متطلبات السلوك الاجتماعي المقبول من قبل المجتمع العام، مما يحولها إلى مصدر منتج لعدم الاستقرار الأمني، أو على الأقل خلق حالة الخوف داخل المجتمع⁽⁸⁾.

وقد تبنت المدرسة السلوكية خلال الخمسينيات من القرن العشرين الظواهر الدولية، عبر تبني المنهج السلوكي للأفراد والجماعات في تفسير قضايا الأمن والسلام، حيث مثلت المقاربة التجريبية في

مقابل الميتافيزيقية التي تمثل اللبنة الأولى للإهتمام بالعلاقات السلوكية والتفاعلات السياسية، على حساب التركيز على الوثائق والدساتير والنظم والمؤسسات، إلى أن بدأت تحل النظرة السلوكية كأنموذج معرفي في علم النفس، محل الأنماذج السابقة، وأصبحت مبادئ المنهج السلوكي تفسر مختلف الخلفيات النظرية للاتجاهات النفسية، ودورها في نشوب النزاعات الأهلية.

المحور الثاني: مكونات الاتجاهات النفسية والإدراكات الأمنية.

تنطوي مناقشة مكونات الاتجاهات النفسية على أهمية كبيرة، بسبب علاقتها المباشرة والجوهرية بموضوع النزاعات الأهلية، وذلك بناء على الافتراض الأساسي الذي يقضي بأن الاتجاهات النفسية هي المجال الحيوي الذي تتفاعل ضمنه الميول النزاعية، عندما يتوفر المناخ الاجتماعي-السياسي المشجع والمنسجم مع ميول المجال النفسي، وتتصاعد النزاعات الأهلية وتنتشر نحو دائرة تتوسع تدريجياً في المجتمع، فالأزمة الأمنية في تونس 2010، ليبيا 2011 وسوريا 2011، انطلقت من مدينة معينة، ثم إنتقلت تدريجياً نحو المدن الأخرى، لكن لم تتفاعل مثل هذه الأزمات في الواقع المجتمعي الفعلي من فراغ، وإنما كانت هناك بيئة خلفية ترعرت فيها الاتجاهات السلبية الحادة والواسعة، ضد حكومات هذه الدول، والواقع يشير إلى التمعن في الآثار الأمنية للاتجاهات النفسية الحادة، إلى حالة التركيب في مضمونها وطريقة عملها، في توجيه السلوك الفعلي للأفراد والجماعات، وهو ما يعبر عادة عن حالة التركيب في العلاقات الوثيقة بين مكونات الاتجاهات وتفاعلها في اعتماد متبادل، بحيث أن كل مكون منها يغذي ويعزز مخرجات باقي المكونات الأخرى.

وبناء على تطور مسارات علم النفس الاجتماعي ومفاهيمه حول الإتجاهات النفسية، فإن هناك ثلاثة مكونات رئيسة له وهي:

1. المكون العاطفي: الذي يتضمن مجموعة من المشاعر والانفعالات التي يحملها الفرد نحو موضوع معين، مثل الحب/الكراهية، والحق/التسامح، والأمن/الخوف، وتتحول مثل هذه المشاعر إلى صور من التخطيم العشوائي (الحالة السلبية) أو تعزيز تماسك (الإيجابية) البيئة الفيزيقية، ليس هذا فحسب، وإنما تتحول أيضاً البيئة النفسية إلى مصادر مغذية للمشاعر المعادية والعدائية، كنتيجة لاستمرار التقديرات السلبية الحادة حول المواقف والموضوعات والأفكار والأشخاص في البيئة الاجتماعية، فالعواطف أو المشاعر المحركة للاتجاهات النفسية السلبية عادة ما تعطي قوة دفع متزايدة لتصعيدها إلى مستوى القدرة على التدمير أو تنفيذ الاعتداء، للإضرار بأشياء معينة، أو إلحاق العطب بمنشآت معينة، أو التسبب بإلحاق الأذى بفواعل معينة.

وتظهر العديد من الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها حول المكون العاطفي في الاتجاهات السلبية على وجه التحديد، مثلاً عادة ما يرافق اتجاه الرفض عاطفة الكراهية أو الحقد أو الخوف

مثلا، كرفض الشخص المهاجرين من جنسيات أخرى، الذي عادة ما يكون مترافقا مع عاطفة الكراهية، أو الخوف على فقدان منصب الشغل، أو قيام المهاجرين بأعمال عدوانية، ومن وراء ذلك تأييد ودعم الحركات والأحزاب المتطرفة المناهضة للمهاجرين في الانتخابات، أو أي إجراءات قانونية، أو سياسية، تنسجم مع الاتجاهات السلبية المناهضة للآخرين؛ كما هو الحال بالنسبة للأحزاب اليمينية في أوروبا المناهضة للمهاجرين، أو دعم الأحزاب الدينية المتطرفة في إسرائيل المناهضة للفلسطينيين.

وفي حالة عاطفة الحب أو القبول، فإن الاتجاهات الحاملة لمثل هذه العواطف الدافئة غالبا ما يستعين بها الناس لتحقيق التكيف مع البيئة الاجتماعية، والتواصل في علاقات العمل، والاستمرار في الوضعيات القاسية، وحل المشاكل، وتخطي المتاعب اليومية؛ بالإضافة إلى تحقيق صف من الحاجات النفسية، مثل القبول الاجتماعي، والرضا النفسي، وتأكيد الذات، والنجاح في الحياة، ولفت الانتباه، وغيرها، من الحاجات المذكورة في أنموذج إبراهيم ماسلو⁽⁹⁾.

والمثير للاهتمام أن هذه المظاهر السلوكية الخاصة بالمكون العاطفي في الاتجاهات الإيجابية هي الأخرى لها علاقة بقضايا الأمن، من حيث أنها تساعد على خلق مناخ قبول الآخر والتسامح، والاعتراف بالآخر، والميل نحو تفضيل الأساليب الهادئة والسلمية في التعامل مع الآخرين، ومعالجة القضايا المعقدة أو المثيرة للخلاف، كما هي الوصفة المقدمة من قبل أنصار نظرية الجماعة الأمنية¹⁰.

2. المكون المعرفي: هو الآخر لها آثاره المساوية على إذكاء النزاعات والتوترات المجتمعية اشتقاقا من الافتراض العام للمقاربات المعرفية¹¹ في تحليل قضايا الأمن، والقاضي بأن النزاعات والحروب والميول العنيفة تتفاعل في المجالات الإدراكية للناس، قبل أن تتجسد على البيئة الاستراتيجية الفعلية للنزاع.

وعادة يشترك هذا المكون من المضمون غير المادي للهوية والثقافة والمعارف والأفكار والمضمون الرمزي بصفة عامة، على اعتبار أن الاتجاهات النفسية تصنع في سياق ثقافي معرفي معين، وتتمظهر بخاصيات وخصوصيات الثقافة الاجتماعية الشائعة في المجتمع، ومن أكثر تجليات العلاقة الوثيقة بين المكون المعرفي للاتجاهات النفسية والنزاعات الأهلية هو التطرف المتعدد الأشكال (ديني، جهوي، طائفي، مذهبي وحتى إيديولوجي) على افتراض أن هذا العنصر في الاتجاهات، يتضمن منظومة الاعتقادات والإدراكات والمعلومات وتراكم الخبرة الذاتية، وكل ما يدخل في تكوين البنية المعرفية للفرد.

يبني الكثير من الأفراد اتجاهاتهم وفق ما يتوفر لديهم من معلومات، خاصة في الوقت الحالي الذي انتشرت فيه وسائل الإعلام بشكل كبير، وملأت الحياة الاجتماعية للأفراد. وهو ما جعل بالطبع العلاقة بين الاتجاهات والنزاعات في هذا المستوى من التحليل تؤدي إلى الاتجاهات السلبية الحادة

التي عادة تساعد على تصلب المواقف وحدة السلوك الاجتماعي، المشتقة من التبريرات المعرفية والمضمون الرمزي، والخبرة التي يحملها الأفراد، مما يجعلهم يمارسون سلوكيات معينة تبدو بالنسبة إليهم منطقية ومنسجمة مع ما يعتقدون، أو يدركون، أو ما خبروا من قبل.

فعلى سبيل المثال، أن الاتجاهات السلبية الحادة للمعارضة السورية كما يصورها البعض إزاء الحكومة في دمشق مشتقة جزئياً من الخبرة التاريخية القاسية لهذه المعارضة مع الحكومة وبالأخص منذ ثمانينات القرن العشرين، عبر القتل الجماعي في مدينة حماة، والتعذيب داخل السجون، بالإضافة إلى العداء الظاهر بين الأحزاب الإسلامية واليسارية الماركسية في الحاضر، هو مشتق جزئياً من تلك الخبرة القاسية حول الصراعات المريرة بين الطرفين، منذ ستينات القرن العشرين في المنطقة العربية، والتي مازالت تؤثر في العلاقات بينهما، بالرغم من تغير المناخ السياسي والسياق النظري بين تلك المرحلة والوقت الراهن.

والنتيجة، أن للإتجاه النفسي تصور معرفي في ذهن الفرد، قبل التعبير عنه سلوكياً، ولهذه النتيجة أثرها المنهجي في تحليل قضايا الأمن والنزاعات الأهلية، عند الربط بين البيئة المعرفية والنفسية للفواعل المجتمعية، ذات العلاقة بموضوع التحليل.

3. المكون السلوكي: يرتبط هذا المكون بالتصرف الفعلي إزاء موضوع الاتجاه، إما بالدعم والتأييد في حالات الاتجاهات الايجابية، أو الرفض والتحطيم في حالة الاتجاهات السلبية، وبالأطبع فكلاهما له علاقة بقضية النزاعات والاستقرار الأمني، والمهم أن الاتجاهات النفسية في هذا المستوى التفاعلي تكون جد معنية بالبيئة الفيزيقية، بسبب الآثار المادية على البيئة الاجتماعية، ولم تبق حبيسة المجال النفسي والمعرفي للأفراد، ويعبر المكون السلوكي عن العنصرين السابقين بشكل يتحول إلى مؤشر ملموس، عن ما يعتقد ويشر به الفرد، وبالتالي، يكون قابلاً للقياس وأكثر مصداقية.

وفي الوقت نفسه، يشير إلى حالة التماسك في شخصية الفرد بين ما يدركه وما يفعله، على افتراض أن الناس في الحالة العادية يتصرفون وفق توجيه الاتجاهات التي يحملونها، لكن هذا ليس في كل الظروف، هناك الحالات التي يميل فيها الأفراد إلى إخفاء اتجاهاتهم ويرفضون البوح بها، إما خوفاً أو بتأثر من خبرة سابقة مؤلمة، وغالباً ما ينتشر سلوك إخفاء الاتجاه وعدم الإعلان عنه في المجال السياسي، خاصة في أوقات الانتخابات العامة، إذ أن الكثير من الناس لا يصرحون بالجهة التي صوتوا عليها إذا كانت من أحزاب المعارضة، تفادياً لأي مشاكل في المستقبل تتعلق بمستقبلهم المهني، أو احتمال حرمانهم من الإفادة من امتيازات معينة، لكن في حالة الاتجاهات السلبية المزمنة لا تصمد انفعالات الفرد أمام الإندفاع العاطفي والانفجار النفسي في شكل سلوك عدواني واضح، أو في حالة الإتجاهات الإيجابية التي تظهر ملامح الفرح الزائدة.

المحور الثالث: الإتجاهات السلبية للأمن والنزاعات الأهلية.

وفي الواقع، يتحدد محور التحليل في العلاقة بين الاتجاهات النفسية وظهور النزاعات الأهلية محدد في الطريقة التي تتشكل بها الاتجاهات، وتراكم التجارب المؤلمة والسارة، خلال المسار الاجتماعي للفرد وطريقة تعامله معها وإدراكه لحقائقها، وأيضاً كيف يوظفها في الحياة الاجتماعية اليومية، والافتراض العام هو أن الاتجاهات هي ميول مكتسبة بواسطة التفاعلات السارة والمؤلمة للفرد، مع فواعل محيطه الاجتماعي وموضوعاته وخياراته، وهي تشكل في نهاية المطاف دوافع سلوكية بالإتجاه السلبي التحطيمي أو الإيجابي البناء، من الناحية المنهجية، يميل التحليلي إلى الدراسات الطولية التتبعية لظاهرة التشكل البنائي للاتجاهات، وتحديد مصادر تغذيتها والتمييز بين المهمة أو الرئيسية منها والهامشية، وإذا اعتبرنا أن للفرد في الغالب مصادر متعددة قديمة وجديدة، وأخرى متجددة تنشئ الاتجاهات النفسية وتغذيها باستمرار، إنما تتصاعد إلى مستويات معينة من التراكم، وتؤثر بشكل ملحوظ في السلوك الاجتماعي للفرد.

ويقوم الافتراض العام الذي يؤسس لعملية تكوين الاتجاهات النفسية على فكرة أن الإنسان يولد باستعدادات معينة، لكن طريقة حياته ونظرتة للعالم يكتسبها عبر الحياة والمحيط الاجتماعي، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وعملية التعلم الاجتماعي والخبرات النفسية التي يمر بها يومياً في علاقته بالآخرين والموضوعات وحتى الأشياء المدركة لديه.

وللإشارة فإن الأفراد الذين يوصفون أنهم ليبراليون، أو محافظون أو متعصبون، لا يولدون كذلك، وفي بعض الأحيان، لا يختارون أن يكونوا كذلك، ولكن يكتسبون هذه الاتجاهات من مصادر مجتمعية مختلفة، عبر عملية التعلم الاجتماعي، وبواسطة طرق عالية التعقيد، حيث يكون في بعض الأحيان الفرد في اتجاهات دون إرادته وليس لديه القدرة على التخلص من اتجاهات أخرى. ولقد خلصت العديد من الدراسات في حقل علم النفس الاجتماعي⁽¹²⁾ إلى تحديد عمليتين أساسيتين يتم عبرهما تكوين الاتجاهات النفسية، وهما: عملية التعلم الاجتماعي والخبرة المباشرة.

1- عملية التعلم الاجتماعي: تحدث هذه العملية بشكل متعمد أو بطريقة تلقائية عبر الملاحظة، وبسبب الوجود المستمر ضمن محيط اجتماعي مليء بالأشكال المختلفة للسلوك والفواعل الاجتماعية التي تعرض أمامنا أنماذج سلوكية كثيرة، ومن ثم تنتقل الاتجاهات من فرد لآخر، أو من جماعة لأخرى، عن طريق الملاحظة، على افتراض أن أحد المصادر الكبرى للاتجاهات النفسية هو الناس الذين يعيش الفرد معهم، ومن ثم، يكتسب الأنواع المختلفة من الاتجاهات -كفضيلتنا، بغضنا، حيناً، اعتقاداتنا وميولنا السلوكية- من الأشخاص الذين يحيطون بنا، ونتفاعل معهم يومياً، عبر عمليات مختلفة يأتي على رأسها عملية التنشئة الاجتماعية، التي نخضع لها منذ الولادة في الأسرة، ومن بعد ذلك في المؤسسات الأخرى.

والملاحظ أن كل ما يحدث أمام في المجتمع المباشر، أو يُشاهده في المحتوى الإعلامي الذي يعرضه عليه يوميا وبكثافة، أو يتفاعل معه في العالم الافتراضي، يساهم بمستويات مختلفة في تشكيل اتجاهاتنا النفسية نحو القضايا المختلفة ومن وراء ذلك صياغة مواقف وسلوكنا نحوها. إنها العملية التي أطلق عليها روبرت بارون وزميله مصطلح "بالإشراف الأداة Instrumental Conditioning"⁽¹³⁾ الذي يقوم على مبدأ أن الأفراد يتعلمون المواقف التي تنتج المخرجات الإيجابية والمواقف التي تساعدهم على تجنب أو التهرب من النتائج السلبية، فالمخرجات أو النتائج الإيجابية تكتسب من خلال الالتزام أو حتى التعبير عن الاتجاهات المشابهة لتلك التي يحملها الأشخاص، الذين يتحكمون في المكافآت المهمة أو القادرين على تنفيذ العقوبات القاسية، وفي كل هذه الحالات، يكتسب الأفراد اتجاهات معينة كأداة للقيام بوظيفة معينة أو إشباع حاجة معينة، أو تؤدي إلى إنتاج المخرجات أو النتائج المرغوبة والإيجابية.

وتعد الطريقة الأخرى التي تُكتسب بواسطتها الاتجاهات والتي أُصطلح عليها أنصار نظرية التعلم الاجتماعي "بالنمذجة Modeling"⁽¹⁴⁾، التي تقضي بأن الأفراد يتعلمون أشكالاً مختلفة من السلوك الاجتماعي، عبر ملاحظة كلمات أو سلوك الآخرين، الذين يمثلون النموذج السلوكي الجذاب للإقتداء به، حتى في غياب كلي للمكافآت المادية المباشرة للقيام بذلك.

ويظهر ذلك بوضوح وسرعة في سلوك الأطفال الذين يتقمصون المشاهد والحركات، وحتى الكلمات التي يشاهدونها في أفلام الكرتون أو المسلسلات التلفزيونية، ويتحول فواعل المشاهد إلى أبطال وأنماذج بالنسبة لهم، في مثل هذه المواقف، ويحمل الصغار بسرعة الإتجاهات من أهمياتهم وآبائهم أو من أبطال التلفزيون، ويتبنونها في حياتهم، وبغض النظر عن وجود قصد في النموذج لتبني هذا السلوك أو لا، فإن تأثيرات النمذجة هي قوية تماما، ويمكن أن تمارس تأثيرا طويلا المدى على الاتجاهات النفسية للأفراد⁽¹⁵⁾ عبر النمذجة.

2- تأثير الخبرة المباشرة: يتفاعل الأفراد مع الموضوعات والقضايا والفواعل المجتمعية يوميا، بحيث تتحول مثل هذه التفاعلات إلى خبرة سارة أو مؤلمة، التي بدورها تخلق اتجاهات موجبا أو سلبيا نحو القضية أو الطرف المعني، على سبيل المثال، والأفراد الذين كانت لديهم خبرة مؤلمة مع الشرطة عادة يكونون اتجاهات سلبية نحو استخدام الشرطة للقوة ضد المتظاهرين في الشوارع، أو عند القبض على المجرمين، والأكثر من ذلك تؤدي بهم مثل هذه الخبرة إلى تصاعد الريبة تجاه كل مواقف وسلوكيات الشرطة، ولا يؤيدون أن يكون أحد من عائلاتهم يعمل ضمن صفوف الشرطة، كذلك بالنسبة للأشخاص (سواء راشدين أو مراهقين) الذين كانت لديهم خبرة مؤلمة مع أحد والديهم، فعادة يتبنون اتجاهات معادية أو على الأقل سلبية نحوه، وتبقى ملازمة لهم تطفو وتختفي، من حين

لآخر عندما يحدث إحتكاك حاد بين الابن وأحد والديه المعني، ولهذا فإنه يفترض أن الكثير من الناس لا يبنون اتجاهاتهم نحو الآخرين إلا بعد الاتصال بهم مباشرة، أو عن طريق وسائط مختلفة واختبار عواطفهم وسلوكياتهم، وفي العديد من الحالات، تنبع الإتجاهات من الخبرة المباشرة مع الأشخاص والأفكار والجماعات أو الموضوعات، التي نختبرها ونحتك بها مباشرة، وهذا ما جعل روبرت بارون وزميله⁽¹⁶⁾ يؤكدان على أن الاتجاهات التي تتطور عبر الخبرة المباشرة. بين الأفراد والموضوعات عادة ما تبدو أقوى وأسهل على التذكر من نظيرتها التي تكتسب عن الطريق غير مباشر.

وعلى العموم، فإن يناقش هذا المحور العوامل المساعدة على بناء الاتجاهات النفسية ذات العلاقة بقضايا الأمن والاستقرار الأهلي، والتي تتعلق بالمضامين السلبية والتقييمات السلبية للذات والبيئة الاجتماعية المحيطة، تتكون لدى الأفراد كنتيجة لظروف اجتماعية قاسية، أو تجارب مؤلمة، أو سوء إدراكات وسوء فهم، تدفعهم نحو الخيارات القاسية أو الأفكار المتطرفة، التي تناهض استقرار وأمن المجتمع، ويمكن تحديد هذه العوامل في مجموعة النقاط التالية:

1. يمكن أن يولد إشباع الحاجات بشكل مرضي الاتجاهات الإيجابية، وكذلك من المحتمل أن يؤدي العجز في إشباع مثل هذه الحاجات التي تشكل الاتجاهات السلبية نحو المصادر التي يعتقد الفرد أنها المسؤولة عن ذلك، وسوف تتصاعد الاتجاهات السلبية في الحدة، وتستمر إلى أن تتحول إلى تهديدات أمنية فعلية⁽¹⁷⁾.

2. تحمل التأثير المتزايد لجماعات الانحراف والإجرام -عادة- اتجاهات مضادة للمجتمع، مبررة بواسطة فلسفة واعتقادات خاصة بها، تشكل مضمون الإتجاه الموجه للسلوك المضاد للمجتمع، مثل بلورة مقولات وخطابات تعطي تفسيراً متماسكاً لأفراد الجماعة حول أعمالها، مثلاً نحن ضحايا المجتمع ونريد أن نعيش بطريقتنا، لقد تعرضنا إلى معاملة سيئة في طفولتنا، هي مجرد عمل نقوم به، قسوة الحياة تبرر عملنا، نقدم للناس ما يحتاجون إليه؛ وغيرها من المضامين التي تملأ وعاء الاتجاهات المضادة للمجتمع، التي تحملها الجماعات وتعلمها إلى القادمين الجدد.

إن دور الجماعات في إعادة الأعمال غير الآمنة محددة في توفير المناخ المناسب لاحتواء المراهقين المتسربين من المدارس، والمشردين والفارين من البيوت، والذين -عادة- هم غير مزودين بمهارات معينة، وذوي خبرة متدنية بالمجتمع، والذين تنقل إليهم جماعات الانحراف الأشكال المختلفة من الإجرام، وتعلمهم فنيات استخدام الأسلحة البيضاء، وحتى النارية في تنفيذ العمليات الإجرامية المتخصصة فيها.

3. يمكن أن يتدخل عامل الشخصية في تكوين الاتجاهات المضادة للمجتمع، وذلك من خلال تلك الاضطرابات النفسية، والعقد النفسية، والشعور الحاد بالنقص، وضعف الشخصية، والعاهات العقلية، مثل التخلف العقلي⁽¹⁸⁾، وكلها عوامل تدفع نحو بناء الإتجاهات بطريقة سلبية نحو المجتمع ومكوناته وفواعله، وحتى نحو ذاته وقدراته، وهذه الإتجاهات ليست مشتقة من حقائق

العالم الموضوعي، بقدر ما تتغذى من فجوات النمو الاجتماعي والمعرفي والعقلي للفرد، ويمكن أن يدرج تحت هذا العامل تلك الإتجاهات المتطرفة، حول وجود عالم بغض يستحق أن يدمر، من تصور أن الناس كلهم لصوص لابد أن لا أكون مستثنى من ذلك.

4. يتحدد العامل الرابع في تكوين الاتجاهات السلبية في التنشئة السياسية⁽¹⁹⁾ المغلقة والمظلمة، التي تدفع الناس إلى الخيارات الخاطئة من أجل تحقيق أو حماية مصالح طرف معين، أو إشباع نزوات جنونية معينة، مثل تلك التنشئة التي تبنتها الأنظمة التسلطية الشمولية في أوروبا في ثلاثينات القرن العشرين، ودفعت بملايين البشر للإقتال في الحرب العالمية الثانية، أو تلك التنشئة التي تخضع لها الجماعات الاثنية والمذهبية وحتى الدينية لتعبئة أعضائها وتكوين الاتجاهات المناوئة لبعضها البعض؛ كما هو جاري في الشرق الأوسط وإفريقيا، وهي التي تعد سببا وراء بقاء جماعات معينة تمارس العنف المسلح لعشرات السنين ضد حكوماتها، أو ضد بعضها البعض، على افتراض أن التنشئة السياسية تضفي المعنى العنيف والصدامي للانتماءات الإثنية، والمذهبية، والقبلية والدينية.

5. تتدخل الأسرة في صناعة الاتجاهات النفسية السلبية، بواسطة المعاملة الوالدية القاسية، أو بواسطة الظرف القاسي الذي تمر بها الأسرة، ويكون ضحايا الأوليين الأولاد، مثل حالة التشرد، والتفكك الأسري، والفقر المدقع، ولقد تحدث الباحثون في علم النفس الاجتماعي⁽²⁰⁾ عن قائمة من الأساليب القاسية المنتجة للإتجاهات السلبية والموجهة للسلوك نحو خيارات الانحراف، مثل التثبيط، والتقييد، والإهمال، والرفض الاجتماعي، وغيرها.

6. كذلك يتدخل الاتصال الشخصي للفرد بالمحيط الاجتماعي العنيف أو المنحرف، وتعرضه المكرر للمحتوى الإعلامي الذي يحث على سلوك العنف واستخدام الأسلحة، كلها عوامل اتصالية تساهم في تكوين الاتجاهات النفسية السلبية التي تخلق الجريمة وعنف الشوارع وغيرها، وقد ورث الكثير من البحوث⁽²¹⁾ عن دور وسائل الإعلام عن خلق عنف الشوارع والجريمة لدى الأطفال والمراهقين، بناء على تصور أن الاتجاهات هي ميول متعلمة بواسطة أنماذج نلاحظها ونتفاعل معها اتصاليا، في شكل مباشر، أو غير مباشر، وكذلك تلك المصادر التي لا تمارس عليها رقابة رسمية أو اجتماعية، مثل الإنترنت. وعليه، فإن الفرد يتعلم الثقافة "السفلية" التي تملأ محتوى الاتجاهات النفسية، والتي عادة ما تحث على السلوك المنحرف، وتمجد الفعل التدميري في الشخصية، فهي المصدر الذي تشتق منه الاتجاهات السلبية قوتها، وتبريرها للسلوك غير الاجتماعي المضاد للنظام العام في المجتمع.

نتائج البحث :

لقد تبين أن الاتجاه هو النفسي الذي يوجه الفرد نحو موقف سلوكي معين حيال البيئة الاجتماعية التي تتسم بالتفاعلية، حيث أن هذا الفرد يلجأ الفرد إلى وسائل الخراب والعنف والثأر

والاقتصاص من المجتمع، ونتيجة الخبرة المكتسبة والخلفيات المجتمعية السلبية، تصل ردود الأفعال هذه إلى درجة تمرد جمهور الأفراد، وتهديد النسيج السوسولوجي فيها، وتتحول إلى مصدر كبير لتقويض الإستقرار الأمني سلبيا، ونشوب النزاعات الأهلية، وتمدد حالة الأزمة الأمنية هذه إلى خارج الحدود الوطنية، لتمس مختلف مستويات الأمن. ويمكن استخلاص مجموعة من النتائج حول دور الاتجاهات النفسية في إحداث النزاعات وتصعيدها، عبر الحدود الوطنية للدول والمجتمعات، في مجموعة النقاط التالية:

1. تندرج الاتجاهات النفسية ضمن مستوى بيئة الإنفعالات والمشاعر والعواطف للأفراد، التي تأخذ نسقا مجتمعيًا يخلق مواقف سلوكية سلبية، تؤثر على استقرار المجتمعات والدول؛ وبالتالي تصبح البيئة النفسية مجالا حيويًا لفهم وتحليل النزاعات الأهلية، لاسيما تلك خاصة التي تجري عبر إقليمي في الشرق الأوسط المعاصر.

2. هناك صعوبة متزايدة في التحكم في مسار الإتجاه وحدة تأثير على سلوك الفرد، مما يضع صعوبة متزايدة حول التنبؤ بالمرجات السلوكية ومستوى حدتها؛ وهذا يعني من جهة أخرى خلق صعوبة متزايدة في التحكم في الآثار الأمنية المترتبة عن الاتجاهات النفسية، مثلا اتجاه كراهية الآخر، والإحتقان الطائفي، ونبذ أفكار الآخر، والشعور بالاضطهاد، وغيرها، من الاتجاهات النفسية المقوضه للسلم الأهلي.

3. كما يمكن أن تعمل الإتجاهات النفسية في الإتجاه السليبي المقوض للسلم الأهلي، وأيضا يمكن أن تساعد على تثبيت الإستقرار الأهلي، عبر انتشار الاتجاهات الإيجابية الخاصة بالتسامح، والاعتراف بالآخر، وتقبل الآخر، وقابلية الاتصال الاجتماعي مع الآخرين، وغيرها، من الانجاهات التي تدفع الأطراف نحو مفهوم التعارف مع بعضها البعض.

4. بالرغم من جانب التعقيد في فهم الاتجاهات النفسية التي يحملها الأفراد والجماعات حول الموضوعات المختلفة، إلا أنها تشكل -في عمومها- جزء مهما في تحليل وفهم النزاعات الدولية، الأهلية والتقليدية على حد سواء؛ وبالتالي تشكل مستوى للتحليل الأمني إلى جانب البنية المعرفية الإدراكية، والسياق الاقتصادي-الاجتماعي، والعمليات السوسولوجية مثل التنشئة الاجتماعية.

الهوامش :

(1) محمد خالد الطحان: "مقياس الاتجاهات الوالدية كما يدركها الأبناء"، المجلة العربية للبحوث التربوية 01 يناير 1983 ص 73.

(2) أحمد عطوة: الاتجاهات النفسية في علم النفس الاجتماعي: أسسه وتطبيقاته، تر. زين العابدين درويش (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999)، ص ص 90-91.

(3) المرجع نفسه.

- (4) أحمد زكي صالح: علم النفس التربوي، أ.ج. 2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1972)، ص 864.
- (5) عبد المجيد نشواني: علم النفس التربوي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987)، ص. 252.
- (6) محمود السيد أبو النيل: علم النفس الاجتماعي، (بيروت: دار النهضة العربية، 1985)، ص 450.
- (7) Stephen W. Littlejohn: Theories of Human Communication (Columbus, Toronto, London, Sydney: Charles E. Merrill Publishing Company, 1978), p166.
- (8) أحمد عطوة: مرجع سبق ذكره، ص 91.
- (9) Abraham H. Maslow: «A Theory of Human Motivation», in Sources : Notable Selections in Psychology, ed. Terry f. Pettijohn, 2th ed. (United States of America : Dushkin/McGraw-Hill, a Division of The McGraw-Hill Companies, Inc., Guilford, 1997), pp188-89.
- (10) Emanuel Adler and Michael Barnett: « Security Communities in Theoretical Perspective, » in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp 48-56.
- (11) Brian White: «Foreign Policy And Foreign Policy Analysis,» in An Introduction to Foreign Policy Analysis, ed. Michael Clarke & Brian White (Great Britain : G.W. & A. Hesketh, 1981), pp 07-21.
- (12) Larry A. HJelle & Daniel J. Ziegler: Personality Theories : Basic Assumptions, Research, and Applications, 3rd ed. (New York: McGraw-Hill International Editions, 1992), pp 373-84.
- (13) Robert A. Baron & Donn Byrne: Social Psychology : Understanding !human Interaction, 4th ed . (Bostin, London, Sydney, Toronto: Allyn and Bacon, Inc., 1984), p 127.
- (14) لويس كامل مليكة: العلاج السلوكي وتعديل السلوك، ط. 2 (د. م. ن.، 1994)، ص ص 103 - 10.
- (15) Robert A. Baron & Donn Byrne, Op. Cit., p128 .
- (16) Ibid., p 129.
- (17) السيد محمد خيرى ومحمود الزيات: محاضرات في علم النفس الاجتماعي (مصر: مطبعة دار التأليف، 1972)، ص 197.
- (18) المرجع نفسه، ص 205.
- (19) صالح أحمد زكي: الأسس النفسية للتعليم الثانوي (د. م.: دار النهضة العربية، 1972)، ص 396.
- (20) عامر مصباح: التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي في المدرسة (الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع، 2005)، ص ص 104 - 105.
- (21) محمد سلامة ومحمد غبارة: مدخل علاجي جديد لانحراف الأحداث (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1989)، ص 42.

الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي

- البدائل الجديدة للتنمية بين البلدان النامية -

د. بن عزوز محمد

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد
التطبيقي - الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم الاقتصاد الإنمائي الإقليمي القائم على التنمية كأحد البدائل من أجل تحقيق النمو المستدام، خلافا للنماذج الإقليمية التي تفرض نمط معين من الإنتاج والمبادلات التجارية، إذ تتناول الدراسة الآليات التي تمكن الدول النامية من خلق التنمية عبر المصادر المجمعة للنمو، والتي تسمح باستغلال الموارد المتاحة (الطبيعية والبشرية)، التي تمكنها من إقامة تجمع إقتصادي إقليمي قائم على التنمية يسمح بتعظيم مستويات كفاءة الإنتاج

والتشغيل، ويمكن الدول النامية من إقامة إقتصاديات التنوع غير إقتصاديات التخصص، تعمل على تحقيق النمو وتفعيل دور الموارد البشرية في الحقول الاقتصادية المتنوعة.

الكلمات الدالة: الاقتصاد الإنمائي الإقليمي، خلق التنمية وتحويل التنمية، كفاءة الإنتاج والتشغيل، مصادر النمو، مضاعف الدخل الإقليمي، أثر معجل الإستثمار.

Abstract:

The study aims to present the provincial Economic development as an alternative to sustainable growth, in contrast to regional approaches that impose a certain type of production and trade. The study examines mechanisms that enable developing countries to create development through the pooled sources of growth, that allow a good exploitation of available

resources (natural and human), enabling them to establish a regional economic grouping based on the development of production and allows to maximize operating efficiency levels, and enable developing countries to establish economies of diversity through Economies of Specialization, working to achieve growth and activate the role of the Human resources in various economic fields.

مقدمة :

يمثل الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية مطلباً ومطمحاً تناولته أدبيات التنمية من الناحية النظرية، وتحاول أن تدفع به اتجاه الواقع التطبيقي عبر طرح مجموعة من النماذج المدعمة للنمو الإقتصادي، ليس بالشكل الذي طرحته النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية عبر المدخل التجاري الذي أوصل البلدان المتقدمة إلى تكوين إتحاد جمركي، وإنما عبر المدخل التنموي الذي يعتمد على الآليات التي تؤدي إلى خلق التنمية وتمكن هذه البلدان استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لديها، ليس بشكل إنفرادي، وإنما بالطرق والوسائل التي تؤهلها إلى تكوين تجمع

اقتصادي يعمل على إرساء قواعد وآليات تحقق النمو الإقتصادي الحقيقي وتعمل على انتقاله بين بلدان هذا التجمع، كما تساهم في رفع مستويات كفاءة الإنتاج والتشغيل في مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق شروط التنافسية.

أولاً : الجانب المنهجي :

1- الإشكالية :

إن دعوة البلدان النامية للاندماج الإقتصادي عبر مدخل التنمية تعود لأسباب كثيرة نذكر منها :

(أ) الفشل الذي منيت به إستراتيجيات التنمية والسياسات المترجمة لها في العقود الأربعة الماضية (1960- 2000) بشكل منفرد والبعيد عن الواقعية، وينطبق هذا على البلدان النامية التي اعتمدت التصنيع كهدف إستراتيجي لمعالجة الاختلالات الخارجية التي تعاني منها.

(ب) الدعوة المفرطة للاندماج في النظام الإقتصادي العالمي وذلك في سبيل تحقيق ما يمكن تحقيقه بدلا من الضياع في متاهات تفعيل القدرات الذاتية أو الضياع خارج هذا النظام.

من هذا المنطلق فإن البحث في مكونات الاندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي، يمكننا التعرف على أسسه ومعالمه، التي تساهم فعليا في تحقيق التنمية الإقتصادية الإقليمية، وعليه فإن الإشكالية التي يتناولها بحثنا هذا تتناول السؤال التالي : هل يمكن بناء نموذج للإنماء الاقتصادي بين البلدان النامية ؟

ومن أجل الإجابة على هذا السؤال يمكننا الإستعانة بالأسئلة الفرعية التالية :

(أ) هل هناك نظرية للنمو الإقتصادي الإقليمي ؟

(ب) هل هناك اقتراح لنظرية جديدة للاندماج الإقتصادي ذات بعد تنموي ؟ ما هي اتجاهاتها ومعالمها ؟

(ج) هل هناك نماذج تترجم شكل هذا الاندماج الإقتصادي الإقليمي بين البلدان النامية ؟

2- فرضيات الدراسة :

(أ) يساهم الاندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي وفق إستراتيجية التنمية المزدوجة في زيادة حجم الإقتصاد الإقليمي، ويعزز أيضا إمكانية إستغلال الوفورات الداخلية والخارجية من خلال إندماج أسواق هذه البلدان،

(ب) يساعد التوسع في مجالي الإنتاج والتشغيل التي يفرضها الاندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية على إرساء إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الإقليمي،

ج) وجود مصادر النمو مجتمعة في مناطق الإندماج الاقتصادي يكون له الأثر الواضح على زيادة النمو:

3- أهداف البحث :

- أ) التعرف على نظرية النمو التي تساعد على
 ب) التعرف على الفعل الإنمائي في مناطق الإندماج الاقتصادي،
 ج) التمكين من خلق بدائل عوض التجارية فقط، التي تعمل على خلق التنمية بدل تحويل التنمية.

4- منهج الدراسة :

لقد تم إعتداد المنهج الوصفي التحليلي من أجل كشف المكونات الأساسية للنموذج الإنمائي الإقليمي، الذي يساعد على بناء أسس التنمية الاقتصادية بين الدول النامية وذلك من خلال معطيات (تقارير من الهيئات الدولية، التطورات في بنية العلاقات الدولية، من عناصر نوعية وكمية إحصائية)، يمكن توظيفها من أجل رصد معالم التنمية المجمعة في الإقليم، مادية كانت أن بشرية.

ثانيا : الإطار المفاهيمي للدراسة :

الفرع الأول : نظرية النمو الاقتصادي الإقليمي⁽¹⁾:

في الواقع أنه لا توجد نظرية عامة للنمو الاقتصادي الإقليمي بنفس القدر والمستوى الذي وصلت إليه النظرية الاقتصادية الجزئية والكلية ونظرية التجارة الخارجية التي تناولها الفكر الاقتصادي، إذ أن النماذج الاقتصادية المستخدمة في تجارب التنمية والنمو وبرامج النمو الاقتصادي الإقليمي في بلدان العالم المختلفة لم ترق إلى مستويات نظرية كافية وقادرة على تفسير ظواهر النمو الاقتصادي الإقليمي، وكيفية رسم السياسات الإقليمية الملائمة، كل ما يمكن الإشارة إليه هو أن هناك نماذج ناجحة لنمو الإقليم الاقتصادي سمحت بقدر من التنظير، أتاح للفكر الاقتصادي المرتبط بظاهرة النمو الإقليمي صياغة بعض المحاولات النظرية التي يمكن الاستعانة بها في فهم أسس ومقومات الأقاليم الاقتصادية المختلفة. وفي هذا السياق يمكننا أخذ بعض النماذج الاقتصادية للنمو الإقليمي، نرى فيها القدرة على تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي الإقليمي، وكذا السياسات المرتبطة بها.

1- نموذج التصدير كمحرك للنمو الإقليمي :

يهتم هذا النموذج على النشاط التصديري، ويعتمد على آلية إنتقال النمو وكيفية مروره من إقليم إلى آخر، ذلك أن عملية إنتقال النمو سببها يعود إلى التجارة الإقليمية حيث تقوم التجارة بين الأقاليم بنفس الكيفية التي تحدث بين الدول أطراف التبادل الدولي، وذلك ترجمة لنظرية النفقات النسبية التي صاغ معالمها المفكر الاقتصادي " دافيد ريكاردو".

في سياق هذا التحليل يلاحظ أن دخل الإقليم لن يزيد بحجم النفقات النقدية فحسب، بل يتجاوزها إلى فعل ما يطلق عليه بمضاعف الدخل الإقليمي، بالإضافة إلى أثر معجل الإستثمار حين تحقق الزيادة في الطلب الفعال إستثمارا إنتاجيا إضافيا، وعليه إذا ما قامت دول الإقليم على تنمية قواعدها الصناعية وزيادة درجة التنوع والتخصص، فإن النمو الإقتصادي الإقليمي سوف يستمر على نحو تراكمي بفعل أثر كل من المضاعف والمعجل. وعليه فإن نموذج التصدير كمحرك للنمو الإقليمي، يؤكد على أن صناعة التصدير تشكل ركيزة أساسية لنمو الإقليم الإقتصادي، وهي بمثابة القوة الدافعة له، علما أن تمايز المنتجات والمنافسة الغير كاملة سوف تسمح لبلدان الإقليم بتفعيل الإندماج الإقتصادي رغم تباين درجة توافر عناصر الإنتاج.

2- نموذج المراحل :

أختار نموذج التصدير كمحرك للنمو الإقتصادي الإقليمي الصناعات التصديرية لتكون محور الإرتكاز للنمو الإقليمي، ذلك أن هذا النموذج أقام علاقة واضحة بين قدرة الصناعات التصديرية على زيادة الدخول النقدية من ناحية، ونمو الإقليم الإقتصادي من ناحية أخرى. غير أن هذا النموذج تبعا لهذه العلاقة كان قاصرا فقط على تغطية المراحل الأولى للنمو، وعليه جعل نمو الإقليم مرهونا بوجود موارد طبيعية وفيرة، وهيكلا سياسيا واجتماعيا يسمح لآثار المضاعف والمعجل بالعمل وإحداث التنمية التراكمية في دخل الإقليم، علما أن الواقع العملي يشير إلى عدم توافر هذه الإمكانيات (خصوصا الهيكلا السياسي والاجتماعي الذي يضمن ذلك النمو) في أغلب الأقاليم الإقتصادية، منها على وجه الخصوص تلك التي تضم بلدان نامية ولها موارد طبيعية وفيرة (مجموعة دول الكوميسا مثلا). في هذا السياق " نموذج المراحل " يرى أن الإقتصاد الإقليمي يمر بعدد من المراحل مقدمة على النحو التالي :

- إقتصاد عند الكفاف.
- درجة من التخصص في عدد من السلع الأولية على أساس ملكية التصدير المصطحبة بتحسين وسائل النقل والمواصلات وتوافر شبكة من الطرق الجيدة.
- الإنتقال إلى الأنشطة الثانوية التي تقوم على أساس سلسلة عمليات تدعمها وفورات خارجية.
- المدخل إلى خدمات على درجة عالية من التخصص.

3 - نموذج قطب النمو :

يرى هذا النموذج أن تنمية المناطق المختلفة تتوقف على خلق مراكز نمو، لها قدرة معينة على إشعاع النمو، بمعنى أنه يجب العمل على إيجاد وتركيز عدة أنشطة في شكل قطب من بين الأنشطة التي يطلق عليها إصطلاح " الأنشطة الدافعة"، وهي عبارة عن الأنشطة الأساسية ذات المضاعف

الإقليمي الكبير، وارتفاع معدل نمو بعض المراكز القائمة والتي يمكن لها أن تستقطب بعض المناطق الأخرى فيساعد على نموها.

إن الأنشطة المقصودة هنا، هي تلك التي تشتمل على عدد من الصناعات التصديرية المولدة للتدفقات النقدية من الصرف الأجنبي اللازمة لتأمين إنظام وصول واردات المدخلات لمجموعة من الأنشطة المقامة داخل مناطق الإقليم وهو ما يسمح بانتظام دوران دولاب الإنتاج بهذه الأخيرة، هذه الأنشطة تشكل جوهر سياسات الإستثمار^(*).

نظرية الأقطاب التنموية لـ "Friedman" حاولت هي الأخرى إثارة تضيق الفوارق بين المركز والمحيط، وقد كانت نتائج نظرية مراكز النمو التي جاء بها "F.Piroux" منطلقا لوضع بعض الأسس لتنمية المناطق الهامشية، حيث أنطلق من فرضية تغيير العلاقات المكانية بين المراكز التنموية المتقدمة ومناطقها الهامشية، بحيث تعمل الأولى على تصدير التنمية للثانية، وذلك بتقوية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهما⁽²⁾.

الفرع الثاني : نظرية الإندماج الاقتصادي الإنمائي- المعالم والمكونات المقترحة

إن مدخل التنمية الذي أعتمدناه في هذا الجزء من البحث يمثل قاعدة إرتكاز تمكننا من تحديد معالم واتجاهات البناء الذي تطرحه نظرية الإندماج الاقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية، والتي ترى أن إقامة تكتلات إقتصادية إقليمية بين البلدان النامية يعد شرطاً ضرورياً لنجاح إستراتيجيات التنمية الموجهة إلى السوق الخارجي، أصطلح عليها بـ "الإستراتيجيات المزدوجة للتنمية الإقتصادية"⁽³⁾.

هذا الإتجاه يترجمه الإقتصادي البريطاني "S.B.Linder"⁽⁴⁾ في مؤلفه "التجارة والسياسة التجارية للتنمية" من خلال منهجه الخاص للإندماج الاقتصادي الإنمائي، والذي يعرض فيه فكرة إستراتيجيات المزدوجة للتنمية، من منطلق أنها تحقق العديد من المزايا والفوائد لإقتصاديات البلدان النامية في المستقبل، كما ترجمته الأبحاث التطبيقية⁽⁵⁾ للباحث الإقتصادي "سامي عفيفي حاتم"، والتي تناولت تقديم نظرية متكاملة للتكامل الاقتصادي الإنمائي بين البلدان النامية، علما أن مزايا هذه الإستراتيجية يمكن تلخيصها في النقاط التالية⁽⁶⁾:

- إغتنام مزايا التخصص الأكثر كفاءة لمواردها الإقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية لإحتياجات التنمية الإقتصادية الضخمة من الموارد لتضيق الفجوة بين الشمال والجنوب .
- رفع مستويات الكفاءة لقطاعات الإنتاج القائمة على الإحلال محل الواردات وهي القطاعات التي تم إنجازها خلال الفترة 1960- 2002، وإتصفت حتى الآن بتدني مستويات الكفاءة الإقتصادية

داخل هذه القطاعات، ذلك أن البعد الإقليمي لهذه الإستراتيجيات المزدوجة قادر على فتح أسواق الدول الأعضاء في المنطقة التي تم فيها الاندماج، ويمدها بالتالي بالاحتكاك التدريجي قبل دخولها ساحة الأسواق الدولية المعروفة بشدة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية المنتمية إلى مختلف دول العالم التي يتألف منها للإقتصاد العالمي.

- توفير الحد الأدنى من الكفاءة الإقتصادية في قطاعات الإنتاج التصديرية من خلال إتساع دائرة التخصص وتقسيم العمل بين البلدان النامية في منطقة الاندماج.

1 - العوائق، الإتجاهات، المعالم والمكونات :

(أ) عوائق الاندماج الإقتصادي واتجاهاته بين البلدان النامية :

إن العوامل والأسباب التي حالت دون تحقيق إندماج إقتصادي قائم على التنمية بين البلدان النامية عديدة، لا يتسع المجال إلى ذكرها جميعا، ولكن ارتأين حصرها في العوامل التالية :

- الأول: ويتعلق بالظروف التي أوجدت منطقة التجارة الحرة الأوروبية كمشروع للاندماج الإقتصادي الإقليمي تزامنا مع ظهور منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي "OCDE"، واتفاقية الـ "GATT" في الخمسينيات من القرن العشرين (التي تحولت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1994)، هذه الظروف هيأت المناخ المناسب لتنفيذ جملة من الإختيارات ذات الصلة بمشروع الاندماج الإقتصادي الأوروبي، منها تحرير كافة تدفقات السلع الصناعية بين الدول الأعضاء في منطقة الاندماج الإقتصادي.

- الثاني: الملاحظ أن شكل الاندماج الإقتصادي عبر السوق، هو الشكل الأكثر ملائمة للبلدان المتقدمة (الأوروبية)، وذلك نظرا لتشابه هياكل الدخل أو هياكل الطلب فيما بينها، من منطلق أنها تتميز بكثافة تجارتها الخارجية الإقليمية، وعليه فإن كثافة هذه الأخيرة تعتبر دالة طردية في درجة تشابه هياكل الدخل للدول الأعضاء في الإقليم الإقتصادي المشار إليه، ودالة عكسية في درجة تباين هياكل الدخل للبلدان النامية، وتصدق أيضا العلاقة العكسية بين كثافة التجارة الخارجية البينية ودرجة تباين هياكل الدخل على حالة التبادل التجاري بين البلدان النامية.

بقاء الموارد الإقتصادية في حالة شبه راكدة ساعد هو الآخر على ركود حركة التنمية، وصاحب ذلك الركود ركود في الموارد البشرية التي لم تتمكن السياسة التعليمية من النهوض بها⁽⁷⁾.

وإذا كانت هذه العوامل تفسر تعثر محاولات الاندماج الإقتصادي بين البلدان النامية، باعتبار أن النموذج الذي حاولت إتباعه هو الاندماج الإقتصادي السوقي (أي الاندماج عبر الأسواق)، فإن هذا الشكل يكون ملائما فقط للإقتصاديات البلدان التي تتوافر فيها الخصائص التالية:

- تشابه الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء التي يتشكل منها التكتل الاقتصادي الذي تم الإتفاق عليه، والذي يعتمد في الأساس على المدخل التجاري.
- يجب أن تتمتع إقتصاديات البلدان المعنية بالإندماج الإقتصادي بمعدلات نمو متقاربة ومستوى تقدم إقتصادي.
- تمتع التجارة الخارجية للدول الأعضاء بدرجة عالية من الإحلال.

ب) اتجاهات نظرية الإندماج الإقتصادي الإنمائي :

تتجه أبعاد نظرية الإندماج الإقتصادي الإنمائي إلى التركيز على البعد التنموي الإقليمي بالدرجة الأولى دون إستثناء البعد التجاري، من أجل الوصول إلى تنمية القدرات الإقتصادية الإقليمية للبلدان النامية، وعليه فإن أساس هذه النظرية هو دعوتها إلى ضرورة إتباع الدول النامية "إستراتيجية مزدوجة للتنمية الإقتصادية"⁽⁸⁾ خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرون، علما أن هذه الإستراتيجية تتكون من شقين (بعدين) أساسيين لا يمكن فصل الأول عن الثاني، بحيث يتكون :

الشق الأول من البعد الخارجي لإستراتيجية التنمية، وهو البعد القائم على ضرورة إعادة تشكيل إستراتيجية التنمية في هذه الدول لكي تتوجه بصادراتها نحو الأسواق العالمية وفقا لإعتبارات الميزة والنفقة النسبية والميزة والنفقة التنافسية التي تم تأصيلها في الفكر الكلاسيكي في التجارة الخارجية، بحيث تساهم هذه الميزات بإنتقال النمو بين مناطق الإقليم في خطوة أولى، وهو الذي حدث في منطقة آسيا وساهم إلى حد بعيد في ترتيبات تجمع الآسيان.

أما الشق الثاني فيلحم (فيصل) البعد الأول بترتيبات الإندماج الإقتصادي الإقليمي بين هذه البلدان، بمعنى إيجاد نوع من التزاوج والتفاعل بين البعد الدولي والبعد الإقليمي لإستراتيجية التنمية الخاصة بالبلدان النامية.

وفق هذا التأصيل النظري يشير " حسن عبد القادر صالح"⁽⁹⁾ أن نظرية الإندماج الإقتصادي الإنمائي، اعتمدت على إحلال فكرتين جديدتين محل فكرتي خلق التجارة وتحويل التجارة، وهما خلق أو إنشاء التنمية "Création de Développement" وتحويل التنمية "Diversion de Développement".

- خلق التنمية Développement Création de : وهي القوة التي يمارسها الإندماج الإقتصادي الإقليمي، والتي تتمثل في زيادة ورفع مستويات كفاءة الإنتاج والتشغيل لإقتصاديات البلدان التي يتكون منها إقليم الإندماج الإقتصادي، ويعكس هذا التوسع في مجالي الإنتاج والتشغيل تحولا واضحا في إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه القطري (المحلي)، بحيث تحل إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الإقليمي محل إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه المحلي (القطري).

- تحويل التنمية Diversion de Développement : وتعني حالة الإنكماش في مستويات الإنتاج والتشغيل الناتجة عن تكوين مشروع الاندماج الإقتصادي الإنمائي بين مجموعة من البلدان النامية، وتعزى حالة الإنكماش سالفه الذكر إلى إختفائي أو إندثار بعض الوحدات الإنتاجية إثر إنطلاق المنافسة بين القطاعات أو الصناعات المتشابهة في الدول الأعضاء داخل الاندماج الإقتصادي الإقليمي، والمعلوم أن زيادة حدة المنافسة يعود إلى تحرير التجار البينية بين بلدان الأعضاء المندمجة إقليميا، علما أن نجاح تجربة الاندماج الإقليمي في أوروبا تعود إلى المنافسة غير الكاملة، وتميز المنتجات⁽¹⁰⁾، وليس فقط إلى تباين عناصر الإنتاج.

وإذا كانت التفسيرات الحديثة للاندماج الإقليمي قد تطورت في وقت تميز بإتباع معظم الدول إستراتيجيات ذات التوجه خارجي، وباضطلاع القطاع الخاص بدور قائد في النشاط الإقتصادي، حيث نتج عن هذه التطورات أن تركزت دوافع الاندماج الإقليمي على تحقيق المكاسب الديناميكية للاندماج، والتي تقتزن بزيادة الإستثمارات، والتنافسية، وتحسين مستوى الإنتاجية، فإن نتائج هذه المكاسب تعتبر منطلق لصياغة قانون الاندماج الإقتصادي الإنمائي تبعا لإستراتيجية التنمية الإقتصادية المزدوجة، والتي تشير إلى أن تكوين إحدى درجات سلم الاندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية مفيدا من وجهة نظرفكرة خلق التنمية، ويصبح ضارا من وجهة نظر تحويل التنمية، ويتوقف الأثر الصافي لتكوين مشروع الاندماج الإقتصادي الإنمائي على ما إذا كان خلق التنمية أكبر من تحويل التنمية، ويعتبر هذا الأثر الصافي موجبا إذا كانت قوة خلق التنمية أكبر من قوة تحويل التنمية، كما أن هذا الأثر يعتبر سالبا إذا كانت قوة خلق التنمية أقل من قوة تحويل التنمية¹¹.

الملاحظ أن نظرية الاندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية، والتي اعتمدت على فكرتي خلق التنمية وتحويل التنمية أنتجت هي الأخرى (إضافة لما أثارته نظرية الإتحاد الجمركي) أثرين أساسيين، ألا وهما أثر كفاءة الإنتاج وأثر كفاءة التشغيل، علما أن زيادة أو نقص كفاءة هذين الأثرين هما اللذان يسمحان بتقدير الأثر الصافي لتكوين مشروع الاندماج الإقتصادي الإنمائي بين البلدان النامية، وكذا إيجابية أو سلبية إستراتيجية التصنيع على خلق التنمية أو تحويل التنمية.

في هذا السياق يصبح جميع عوامل الإنتاج (المادية والبشرية) الموجودة في الإقليم، وكفاءة تخصيص الموارد والإنتاجية من أجل تحقيق النمو كما يؤكده " أحمد جلال"⁽¹²⁾ أمرا في غاية الأهمية، حيث تزداد هذه الأهمية في أن وجود مصادر النمو مجتمعة (في إقليم منطقة الاندماج الإقتصادي)، هو الذي يكون له الأثر الواضح في النمو، مع العلم أن تراكم الإستثمارات في الآلات ورأسمال البشري لا يفي وحده بالغرض، كما أن كفاءة تخصيص الموارد أو الإنتاجية لا يكفيان

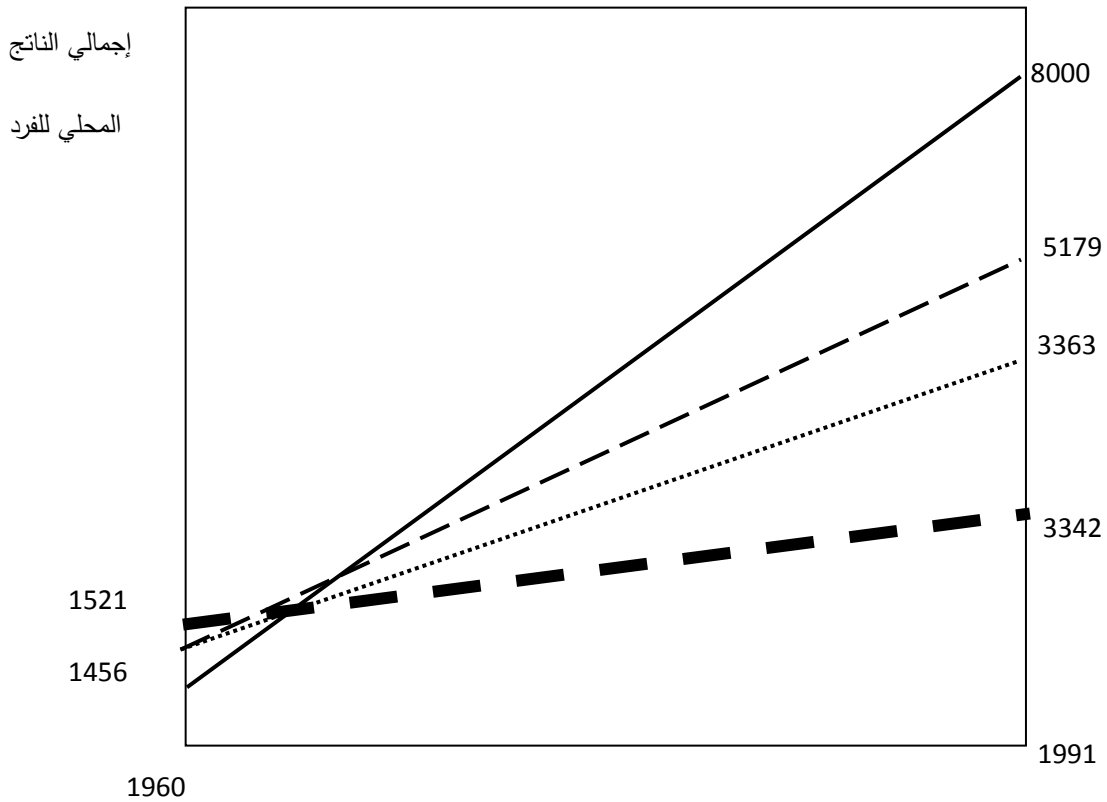
وحدتهما لتحقيق هذا القدر من النمو، وإنما وجود كل هذه المصادر مجتمعة هي التي تحقق النمو المرغوب فيه، ويمكن توضيح هذه النقطة من خلال الأمثلة التالية⁽¹³⁾:

- تجربة الاتحاد السوفيتي السابق ودول شرق أوروبا مكنت تحقيق إستثمارات ونمو سريع، إلا أن النظام في نهاية الأمر قد أنهار في الثمانينيات من القرن العشرين، ويرجع ذلك إلى وجود قدر كبير من التركيز على تراكم رأسمال المادي والبشري، مع التركيز بصورة أقل كثيرا على كفاءة تخصيص الموارد والإنتاجية، حيث أدى ذلك النظام إلى إحداث تشوهات في الأسعار إلى جانب الإخفاق في تشجيع الإدارة والعمالة على تحسين الإنتاجية، علما أن هذه الإخفاقات حدثت في بعض البلدان العربية (منها الجزائر، مصر خلال الفترة 1975-1984)، حيث حقق كل من الإستثمار وإجمالي الناتج المحلي نموا سريعا أنظر الشكل، وساعد على ذلك إرتفاع أسعار البترول وتحويلات العاملين بالخارج، إلى جانب الحصول على قروض أجنبية، ورغم هذه النتائج حدثت تشوهات في الأسعار، بالإضافة إلى سيطرة القطاع العام على الإنتاج، مما يعني أن القوى الإقتصادية لم يكن لديها حوافز كافية لزيادة الإنتاجية.

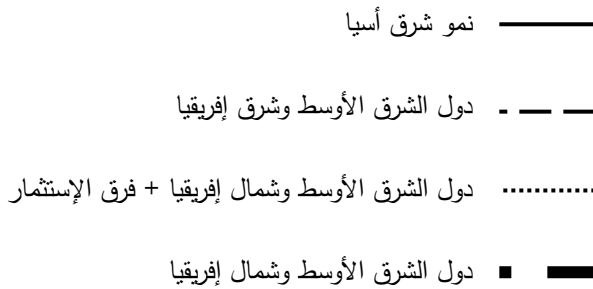
- دلائل نقيضة لهذا التوجه تؤكدتها تجربة دول شرق آسيا، حيث تمكنت- رغم الأزمة التي تعرض لها الإقليم- أن تنمو بسرعة ولفترة ممتدة من الزمن، لأنها قامت بتجميع قدر كبير من رأسمال المادي والبشري، ووفرت الأسعار المناسبة وربطت الأجور بالأداء، وتجدر الإشارة هنا أن أكثر من 50% من الفرق في معدل نصيب الفرد من النمو بين مجموعة بلدان شرق آسيا (الآسيان) وبين عينة من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (وتشمل، المغرب، الجزائر، تونس، الأردن، سوريا، مصر، العراق، إيران)، إنما يعود إلى الاختلاف في كفاءة الإنتاج وكفاءة التشغيل.

يساعد التوسع في مجالي الإنتاج والتشغيل التي يفرضها الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية على إرساء إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الإقليمي، بحيث أن يترجم هذا التوسع من خلال زيادة الإستثمار في رأسمال البشري، ذلك أن القوى العاملة الأكثر تعلما يمكنها إستخدام التكنولوجيا بكفاءة أكبر وهو ما تتطلبه هذه الإستراتيجية، كما يساهم الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي وفق إستراتيجية التنمية المزدوجة في زيادة حجم الإقتصاد الإقليمي، ويعزز أيضا إمكانية إستغلال الوفورات الداخلية والخارجية من خلال إندماج أسواق هذه البلدان، وتزداد أهمية هذه الإستراتيجية عندما تحقق درجة عالية من الإنفتاح، وعليه تصبح إقتصاديات الحجم عامل مساهم، باتجاه التوسع وزيادة في كفاءة الإنتاج والتشغيل.

الشكل يبين مصادر الاختلاف في معدل نمو الفرد بين دول شرق آسيا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصدر: أحمد جلال آراء في السياسة الإقتصادية، المركز المصري للدراسات الإقتصادية (ECES)، القاهرة، 1998، الورقة رقم (3).



هذا الاتجاه يترجمه نموذج "ليندر"¹⁴، والخاص بالأسواق والاختراعات، عندما يتعلق الأمر بالسلع الصناعية، التي يتم إنتاجها وتداولها، وعليه فإن رفع مستوى كفاءة الإنتاج مرتبط أساساً بحجم السوق ونوعية السلع المنتجة، علماً أن تحقيق كفاءة الإنتاج والتشغيل مرتبطان بدرجة عالية من الإنفتاح، وبدور أساسي للقطاع الخاص، وبدرجة عالية من الاندماج¹⁵ الذي يساهم تدريجياً في

تنسيق السياسات، مع توافر الرغبة لتحقيق الإندماج بالشكل الذي يجعل البلدان الأعضاء يقومون طواعية باختيار الدولة التي تؤدي دور القائد الإقليمي، إذا ما توافرت الإرادة السياسية لذلك، وهي النظرة السائدة اليوم في عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى.

2 - المعالم والمكونات :

إذا كانت اتجاهات الإندماج الاقتصادي الإنمائي تركز على فكرتي خلق التنمية وتحويل التنمية، فإن إبراز معالم ومكونات المنهج الذي تم اعتماده لتأسيس الإندماج الاقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية يمكن حصرها في مايلي⁽¹⁶⁾:

أ- يشكل نموذج الإندماج الاقتصادي الإنمائي منهاجا لتحويل إستراتيجيات التنمية من النطاق القطري (المحلي) الضيق إلى النطاق الإقليمي الأكثر اتساعا، بحيث يمهد هذا النموذج الطريق للاستفادة من مزايا التخصص، وتقسيم العمل، كأحد آثار توسيع نطاق السوق لتحويله من النطاق المحلي إلى النطاق الإقليمي، علما أن هذه الصفة الجديدة المكتسبة والمتبعة من قبل هذه الإستراتيجية سوف تساعد على توجيه دفعة التنمية الإقليمية للدول الأعضاء داخل منطقة الإندماج الاقتصادي تفاديا للآثار السلبية التي صاحبت إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلي التي تم إختيارها خلال النصف الثاني من القرن العشرين من قبل العديد من البلدان النامية وبشكل إنفرادي.

ب- يشكل إنشاء التنمية ظاهرة مفيدة تعمل على توزيع الموارد الاقتصادية داخل الإقليم الاندماجي بصورة أفضل، ويرجع هذا الأثر الإيجابي للقوة التنموية الإنشائية للإندماج الاقتصادي الإقليمي التي أدت إلى إتباع سياسات تصنيعية أكثر كفاءة من تلك التي كان يتم إتباعها في ظل معايير التنمية القطرية (المحلية)، أما تحويل التنمية فإنه يشكل ظاهرة ضارة تؤدي إلى إختفاء كثير من الأنشطة الإنتاجية الأقل كفاءة على أثر تحرير التجارة الإقليمية بين البلدان النامية الأعضاء في منطقة الإندماج الاقتصادي، علما أن تحرير التجارة الإقليمية يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية المتشابهة في أنشطتها الإنتاجية، كما أنه يلزم الدول الأعضاء في الوقت نفسه على مراجعة سياسات الإعانات وترتيبات الصرف الأجنبي التي كانت تتبعها قبل تكوين مشروع الإندماج الاقتصادي الإنمائي الإقليمي بين هذه البلدان.

ت- يشمل نموذج الإنمائي خطوات لتحرير التجارة البينية بين الدول، وعلى خطوات أخرى متوازية معها، مثل تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية، وسياسات التنمية الاقتصادية الإنمائية الإقليمية، حيث تتم هذه الخطوات المتوازية من الإندماج الاقتصادي السالب (وهو ما يعرف بالمدخل التجاري) وعناصر من الإندماج الاقتصادي الموجب (المدخل التنموي) في آن واحد، بحيث تدعم

عناصر النوع الثاني قوى الإدماج الإقتصادي المتولدة عن النوع الأول، وذلك لدعم الإستراتيجية المزدوجة للتنمية الإقتصادية، بحيث يسمح بتطبيق مبادئ التخصص وتقسيم العمل الإقليمي بين بلدان الأعضاء في الإقليم الاندماجي. ويقوم النموذج في المراحل الأولى باختيار الشكل المقبول للإندماج الإنمائي بحيث يشتمل على العنصرين التاليين :

الأول : ويتعلق بإقامة منطقة حرة تتكون بدورها من منطقة تجارة تكفل بتحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء من القيود المفروضة عليها من ناحية، ومنطقة إستثمار حرة تفسح الطريق أمام رؤوس الأموال وتحركها بين الدول الأعضاء في منطقة الإدماج الإقتصادي.

الثاني : وينصرف إلى مرحلة التنسيق بين السياسات الإقتصادية وخطط وبرامج التنمية الإقتصادية للدول الأعضاء في الإقليم الاندماجي.

لا يصلح نموذج الإدماج الإقتصادي الإنمائي في ظل هذه الحقيقة، لأن يكون إطار نظريا مناسباً لدراسة وتحليل أثر تكوين درجات سلم الإدماج الإقتصادي على أنماط التجارة الخارجية الإقليمية القائمة بالفعل وانعكاسات ذلك على الرفاهية الإقتصادية للدول الأعضاء في منطقة الإدماج الإقتصادي، هذه الحقيقة يوضحها الحجم الصغير للتجارة البينية بين الدول النامية، ذلك أن الإدماج الإقتصادي عبر الأسواق، والقائم بين البلدان المتقدمة قادراً على توسيع نطاق التجارة البينية في منطقة الإدماج الإقتصادي لأسباب تعود لتمتع هذه الدول بأجهزة إنتاجية مرنة ومتقدمة، وهو ما تفتقر إليه البلدان النامية، لعدم تمتعها بهياكل إنتاجية متنوعة ومتطورة، وعليه تسعى هذه الأخيرة في المقام الأول إلى إحداث تغيرات جوهرية في هياكلها الإنتاجية والتجارية في السنوات الأولى من تشكيل الإدماج الإقتصادي، عبر آليات تدفع بهذا الشكل نحوى نمط إندماجي تنموي، يأخذ بعين الإعتبار مقتضيات التخصص الإقليمي الواجب التحقيق خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكن بنظرة بعيدة المدى.

الفرع الثالث: النموذج الأساسي المقترح للإندماج الإقتصادي الإقليمي الإنمائي :

إن النموذج الذي نود اقتراحه في هذا الجزء من الدراسة يعتمد على الإتجاهات الأساسية للمنهج الذي أسسه "ليندر" والخاص بالإندماج الإقتصادي الإنمائي، هذا المنهج يرى في إدماج أسواق البلدان النامية فرصة لإستغلال الوفورات (الداخلية والخارجية)، التي تمكن الإستفادة من التخصص وتقسيم العمل، ذلك أن هذا الشكل من الإدماج ومن خلال عملية المزج بين مختلف عناصره التنافسية والتعاونية، سوف يساهم في رفع مستوى كفاءات الإنتاج والتشغيل التي يركز عليها هذا النموذج، الذي يرى في خلق التنمية بدل تحويل التنمية الأسلوب الأفضل للبلدان النامية، وعليه فإن المساهمات التي قدمها البعض " منهم سامي عفيفي حاتم " في هذا الإتجاه تعد إستكمالا

للبناء النظري لنظرية الإندماج الاقتصادي الإنمائي، حيث مكنت هذا الأخير من إقترح مجموعة من الملاحظات والمكونات الأساسية تدفع البلدان النامية باتجاه تحقيق إستراتيجية التنمية المزدوجة في بعدها الأول وفي بعدها الثاني^(*)، وكذا في بعدها الثالث، حيث يمكن عرض أهمها على النحو التالي :

البعد الأول : تتعلق بعدم إلزام النموذج المقترح بالسلم التصاعدي المعتمد في نظرية الإندماج الاقتصادي بين البلدان المتقدمة والتي جاء بها "Balssa" حيث تبدأ باتفاقيات التفضيل الجزئي، ثم منطقة التجارة الحرة، و بعدها مرحلة تكوين الإتحاد الجمركي، ثم مرحلة السوق المشتركة، وصولاً إلى مرحلة الوحدة الاقتصادية أو الإندماج الاقتصادي التام، هذا يعني أن النموذج المقترح يختار إحدى الدرجات الواقعة في أدنى السلم مع إحدى الدرجات الأخرى الواقعة في أعلى هذا السلم، وإذا كان هذا المقترح لا يتلاءم مع حالة الدول الصناعية المتقدمة والتي تفرض إتباع السلم التصاعدي، فإن البحث عن المراحل التي يمكن تنفيذها بطريقة متأنية تتلاءم ووضعيات البلدان النامية هو الهدف الأساسي لهذا النموذج.

البعد الثاني : تتميز هذه المرحلة بخاصية انتقاء بعض العناصر دون غيرها و يتعلق هذا بالمراحل الأولى من إنشاء الكيانات الاقتصادية الإقليمية حيث تبدأ إقتصاديات الدول النامية في الانتقال إلى مرحلة التنمية المستدامة، وعند بلوغ هذه المرحلة يتم إعداد إقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة الإندماجية للتكيف مع المتغيرات والإستراتيجيات القطرية.

البعد الثالث : وتتميز بضرورة الجمع بين عناصر تنافسية وعناصر تعاونية، تتعلق الأولى بتوفير الحد الأدنى اللازم لتحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منطقة الإندماج الاقتصادي، في حين تتحقق العناصر الثانية من خلال الإتفاق على الحد الأدنى لتنسيق السياسات الاقتصادية بمختلف أنواعها بين الدول، فضلاً عن بلورة الإستراتيجية الإقليمية للتنمية الاقتصادية تتولى توجيه إقتصاديات الدول من القطر إلى الإقليم.

الفرع الرابع : الجوانب التجارية والإستثمارية الملائمة للإندماج الاقتصادي الإنمائي

تعد المنطقة الحرة بشقيها التجاري والإستثماري الدرجة الأكثر ملائمة لظروف واقتصاديات البلدان النامية في المراحل الأولى من الإندماج الاقتصادي الإنمائي، حيث يخلص هذا الرأي إلى أن هناك مجموعة من العوامل تؤكد صحة هذا الإتجاه يمكن حصرها فيما يلي:

1- فيما يتعلق بالجانب التجاري:

- السياسات التجارية المطبقة في معظم البلدان النامية تحتوي على الشيء الأكبر والمستمد من مفاهيم وروح حماية التجارة الخارجية^(*)، وعلى الشيء القليل من مفاهيم وروح حرية التجارة

الخارجية، ذلك أن السياسات التجارية المتبعة في البلدان النامية تميزها الرسوم الجمركية المرتفعة، والمبالغة في القيود الكمية، والصرامة في سياسة الصرف الأجنبي،

- التفاوت الكبير في مستويات التعريفات الجمركية المطبقة على واردات الدول المرشحة لعضوية المنطقة المندمجة، قد يخلق العديد من الصعوبات أمام الدول الأعضاء في محاولتها لتوحيد التعريفات الجمركية على وارداتها من الدول التي سوف تبقى خارج المنطقة الإندماجية، خصوصا إذا اتفق الأعضاء على إختيار درجة من درجات الإندماج الإقتصادي المطبقة في البلدان المتقدمة (الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة).

- يجب أن تتوافر لدى البلدان النامية قدرا من المرونة إزاء تشكيل سياستها التجارية اتجاه الدول الغير أعضاء في منطقة الإندماج الإقتصادي، ذلك أن العجز المزمن في موازين المدفوعات لدى هذه الدول يفرض عليها التدخل في سوق سعر الصرف الأجنبي لإدارة الطلب على الصرف الأجنبي على مجموعة وارداتها الخارجية على سلع التنمية، وعليه فإن منطقة التجارة الحرة توفر المرونة المطلوبة في إدارة السياسات التجارية داخل البلدان المرشحة للعضوية في منطقة الإندماج الإقتصادي،

تجدر الإشارة هنا إلى أن إتخاذ منطقة التجارة الحرة كدرجة ملائمة للبلدان النامية في إطار بناء النموذج النظري المقترح للبدء في إرساء قواعد الإندماج الإقتصادي، إنما تشوبها نقطتي ضعف يجب أخذهما بعين الإعتبار، تتعلق الأولى بالبلدان الأعضاء في منطقة الإندماج الإقتصادي، والذين يطبقون مستويات منخفضة للتعريفات الجمركية وغير الجمركية قبل البدء في تكوين الإندماج الإقتصادي الإنمائي المقترح، وعليه فإن إقامة منطقة تجارة حرة لن يساهم في إتساع السوق أمام الصناعات القائمة داخل إقتصاديات الدول الأعضاء. أما نقطة الضعف الثانية تتعلق بالبلدان المرشحة للعضوية والتي كانت تطبق معدل تعريفات جمركية منخفض قبل إقامة منطقة التجارة الحرة على وارداتها من المنتجات النصف المصنعة رغبة في تخفيض نفقات المنتج النهائي المستخدم فيه السلعة النصف المصنعة، وعند إقامة منطقة للتجارة الحرة وتم على إثرها إزالة القيود المفروضة على التجارة البينية، فإن هذه السلعة سوف يظل إستيرادها من خارج التجمع أرخص من إستيرادها من إحدى الدول الأعضاء في المنطقة الحرة، لأن كلفتها خارج منطقة الإندماج (ذات كفاءة عالية) أقل منها داخل منطقة الإندماج الإقتصادي (ذات كفاءة أقل)، وعليه فإن هذا الشكل من الإندماج لن يساهم في تنمية التجارة البينية في هذا المنتج وغيره من المنتجات المماثلة له، وخلافا لهذه الرؤية فإن نمو التجارة البينية وفقا لنظرية " هيكلشر-أولين" لم يتحقق فحسب في بعض الأقاليم نتيجة لإرتفاع مستوى الإندماج بين الأعضاء والناجم بدوره عن تباين درجة توافر عناصر الإنتاج، بل أن هناك عوامل رئيسية أخرى ساهمت في لعب دورا مهما في نجاح بعض التجارب، منها

المنافسة غير الكاملة وتماييز المنتجات⁽¹⁷⁾، وتزداد هذه الأهمية إذا ما عملت البلدان النامية على تنمية قواعدها الصناعية وزيادة درجة التنوع والتخصص.

2- فيما يتعلق بالجانب الإستثماري:

بالتوازي مع إقامة منطقة حرة للتجارة، فإن إقامة منطقة حرة للإستثمار تعد أكثر من ضرورة للبلدان النامية في الظرف الحالي، ذلك أن حرية إنتقال رؤوس الأموال من شأنه أن يساهم في إقامة عدة مشاريع مشتركة في منطقة الإندماج الإقتصادي، ويمكن المنطقة الإستفادة من الخبرات الموجودة محليا، ونقل التكنولوجيا من خلال علاقتها الثنائية والجماعية .

في هذا الخصوص الإندماج الإقتصادي الإقليمي يمكن أن يؤثر في حجم وقيمة الإستثمار الأجنبي- من خلال المساهمة في الإقلال من التكلفة- عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وعند قيام بلدان الأعضاء بذلك سيكون بمقدورها تكوين بيئة استثمارية جاذبة، والتي من خلالها يمكن جذب الشركات الأجنبية للمنطقة -عبر إستراتيجية - تمكن البلدان النامية الإستفادة من نقل التكنولوجيا وتضييق الفجوة التكنولوجية الكبيرة، ليس فقط بإنتاجها وإنما بالإدارة الفنية والممارسة العملية وبرامج التدريب⁽¹⁸⁾.

في هذا الإتجاه، التنسيق بين السياسات الإقتصادية من أجل تحقيق الإندماج الاقتصادي يقتزن توافر الشروط الثلاثة التالية، وهي الرغبة لدى حكومات الأعضاء في تحقيق ذلك، و قدرة قادة هذه الحكومات على إنشاء الأطر المؤسسية الإقليمية الكفوءة، وقبول واحدة أو أكثر من هذه الدول الأعضاء بدور القائد الإقليمي كما هو جاري اليوم في التجمعات الإقتصادية القائمة، فان بعضهم (منهم سامي عفيفي حاتم) يشير إلى أن النموذج الإقتصادي المقترح للإندماج الاقتصادي الإنمائي فيما يتعلق بتنسيق السياسات يجب أن يمس الجوانب النقدية و المالية، وكذا الجوانب المتعلقة بالتنمية الإنتاجية وغيرها، والتي يمكن أن تغطي المجالات التالية⁽¹⁹⁾:

- توفير الحد الأدنى من التنسيق والتجانس بين السياسات النقدية والإئتمانية القطرية التي تتبعها دول الأعضاء في منطقة الإندماج الاقتصادي و خصوصا تلك التي يميزها موقع جغرافي واحد،
- يعد التنسيق المالي مجالا ذا أهمية بالغة يجب على البلدان الأعضاء أن تبذل قصارى جهدها لتحقيقه داخل منطقة الإندماج الإقتصادي، خصوصا الجوانب المتعلقة بانعكاس إلغاء التعريفات الجمركية، وما يترتب عنها من أعباء، مشكل العبء الضريبي، الععجز الميزاني، وكذا القيود التي تفرض على الدول جراء استخدامها للموارد المالية.

الإندماج عبر المشاريع من شأنه أن يؤدي إلى حدوث درجة من التشابك العضوي الإنتاجي، والتبادلي بين إقتصاديات هذه الدول⁽²⁰⁾. وفي هذا السياق ورغم ما يشوب مفهوم العمل المشترك من تعميم، إلا أنه لا يخلو من تأسيس لخطوات مهمة على طريق الإندماج مما يتمخض عنه من

مشروعات مشتركة محددة، تساهم في تخفيض التكاليف، تدعيم التنافسية الدولية، بالإضافة إلى التطورات المذهلة في مجال مستوى الكفاءة والأداء الإقتصادي⁽²¹⁾.

خلاصة :

من خلال تحليل العناصر التي جاء بها نموذج الاندماج الاقتصادي الإنمائي، هو أن المناهج البديلة للاندماج الاقتصادي الإقليمي بين البلدان النامية، اعتمدت على جملة من الملاحظات يجب أخذها بعين الإعتبار من أجل بناء نظري جديد قائم على التنمية يمكن حصرها فيما يلي :

(أ) نظرية النمو في ظل متغيرات العولمة فروضها، وإن كانت ضرورية فهي لا تمثل شرطا كافيا، وإن كانت قد حققت نجاحات في بعض الإقتصاديات، إلا أنه لا يمكن تحقيقها في البلدان الأقل نمو في الطرف الحالي من زمن العولمة، ذلك كونها نظرية نشأت في ظروف غير متشابهة، بالإضافة أنها تفرض نفس الظروف والتنظيم داخل البلدان النامية.

(ب) تستجيب إقتصاديات البلدان النامية للنمو الذي يدفع بعناصره إلى تحقيق التنمية، وهي خاصة تعبر عنها البلدان النامية التي تميز نظامها الإقتصادي بعلاقات إنتاج غير رأسمالية.

(ج) السياسات الإقتصادية المطبقة تحكمها موانع وحواجز كثيرة، وعليه لا يمكن لأي دولة نامية في زمن العولمة أن تتحمل تطبيقها على المستوى القطري وبشكل منفرد، باعتبار أن هذه البلدان مفروض عليها مجموعة من الخيارات (الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التجمعات الإقتصادية الكبرى التي تفرضها الإقليمية الجديدة،...) لا يمكن التنصل منها.

(د) نتائج إستراتيجية التنمية في البلدان النامية لم تحقق أهدافها، خصوصا تلك التشكيلات من سياسات التصنيع الموجهة إلى السوق الداخلية في إطار إحلال محل الواردات.

في سياق الملاحظات السابقة يصبح البحث عن بناء نظري جديد للاندماج الاقتصادي الإقليمي قائم على التنمية يعد أكثر من ضرورة في إطار الإتفاقيات الجنوبية - الجنوبية، هذا التصور يؤكد أن الوصول إلى تحقيق إقتصاد إقليمي قائم على التنمية يحتاج إلى نظرية تؤسس للنمو الإقليمي وتدفع بهذا الأخير إلى إحداث التنمية الإقليمية، علما أنه لا توجد نظرية عامة للنمو الإقتصادي الإقليمي بنفس القدر والمستوى الذي وصلت إليه النظرية الإقتصادية الجزئية أو الكلية، ونظرية التجارة الخارجية، وإنما نماذج إقتصادية تم استخدامها في تجارب النمو، أتاحت للفكر الإقتصادي المرتبط بظاهرة النمو الإقليمي صياغة بعض المحاولات النظرية تؤسس للإقتصاد الإقليمي الإنمائي بين البلدان النامية، حيث استخلصت هذه المحاولات ما يلي :

- استحالة تطبيق المفاهيم الخاصة بخلق التجارة وتحويل التجارة التي جاء بها "فاينر" في البلدان النامية.

- إحلال فكرتين جديدتين محل فكرة خلق التجارة وتحويل التجارة، وهما إنشاء التنمية وتحويل التنمية.
- يستجيب النموذج إلى إقامة مناطق تجارة حرة ومناطق إستثمار حرة بين البلدان النامية، في ظل الإستراتيجية المزدوجة للتنمية والتي تعتمد على البعد الإقليمي والبعد الدولي والبعد الإستراتيجي..

الهوامش :

(1) سامي عفيفي حاتم، المجتمعات الجديدة- طريق للتنمية الاقتصادية- الدار المصرية اللبنانية، ط 2، 2000 ص 194-197.

(2) يقصد بها تلك السياسات التي تمنح فرص للمشروعات الإستثمارية الجديدة في الإقليم، والمثلة في مجموعة من الإمتيازات والإعفاءات الضريبية لتعويضها بذلك من التكاليف الإضافية التي تتحملها، بالإضافة إلى إقامة الهياكل الأساسية للإنتاج، وإستراتيجية إنتشار الأنشطة، هذه الإمتيازات تساهم في تشجيع وجذب الإستثمارات الأجنبية إلى الإقليم، علما أنه كلما طالبت فترة هذه الإمتيازات كلما أدى ذلك إلى إتساع حجم الأنشطة الدافعة، ومن ثم إنتقال النمو إلى مناطق أخرى من الإقليم، كما تشمل أيضا هذه السياسات برامج للإصلاحات الاقتصادية والتي يجب على بلدان التجمع الإقليمي ممارستها بشكل يسمح بتصحيح بعض السياسات الاقتصادية المكلفة، والجزء الآخر من هذه السياسات يشمل الجانب التنظيمي والإداري للعملية الإستثمارية وذلك في إطار قوانين وتشريعات حاكمة للنشاط الاقتصادي، هذه الشروط تساهم في تنمية المناطق المختلفة للإقليم لمزيد من المعلومات أنظر: سامي عفيفي حاتم، المجتمعات الجديدة، طريق للتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2000، ص 198، وزكي شافعي، التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1966، ص، ص 106-107.

(3) حسن عبد القادر صالح، التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية، دراسة تطبيقية على الوطن العربي، عمان 2002، ص 40.

(3) - سوف يتم تعريفها لاحقا في النقطة الموالية من هذا الجزء.

(4) S. B. Linder, Trade and Trade Policy for Development, London, 1967, pp. 123-125.

(5) منها على وجه الخصوص، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الإقتصاد والتجارة الدولية تحت عنوان " محاولة تقديم نظرية متكاملة للتكامل الإقتصادي بين البلدان النامية " من جامعة كيل الألمانية (الإتحادية سابقا)، وذلك سنة 1980.

(6) سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط4، القاهرة 2003، ص ص. 150-151.

(7) صبيح محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والإقتصادي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة 1999، ط 2، ص 173.

8 - سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية، بين التنظير والتطبيق ط4، القاهرة سنة 2003، ص 150.

9 - حسن عبد القادر صالح، مرجع سابق، ص ص44-45.

(10) SHAFIK, NEMAT, " Learning From Doers : Lessons on Régional Intégration for the Middle East", a paper prepared for a Conference on Economic Cooperation in the Middle East : Prospects and Challenges, held at Cairo University, 1994, pp 14-16.

(11) سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 164.

(12) مستشار إدارة تنمية القطاع الخاص، البنك الدولي- مدير تنفيذي ومدير البحوث بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية بالقاهرة.

(13) أحمد جلال، آراء في السياسة الاقتصادية، ورقة للنقاش تحت عنوان " ما هي الأولويات لتحقيق نمو سريع وعادل"، المركز المصري للدراسات، جانفي 1998، ص 1.

(14) أنظر الجزء الخاص باقتصاديات الحجم والنماذج المختلفة، في القسم الأول من هذا البحث، ص 90.

(15) سميحة فوزي، الأسباب السياسية والإقتصادية وراء تباطؤ مسيرة الإندماج الاقتصادي العربي، ورقة مقدمة في مؤتمر " الإندماج الاقتصادي العربي بين الطموح والواقع، نظمه المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة 2002، ص 26.

- (16) سلمان عمر، وآخرون، قضايا معاصرة في التجارة والتنمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1994 ص ص 147-187.
- (17) **البعد الأول** ونعني به البعد الخارجي لإستراتيجية التنمية، بمعنى إعادة تشكيل إستراتيجية التنمية في البلدان النامية التي تمكنها من توجيه صادراتها نحو الأسواق الإقليمية والعالمية، أما **البعد الثاني** وهو مرتبط بالأول ولا يمكن أن ينفصل عنه، ونعني به إقامة ترتيبات الاندماج الإقتصادي الإقليمي بين هذه البلدان، أما **البعد الثالث** فهو يجمع بين عناصر تنافسية، وعناصر تعاونية، تلكم هي إستراتيجية التنمية الخاصة بالبلدان النامية في القرن الواحد العشرين.
- (18) باعتبارها إحدى الوسائل الرئيسية للحفاظ على الإيرادات الحكومية في معظم البلدان النامية، إذ تمثل في معظم البلدان العربية نسبة يعتد بها، حيث تبلغ 20% في المتوسط خلال الفترة 1995-1998، وقد أبدت العديد من الحكومات ترددها بشأن التنازل عن هذا المورد المالي في ظل الإنفتاح التجاري الذي تفرضه العولمة. لمزيد أنظر أحمد جلال، حوافز الاندماج الإقتصادي، مرجع سابق.
- (19) سميحة فوزي، الأسباب السياسية والإقتصادية وراء تباطؤ مسيرة الاندماج، مرجع سابق ص 22.
- (20) عادل أحمد موسى إبراهيم، الإتجاهات الحديثة نحو التكتلات الإقليمية في ظل العولمة وأثرها على النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة 2006، ص ص 47-48.
- (21) سامي عفيفي حاتم، التكتلات الإقتصادية، المرجع السابق، ص ص 177-184.
- (22) سليمان الرياشي وآخرون، التكامل الإقتصادي العربي- الواقع والأفاق- سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 12 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998، ص 285.
- (23) عادل أحمد موسى إبراهيم، الإتجاهات الحديثة نحو التكتلات الإقليمية في ظل العولمة، مرجع سابق، ص ص 73-74.

نظام حماية السرية في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية : تحديات الثقة والفاعلية

د. دريدي محمد مختار

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
جامعة الجزائر - 3

ملخص:

تعالج هذه الدراسة نظام حماية المعلومات السرية في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993 على اعتبار أن حماية السرية هي واحدة من أهم الجوانب التي تضمنتها الاتفاقية، ولها أهمية حاسمة للتحقق الفعال من الامتثال لأحكامها.

تحتاج الدول الأطراف في إطار تنفيذ التزاماتها الحصول على ضمانات قوية للوقاية من إفشاء المعلومات التي تقدمها إلى المنظمة والتي يمكن أن تكون معلومات ومعطيات حساسة تتعلق بأمنها القومي أو بقطاع الأعمال والتجارة فيها، وبأن هذه المعلومات سوف تكون

محمية بشكل صحيح من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

من أجل ضمان حماية السرية، أنشأت المنظمة نظاما صارما لتنظيم التعامل مع المعلومات السرية من قبل الأمانة الفنية، فوضعت قواعد لتصنيف المعلومات التي تقدمها الدول الأطراف إلى المنظمة كما حددت القواعد والآليات لمعالجة مختلف أنواع الانتهاكات.

الكلمات المفتاحية: منظمة حظر الأسلحة الكيميائية - اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993 - حماية المعلومات السرية - نظام التحقق.

Abstract:

This study deals with the system of the protection of confidential information under the 1993 Chemical Weapons Convention, given the fact that the protection of confidentiality is one of the most important aspects addressed by the Convention, and is critically important for effective verification of compliance with its provisions.

States Parties need to get strong safeguards to prevent the disclosure of sensitive information relating to national security, or to the business sector, and that this information will be properly protected by the Organization for Prohibition of Chemical Weapons (OPCW).

In order to ensure the protection of confidential information, the Organization has established a stringent system to govern the handling of classified information by the Technical Secretariat, as well as a set of rules and mechanisms to deal with different types of violations.

Key words: The Organization for the Prohibition of Chemical Weapons (OPCW) - 1993 Chemical Weapons Convention - Protection of Confidential Information – Verification System on Compliance with the Convention.

مقدمة :

تعتبر اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993⁽¹⁾، أول معاهدة دولية متعددة الأطراف تقضي بحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، وهي تمثل بذلك عنصرا هاما من عناصر الإطار القانوني الحالي للحد من الأسلحة ونزع السلاح في العالم.

تتميز اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بأنها، إضافة إلى حظرها السلاح الكيميائي حظرا كاملا، أوجدت نظام تحقق بالغ الإحكام والصرامة. ويشمل هذا النظام، التحقق من أن الدول الأطراف تحترم التزاماتها في مجال تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية والحيلولة دون إنتاجها وانتشارها، فضلا عن إجراءات الرقابة التي تفرضها على المواد الكيميائية السامة المستعملة في الصناعة التجارية لضمان عدم تحويلها لأغراض إنتاج السلاح الكيميائي.

لدى المناقشات التحضيرية المتعلقة بإجراءات التحقق التي تتسم بطابعها التداخلي الواسع، ركز المتفاوضون اهتمامهم من أجل وضع آليات خاصة لحماية سرية المعلومات والمعطيات العسكرية والتجارية والصناعية. برزت بشكل خاص أهمية المحافظة على ثقة الدول والصناعة الخاضعة للرقابة في إطار النظام المنشأ وذلك بتقليص مخاطر تسرب معلومات من شأنه الإضرار بمصالح الدول وشركات الصناعة الكيميائية في المجال الأمني أو التكنولوجي أو التجاري التنافسي.

خلال القيام بأنشطة التحقق الواردة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بما في ذلك تقديم البيانات وعمليات التفتيش يمكن أن تتعرض سرية المعلومات للخطر. ولذلك تضمنت الاتفاقية إجراءات لضمان أمن المعلومات ولتشجيع الدول الأطراف على اتخاذ الإجراءات الحمائية اللازمة، بما يعزز مسعى تعزيز الالتزام بالاتفاقية.

تضمنت الاتفاقية نصوصا عديدة تتعلق بتنظيم تداول ومعالجة المعلومات الحساسة وحمايتها، فألى جانب الملحق المتعلق بالسرية قرر المتفاوضون إحالة مسألة البث في التفاصيل المتعلقة بالسرية على مؤتمر الدول الأطراف، الذي أصدر بالفعل في دورته الأولى قرارا يتضمن نصا أساسيا تحت عنوان "سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية"⁽²⁾.

يحتوي هذا القرار على مجموعة من المبادئ والتوجيهات الملزمة لأجهزة المنظمة ومنها الأمانة الفنية. تحدد هذه الوثيقة (المشار إليها فيما يلي باسم "السياسة المتعلقة بالسرية") الركائز والتوجيهات السياسية التي يتوجب على المنظمة اتباعها فيما يتعلق بحماية الطابع السري للنشاطات المتصلة بتطبيق الاتفاقية، وتصنيف المعلومات حسب درجة سريتها ومعالجتها، وكذا الإجراءات الواجب اتخاذها في حالة انتهاك السرية أو الادعاء بانتهاكها.

لقد أدركت الدول الأعضاء بأن وجود سياسة فيما يتعلق بالمعلومات السرية مسألة أساسية بالنسبة لعمل المنظمة نظرا لتدابير التحقق الداخلية التي تستهدف تعزيز الثقة في الالتزام بالاتفاقية، مع احترام الانشغالات المشروعة للدول الأطراف فيما يتعلق باحتمال إفشاء المعلومات الحساسة. فالتحقق الذي يمكن الاطمئنان إليه يتطلب التقبل من جانب الدول الأطراف ومستوى من التدخل عند القيام بأنشطة التحقق. وينبغي أن تقابل ضرورة الكشف عن المعلومات المناسبة لإثبات التزام

الدول بالاتفاقية ضرورة تقديم تأكيدات مطمئنة إلى الدول الأطراف بأنه قد اتخذت التدابير المناسبة لمنع الكشف عن المعلومات التي لا تتصل بالاتفاقية وبأن أي معلومات سرية يكشف عنها ستتم حمايتها على النحو المناسب.

إن الإتفاقية في تحديدها لحقوق الدول الأطراف والتزاماتها حاولت إقامة توازن بين هذا الكشف الضروري لتعزيز الثقة في الالتزام بالاتفاقية ومنع الكشف عن المعلومات التي لا تتصل بالاتفاقية من أجل حماية الأمن القومي وحقوق الملكية، وذلك مع مراعاة الالتزامات الدستورية.

مبادئ المنظمة في حماية السرية :

تساور الدول الأطراف والصناعة الكيميائية التجارية الخاصة مخاوف بشأن تعرض سرية معلوماتها، للإفشاء نتيجة لمتطلبات الوفاء بالتزامات الإتفاقية الخاصة بالبيانات والتفتيش والرصد بالموقع. وتشمل المعلومات السرية للأعمال أسرار التجارة، معلومات الملكية، الملكية الفكرية الصناعية، والمعرفة⁽³⁾. وتبرر هذه المخاوف بما للسرية من آثار على المنافسة في مجال إنتاج المواد الكيميائية والتجارة فيها. ومن أجل حماية تلك السرية تتضمن المعاهدة إجراءات لضمان أمن المعلومات ولتشجيع الدول الأطراف على اتخاذ إجراءات حمائية مناسبة.

إن جمع واستقبال بعض المعلومات السرية يعد أمراً بالغ الأهمية من أجل إنجاز عملية التحقق، ولذلك تصبح فعالية الضمانات المحيطة بمعالجة هذه المعلومات أمراً جوهرياً للإبقاء على مستوى كاف من الثقة بين الأطراف المعنية لضمان حسن سير العمل بهذا النظام.

لضمان حماية المعلومات السرية، أرست الإتفاقية مبدأ أساسياً يقضي بأن تطلب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أقل قدر ممكن من المعلومات والبيانات اللازمة للقيام بمسؤولياتها بفعالية⁽⁴⁾. كما يتعين معالجة المسائل المتعلقة بالسرية وكذا الطبيعة التدخلية لإجراءات التفتيش بعناية خاصة، بحيث تسمح إجراءات التفتيش بتحقيق هدف المراقبة الموكلة للموظفين بطريقة معقولة، أي ضرورة أن تجرى أنشطة التحقق باستبعاد أي تدخل غير ضروري.

استجابة للانشغالات المشروعة للدول المتفاوضة فيما يتعلق بحماية السرية، تم تناول المسألة في مواضع مختلفة من الإتفاقية من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير الصارمة. فبموجب المرفق المتعلق بالسرية يحق للبلد الخاضع للتحقق تعيين ممثلين عنه لحضور عملية التحقق أثناء مختلف مراحل التفتيش. كما يكون المفتشون ملزمون بضرورة احترام شرط حماية المعلومات السرية أثناء المفاوضات حول نطاق النشاط التفتيشي في المناطق المتفق عليها، وكذلك بالنسبة لاتفاقات المرافق التي تستهدف التحديد المسبق لإطار عمليات تفتيش بعض المواقع. ويجب على هؤلاء المفتشين

حصر تحقيقاتهم على ما هو ضروري فعلا بأقل قدر ممكن من التدخل، وكذا تقيدهم الكامل بالإجراءات الموضوعية لحماية المنشآت الحساسة ولمنع إفشاء المعلومات السرية⁽⁵⁾.

تحديد الطابع السري للمعلومات :

تناولت الاتفاقية مفهوم مصطلح "المعلومات" بمعنى واسع وشامل، بحيث يشمل من بين أشياء أخرى، الوثائق المكتوبة، والعينات، والصور الفوتوغرافية، والمواد السمعية البصرية ومواد الحواسيب، وكذا أية معارف مكتسبة أو مبلغة بأية وسيلة اتصال أو أية وسيلة حسية⁽⁶⁾. كما ينطبق مصطلح المعلومات على أي معلومات أو بيانات يمكن لأي فرد أو للمنظمة، بما في ذلك موظفوها ومعدات الحصول عليها أو اشتقاقها أو الاحتفاظ بها لدى تنفيذ الاتفاقية. يظهر مصطلح "البيانات" في سياقات مختلفة في الاتفاقية. وبوجه خاص فإن مصطلح البيانات ينطوي على المعلومات المقدمة في هيكل أو شكل معين، مثل المعلومات التي يتضمنها إعلان وطني. على أنه لا يوجد، عند تفسير النص من وجهة نظر السرية، تمييز كبير بين "المعلومات" و"البيانات".

تعتبر المعلومة سرية، بموجب الاتفاقية، إذا وصفت كذلك من قبل الدولة التي تصدر عنها. وعليه، فإن أي معلومة ترد إلى المنظمة من دولة ما حول نشاطات دولة أخرى تشترط وصفا ثنائيا حتى تحمل المعلومة المعنية هذه الصفة. وخارج هذا النطاق، يمكن اعتبار معلومة ما سرية إذا ارتأى المدير العام للمنظمة أن من المعقول توقع أن يتسبب إفشاؤها بغير ترخيص في الإضرار بالدولة أو بالمؤسسة التجارية التي تشير هذه المعلومات إليها، أو في الإخلال بآليات تنفيذ هذه الاتفاقية.

يتم تحديد حساسية عنصر من المعلومات من خلال مراعاة عوامل منها درجة الضرر الضمني الذي قد يسببه الكشف عنها لدولة طرف أو أي هيئة تابعة لها، أو للاتفاقية أو للمنظمة. وعلى هذا الأساس تصنف كل المعلومات التي تنتجها المنظمة وعناصرها المكونة، أو التي تحصل عليها، بحسب ثلاث فئات محددة مطابقة لدرجة حساسية المعلومات السرية المتدرجة من أقلها حساسية إلى أكثرها حساسية.

أ- فئة التصنيف "مقيدة طبقا لتصنيف المنظمة" (OPCW RESTRICTED):

تشمل المعلومات التي يضر الإفشاء عنها بدون ترخيص بفعالية الاتفاقية ومصادقيتها، أو بمصالح دولة طرف أو هيئة تجارية أو حكومية أو مواطن من رعايا دولة طرف. ومثال المعلومات التي تنتمي إلى هذه الفئة التقارير الأولية والسنوية والإعلانات التي تقدمها الدول الأطراف وفقا لأحكام السياسة المتعلقة بالسرية ووفقا لمرفق السرية، حيثما تعتبر الدول الأطراف مصدر هذه المعلومات أنها تكتسي هذا المستوى من الحساسية؛ وكذلك التقارير العامة حول نتائج أنشطة التحقق، والمعلومات المقدمة لكل الدول الأطراف وفقا لأحكام الاتفاقية الأخرى.

ب- فئة التصنيف "محمية طبقا لتصنيف المنظمة"(OPCW PROTECTED):

تشمل المعلومات التي قد يؤدي الكشف عنها بدون ترخيص وتؤدي إلى إلحاق "ضرر هام" بفعالية الإتفاقية ومصادقيتها وبمصالح أي دولة طرف أو هيئة تجارية، مثل التقارير الأولية والسنوية والإعلانات التي تعدها الدول الأطراف، والمعلومات التكنولوجية غير المنشورة حول عمليات الإنتاج ومرافقه؛ التقرير الأولي التفصيلي حول عملية التحقق معلومات عامة أو أقل حساسية متصلة بالصفقات التجارية، وعوامل تكلفة العمليات الصناعية والإنتاج؛ البيانات والمعلومات المتعلقة بجدول تفتيشات الأمانة وأهداف تفتيش مرفق معين وما إلى ذلك.

ج- فئة التصنيف "شديد الحماية" (OPCW HIGHLY PROTECTED):

هي الفئة التي يلحق الكشف عنها بدون ترخيص "ضررا فادحا" لاسيما من وجهة نظر الأمن القومي أو السرية التجارية بمصالح دولة طرف أو هيئة حكومية أو تجارية أو مواطن من رعايا دولة طرف. من أشكال المعلومات المصنفة تحت فئة شديد الحماية المعلومات السرية الشديدة الحساسية المقدمة من قبل دولة طرف؛ التقارير الأولية والسنوية والإعلانات التي تقدمها الدول الأطراف حيثما تعتبر مصدر هذه المعلومات أنها تكتسي هذا المستوى من الحساسية؛ العينات المأخوذة من مواقع التفتيش والعينات المرجعة من المختبرات المعينة للغرض، ونتائج تحليل العينات إلى غير ذلك من مثل هذه المعلومات⁽⁷⁾.

يتحمل المدير العام المسؤولية الأولى في حماية المعلومات السرية، حيث يتوجب عليه وضع نظام لتداول المعلومات السرية داخل الأمانة وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في الاتفاقية بما في ذلك المرفق المتعلق بالسرية وسياسة السرية. ويكون المدير العام مسئولاً عن الإشراف على مدى الالتزام بنظام السرية داخل الأمانة، وعليه أن يقدم تقريراً سنوياً عن تنفيذ هذا النظام.

يتم إصدار المعلومات السرية من الأمانة الفنية في اتجاه الأجهزة السياسية للمنظمة أو في اتجاه الدول الأعضاء. وقد أكد قرار المؤتمر المتعلق بسياسة السرية على أن إصدار المعلومات السرية من الأمانة الفنية إلى المؤتمر أو إلى المجلس التنفيذي يتم وفقاً لـ "المبادئ العامة" التي تحكم إصدار المعلومات السرية. إلا أن القرار المذكور لم يوضح بشكل كاف مفهوم عبارة "المبادئ العامة". ونرى بأن هذه العبارة تتضمن على الأقل المبدأين الأساسيين اللذين ينظمان شروط الإطلاع المقررة في سياسة السرية وهما، من جهة ضرورة تنظيم الإطلاع على المعلومات السرية وفقاً لتصنيفها، ومن جهة ثانية أن يكون توزيع هذه المعلومات داخل المنظمة مقصوراً بصورة صارمة على "من يلزمهم العلم بها".

يترتب على هذه المبادئ الأساسية، أولاً أن مستوى حساسية المعلومات السرية هو الذي يحكم الإجراءات التي تتاح بها المعلومات لمن يتلقونها والوسائل المستخدمة لحمايتها. ويترتب عليها ثانياً

ضرورة أن يتم تحديد من يرخص لهم بتلقي المعلومات السرية وفقا لما يثبت من حاجتهم إليها تتصل بأغراض الاتفاقية.

مسؤولية الأمانة الفنية في حماية المعلومات السرية :

يستمد الدور الأساسي للأمانة الفنية فيما يتعلق بالسرية من مسؤولية المنظمة ومسؤولية المدير العام. فعند التنفيذ العملي للاتفاقية يكون تحديد مسؤوليات موظفي الأمانة في الحفاظ على السرية والنهوض بهذه المسؤوليات ورصد النهوض بها أمورا بالغة الأهمية. تتطلب المنظمة الحد الأدنى من المعلومات اللازمة للقيام بمسؤولياتها. ويعتبر المدير العام للمنظمة المسئول الأول عن حماية المعلومات السرية وإرساء نظام صارم لتلك الحماية. يتحمل موظفو الأمانة التزامات خاصة خلال اشتراكهم في أنشطة التحقق لما يتيح لهم ذلك من إمكانية الاطلاع على المعلومات السرية، سواء كانت مدنية أو عسكرية، بما في ذلك المعلومات التي تكشف عنها الدولة الطرف عملا بالتزاماتها بموجب الإتفاقية، فيما يتعلق بالتشاور والتعاون⁽⁸⁾، وكذلك المعلومات الحساسة التي لا تتصل بأغراض الإتفاقية في حالة الكشف عن هذه المعلومات الحساسة.

تصب المعلومات السرية على الخصوص لدى الأمانة الفنية. ويمكن أن يكون مصدر المعلومات الإعلانات التي تقدمها الدول الأطراف بموجب متطلبات التحقق في الاتفاقية. يمكن أن تكون هذه المعلومات نتيجة لعملية تفتيش موقعي لاسيما ما تتضمنه التقارير الخاصة بعملية التفتيش. أخيرا يمكن أن ترفع لعلم الأمانة من قبل دولة عضو في إطار إجراء توضيحي أو بمناسبة انطلاق عملية تفتيش بالتحدي.

تعتبر المصادر المذكورة أهم المصادر الخارجية للمعلومات السرية. وانطلاقا منها تقوم المصالح الداخلية للأمانة الفنية بدورها بتوليد معلومات سرية لاسيما في إطار نشاطاتها في التحليل والتقييم التقني للمعطيات والبيانات المحصل عليها في إطار إجراءات الرقابة.

تختلف شروط الترتيب والتخزين وكذا كل معايير الحماية المتعلقة بهذه المعلومات من ناحية درجة الحساسية تبعا للفئة التي تنتمي إليها. وينطبق الأمر نفسه على طريقة الوصول إليها داخل الأمانة. تضاف المتطلبات الخاصة بكل فئة إلى الالتزامات العامة المسبقة التي تنطبق على كل الموظفين.

تسهر الأمانة الفنية للمنظمة على تخزين المعلومات ذات الصلة بالاتفاقية تخزينا آمنا. ويكون هناك تحكما صارما في الوصول للمعلومات ومعالجتها من قبل موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية⁽⁹⁾. وتقوم الأمانة الفنية بوضع إجراءات الحفاظ بالملفات والتوزيع وحفظ السجلات قصد

رصد حركة الوصول للمعلومات. ويمكن نسخ صور من المعلومات السرية فقط تحت إشراف موظف آخر ويجب أن يرخص به عضو مسئول بهيئة الموظفين. ويجب أن يتم معالجة والاحتفاظ بالمعلومات بطريقة تمنع تحديد المنشأة التي تتعلق بها المعلومات. وبالنسبة لكل موقع في الأمانة الفنية يحدد وصف رسمي حرية الوصول الضروري للمعلومات السرية.

يكون الموظفون المطلعون على المعلومات السرية ملزمون بالكتمان التام، فلا يحق لهم إصدار أي معلومات سرية لأي شخص غير مخول حتى بعد انتهاء مهامهم. وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن كل موظف ملزم بالدخول مع الأمانة الفنية في اتفاق فردي لحماية السرية خلال كل فترة توظيفه وخلال الخمس سنوات التالية بعد انتهاء عمله⁽¹⁰⁾.

أ- مبدأ الحاجة إلى المعرفة :

يتم حفظ وتأمين المعلومات السرية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو لدى الدول الأطراف بطريقة تمنع التعرف على المنشأة التي تتعلق بها المعلومات⁽¹¹⁾. وتكون هناك رقابة مشددة على حرية الوصول إلى تلك المعلومات ومعالجتها من طرف موظفي المنظمة. ولذلك لا يرخص الاطلاع على المعلومات السرية لموظف في الأمانة إلا إذا أثبتت ضرورة هذا الاطلاع لإنجاز نشاطاته العملية وطبقا لمبدأ "الحاجة إلى المعرفة". يحكم هذا المبدأ تحديد نطاق الإطلاع على المعلومات وتحديد من يتلقونها. فليس في المنظمة حق مطلق في تلقي المعلومات السرية. إذ ليس من حق أي موظف في الأمانة أو أي عضو في أي جهاز من أجهزة المنظمة حق بمقتضى مركزه أو رتبته وحدهما في الاطلاع على أي بند من بنود المعلومات السرية بالمنظمة.

في الأحوال العادية يمنح حق الاطلاع على المعلومات السرية طبقا لظروف كل حالة على حدة وفقا لما يتقرر من وجود حاجة وظيفية إلى المعرفة. ثمة ضرورة غير مشروطة لاطلاع الدول الأطراف على بعض المعلومات المعينة كأن توفر الأمانة الفنية بصورة روتينية للدول الأطراف ما تطلبه من بيانات تتعلق بالإعلانات الأولية والسنوية المقدمة من الدول الأطراف⁽¹²⁾. ينظر إلى هذه الضرورة وما يتصل بها من أحكام على أنها تنشئ حاجة لا شك فيها إلى المعرفة بالنسبة لكل دولة من الدول للتأكد من استمرار امتثال الدول الأطراف الأخرى للاتفاقية.

لا يرخص لموظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالاطلاع على معلومات سرية تتعلق بنشاطات تتم داخل أراضي دولة طرف أو أي مكان موضوع تحت ولايتها أو سلطتها إلا بعد إرسال إشعار بذلك الترخيص إلى الدولة المعنية ثلاثين يوما على الأقل قبل منح الترخيص للموظف⁽¹³⁾. ويكون الموظفون المطلعون على المعلومات السرية ملزمون بالكتمان التام، فلا يحق لهم إصدار أي معلومات سرية لأي شخص غير مخول حتى بعد انتهاء مهامهم. وبهذا الصدد يجدر التذكير بأن كل موظف ملزم

بالدخول مع الأمانة الفنية في اتفاق فردي لحماية السرية خلال كل فترة توظيفه، ويكون ملزما كذلك بعدم إفشاء أي معلومات خلال الخمس سنوات التالية بعد انتهاء عمله⁽¹⁴⁾.

بالنسبة لإتاحة المعلومات السرية من الأمانة الفنية إلى الجهازين الآخرين للمنظمة، نلاحظ أن ثمة تناقضا في أحكام هذا الجزء. فهي تقضي من جهة بأن الأمانة الفنية ومديرها العام مسؤولين عن حماية المعلومات السرية، في حين نجد أن البنية الهيكلية للمنظمة وضعت الأمانة الفنية، وعلى رأسها المدير العام، في وضعية الجهاز الخاضع للمؤتمر والمجلس التنفيذي المخولين قانونا بالحصول على المعلومات السرية الضرورية لعملها.

إن تقييد الحصول على بعض المعلومات بهذا الشكل يمكن أن يؤثر على فعالية نشاط المجلس والمؤتمر عندما يتعلق الأمر مثلا بحصولهما على معلومات ضرورية لمعالجة وضعيات معينة. وفي حالة التنازع بهذا الخصوص، على الأمانة الفنية أن تتصرف بمرونة ودبلوماسية في تعاملها مع الجهاز المعني لإيجاد حل وسط.

نتيجة لذلك فإن الطابع السري للمعلومات يصبح أمرا نسبيا إلى حد ما، بالنظر إلى أن المعلومات التي تزود بها الأمانة المؤتمر أو المجلس تفقد صفتها السرية بإتاحة الاطلاع عليها إلى الدول الأطراف أو إلى أعضاء المجلس التنفيذي.

على الرغم من أن السياسة المتعلقة بالسرية لا تعالج هذا الوضع إلا أنه عمليا يفترض بأن الدول الأطراف بقدر ما هي ملزمة بالمحافظة على سرية المعلومات التي تتلقاها بواسطة القنوات الرسمية فإنها تكون ملزمة كذلك بالمحافظة على سرية المعلومات التي تطلع عليها في إطار المؤتمر أو المجلس التنفيذي. تقدم الدولة الطرف، عند الطلب، تفاصيل عن تداول المعلومات التي تزودها بها المنظمة⁽¹⁵⁾. ومن ثم فإن الدول الأطراف مسؤولة عن أي إفشاء لأي معلومات سرية تزودها بها المنظمة.

بناء على ما سبق، وفي تقييم مدى فعالية نظام حماية السرية، يمكن القول بأنه انطلاقا من فرضية أن الدول الأعضاء المتلقية لمعلومات سرية تتصرف بحسن نية في تنفيذ التزاماتها، فإن آلية حماية السرية تبدو كافية بالنسبة للمعلومات السرية ذات الطابع التجاري أو التنافسي، إلا أن الأمر ليس كذلك إذا كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا سياسيا أو ذات علاقة بالأمن القومي للدول، ففي هذه الحالة تصبح تلك المعلومات تلقائيا في متناول جميع ممثلي الدول في المؤتمر أو المجلس التنفيذي، وليس ثمة من حل لهذه الإشكالية.

تداول المعلومات السرية خارج المنظمة والدول الأعضاء :

قد توجد حالات يتعين فيها إصدار المعلومات خارج المنظمة على نحو لا يمثل إصدارا عاما كاملا. فقد يلزم توزيع المعلومات السرية للمنظمة على كيانات أو أفراد معينين مرخص لهم بوجودهم خارج الأمانة ولكنهم مكملون لها في تنفيذ وظائف معينة محددة في الاتفاقية. فيمكن لبعض الهيئات أو الأفراد

العاملة خارج الأمانة الفنية، ولكنها مرتبطة بنشاطاتها -مثلا مخابر التحليل أو مكاتب الدراسات-، الإطلاع على معلومات سرية. في هذه الحالة يطبق النظام الخاص بموظفي الأمانة الفنية. يمكن أن يتضمن ذلك إصدار المعلومات لمنظمة دولية أو هيئة حكومية للاستخدام الرسمي فقط ومع مراعاة شروط معينة. ولذلك على المدير العام أن يضع نظاما صارما لتنظيم هذا الإطلاع، كما أن عليه أن يتحمل المسؤولية الأولى بالنسبة لأي إطلاع يوافق عليه وفقا لهذا النظام. ولا يتم ذلك إلا بعد أن يثبت بوضوح أن لدى المتلقي المقترح حاجة وظيفية إلى المعرفة.

يمكن أن ينطبق هذا الإصدار المحدود على المعلومات السرية التي تحمل تصنيفا من تصنيفات المنظمة أو المعلومات التي رفعت عنها صفة السرية، أو المعلومات التي لم تصنف كمعلومات سرية. ولا يجوز إصدار المعلومات السرية التي تحمل تصنيفا من تصنيفات المنظمة إلا إذا تأكد المدير العام من إمكانية توفير الحماية والرقابة الكافيتين في المنظمة أو الهيئة التي تتلقى هذه المعلومات⁽¹⁶⁾. فقد يرم المدير العام مع المنظمات والهيئات التي يحتمل تلقيها للمعلومات اتفاقا أو ترتيبات متفق عليها بشأن تداول وحماية المعلومات السرية، ويتم إصدار المعلومات السرية خارج المنظمة مع مراعاة مبدأ الحاجة إلى المعرفة وبناء على قرار من المؤتمر أو من المجلس التنفيذي⁽¹⁷⁾.

لا يتم إصدار المعلومات السرية خارج المنظمة إلا وفقا لمبدأ "الحاجة إلى المعرفة"، أي أن تكون الجهة المتلقية المقصودة لديها حاجة واضحة إلى معرفة المعلومة السرية وفقا لدور هذه الجهة في تنفيذ الإتفاقية. وعندما تظهر حاجة واضحة إلى إصدار معلومات سرية، يقوم المدير العام بإعداد مشروع اقتراح بالإصدار تم التشاور بشأنه واستعراضه من جانب الأطراف المعنية. ويتعين لدى صياغة قرار الإصدار المقترح أن تبحث بحثا كاملا عوامل تقرير السرية وتصنيف هذه المعلومات. ويتعين عند الضرورة تجهيز المعلومات المقترح إصدارها في أشكال أقل حساسية بحيث يتجنب إفشاء أي معلومات سرية لا تتصل بالغرض من الإصدار.

يمكن للمدير العام، لدعم إعداد اقتراح الإصدار، أن يقترح شروطا أو قيودا معينة على نطاق هذا الإصدار لضمان تركيز الإصدار على غرضه المحدد المتصل بتنفيذ الاتفاقية، كأن يكون الإصدار على أساس مؤقت فقط للاستعمال خلال اجتماع أو فترة تشاور، أو أن يخضع الإصدار إلى ضوابط محددة على بعض الأجزاء الحساسة من المعلومات السرية كأن يطلب إعدامها أو إعادتها بعد فترة معينة. وإذا كانت المعلومات السرية قد تم الحصول عليها من دولة من الدول الأطراف أو تتعلق بإحدى هذه الدول، يتعين على المدير العام أن يحصل على موافقة كتابية من تلك الدولة الطرف على الإصدار المقترح. وفي جميع الحالات لا يمكن لأي دولة من الدول لأطراف أن تستخدم حجب هذه الموافقة لتجنب الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية.

يلاحظ بأن هذه الصياغة الغامضة تهدف إلى تغطية أكبر قدر ممكن من الحالات المحتملة مع توفير القدر اللازم من المرونة لهذا الغرض. وطالما أن قانون المنظمة يخول أحد أجهزتها السياسية رفع

قضايا أو مسائل أمام منظمات دولية أخرى، فإنه لا يمكن لأي دولة رفض تقديم المعلومات السرية المتعلقة بها لأن ذلك يؤدي إلى إفراغ القضية المرفوعة من محتواها. إن الدول بمصادقتها على الاتفاقية تلتزم باحترام سلطات ومهام المنظمة. ولا يؤدي حق الدولة المعنية في رفض الإصدار من الناحية العملية سوى إلى إتاحة الفرصة للمدير العام لتعديل اقتراح ذلك الإصدار بما يتماشى مع مصالح تلك الدولة. وإذا أصرت الدولة على الرفض بصفة تعنتية فإن المدير العام يعرض مع ذلك المقترح على المؤتمر أو المجلس التنفيذي.

يتضح بأن النظام الذي وضعه كل من المرفق المتعلق بالسرية والسياسة المتعلقة بالسرية جاء متضمنا متطلبات صارمة ودقيقة بشأن الحصول على المعلومات السرية والتعامل مع إصدارها. وتشمل هذه المتطلبات التزامات فردية تقع على عاتق كافة موظفي المنظمة الذين يؤدي إخلالهم بالتزاماتهم في هذا السياق إلى الإضرار بنظام حماية المعلومات السرية وتعرضه للخطر. ومن ثم تبرز الأهمية الجوهرية للطريقة التي تتم بها معالجة الإخلال بهذه الواجبات أو الادعاء بالإخلال بها.

انتهاك السرية والإدعاء بانتهاكها :

يمكن أن يكون الإخلال بالالتزامات المتعلقة بحماية المعلومات السرية واقعا في حالة عدم الامتثال للإجراءات المحددة لتداول المعلومات السرية وحمايتها وإصدارها وتوزيعها بما يؤدي إلى خطر واضح لحدوث الإفشاء غير المرخص به، سواء مع حدوث الإفشاء فعلا أو عدم حدوثه⁽¹⁸⁾.

حددت الاتفاقية آليتين لمعالجة مختلف أنواع الانتهاكات. فمن جهة يملك المدير العام سلطة إجراء تحقيق في حالة وجود شك بالانتهاك أي إذا توفرت في رأيه "أدلة كافية" على أن الالتزامات المتعلقة بحماية المعلومات السرية قد انتهكت. ويشرع المدير العام فورا في إجراء تحقيق أيضا إذا تقدمت دولة طرف بادعاء بوقوع انتهاك السرية. أما الآلية الثانية المخولة معالجة انتهاك السرية فهي لجنة تسوية المنازعات المتعلقة بالسرية.

سلطات المدير العام في التحقيق بشأن السرية :

يتمتع المدير العام بسلطات محددة وفقا لسياسة المنظمة المتعلقة بالسرية. فيشرع دون إبطاء في إجراء تحقيق سواء فيما يتعلق بالانتهاك من جانب موظفي الأمانة أو شخص أو كيان آخر مرخص له خارج الأمانة أو ممثل أو مسؤول من دولة من الدول الأطراف. كما يمكن للمدير العام أن يجري تحقيقا في أي ادعاء من جانب أي دولة من الدول الأطراف بوقوع انتهاك للسرية⁽¹⁹⁾. ويكون الغرض من التحقيق هو إثبات ما إذا كان قد حدث انتهاك للسرية أو إخلال بإجراءات تداول المعلومات السرية أو حمايتها أو توزيعها أو إصدارها، ومدى خطورة أي انتهاك بما في ذلك درجة وطبيعة أي ضرر ترتب عليه. وينبغي أن تبحث في التحقيق أيضا سبل تعزيز نظام السرية لمنع أي تكرار لانتهاك الإجراءات أو الإخلال بها.

إن المدير العام، وبالرغم من أنه ملزم بمباشرة التحقيق إلا أنه يجوز له أن يوقف هذا التحقيق في مراحله الأولى إذا ارتأى أن لم يتبين من الأدلة وقوع انتهاك، وله حسب تقديره في هذه الحالة أن يتشاور مع الدولة الطرف التي تقدمت بالادعاء أو ينهي التحقيق ويقدم تقريراً بما توصل إليه من عدم وجود دليل على حدوث الانتهاك. أما في حالة ثبوت ما يشير إلى حدوث انتهاك يؤثر على مصالح دولة من الدول الأطراف، فيقوم المدير العام بإخطار المجلس التنفيذي والتشاور معه واقتراح ما يمكن اتخاذه من إجراءات فورية لحماية جميع المصالح المشروعة التي يمكن أن تتأثر بالانتهاك أو الانتهاك المدعى به للسرية، بما في ذلك مصالح أي دولة من الدول الأطراف أو مصالح المنظمة⁽²⁰⁾.

نطاق التحقيق :

يقصد بالتحقيق هنا جمع وفحص الأدلة على أساس استشاري عموماً داخل المنظمة أو أجهزتها أو بالنسبة لأي مواد إضافية تقدمها الدول الأطراف كدليل، أو لدى ممثلي الصناعة أو الكيانات التجارية الخاصة. كما يمكن إجراء مقابلات سرية مع موظفي الأمانة، وينبغي إجراء التحقيق على أساس من الموضوعية والإجراءات القانونية السليمة، وألا يلجأ إلى أي نوع من الإكراه للحصول على المعلومات من أي فرد يتعلق به الأمر.

خلال التحقيق يمكن للمدير العام أن يتخذ تدابير مقيدة مؤقتة طوال مدة التحقيق مثل إعفاء الموظف الذي له صلة بالقضية من مسؤوليات معينة أو حرمانه من الإطلاع على معلومات معينة. ويمكن أن يقترح اتخاذ إجراءات فورية بالتشاور مع المجلس التنفيذي لحماية جميع المصالح المشروعة التي يمكن أن تتأثر بالانتهاك أو الانتهاك المدعى به للسرية.

تظل إجراءات التحقيق سرية وخاضعة لتطبيق مبدأ الحاجة إلى المعرفة ويتم إعداد التقرير من نموذجين، أحدهما نموذج كامل يعرض الوقائع التي ثبتت بالتفصيل، والآخر نموذج معدل تحذف منه بعض المواد السرية المعنية لضمان عدم إفشاء المعلومات السرية المتصلة بالانتهاك فيما يتجاوز النطاق المرخص به للإطلاع عليها واحترام خصوصيات الموظفين التي لا تتصل بالقضية. ويجب أن يعامل التقرير الكامل على أنه سري وأن يكون تصنيفه وتناوله طبقاً لمدى حساسيته، وينبغي ألا يتاح هذا التقرير إلا لمن يتصلون بالتحقيق اتصالاً مباشراً. ويمكن إتاحة التقرير في صيغته المعدلة لأي دولة طرف بناء على طلبها. تترتب على أي تحقيق أو تقرير، ينتهي إلى ثبوت حدوث انتهاك أو إخلال، أربع فئات عامة من الإجراءات حسب الحالة:

(أ) إجراءات تأديبية تتخذ ضد موظف يعمل بالأمانة :

إذا تقرر، عند انتهاء التحقيق، أن موظفاً يعمل بالأمانة قد ارتكب انتهاكاً أو إخلالاً بأحكام السرية، يتخذ المدير العام الإجراءات التأديبية المناسبة وفقاً للنظام الأساسي والنظام الإداري لموظفي المنظمة، مع إمكانية النظر في رفع الحصانة عنهم. ولا ينظر في رفع الحصانة إلا في حالة وقوع انتهاك خطير وعند

ثبوت المسؤولية الفردية وثبوت ما ترتب على الانتهاك من ضرر. وينبغي أن يتم رفع الحصانة بعد إجراء مشاورات سرية فيما يتعلق بإمكانية إعمال الولاية القضائية الوطنية ذات الصلة. كذلك ينبغي استعراض اتفاق السرية الفردي الذي وقعه الموظف لبحث إمكانية استخدامه في الدعوى⁽²¹⁾.

(ب) إجراءات تتخذ ضد موظف سابق بالأمانة :

إذا توصل التقرير إلى أن ثمة انتهاكا أو إخلالا ارتكبه موظف سابق بالأمانة، يجوز للمدير العام أن يقرر اتخاذ أي إجراءات يكون ما زال من الممكن اتخاذها وفقا لأحكام النظام الأساسي والنظام الإداري لموظفي المنظمة. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات الحرمان من استحقاقات المعاش التقاعدي التي اكتسبها الموظف خلال مدة خدمته بالمنظمة أو إلغاء ما تبقى له من استحقاقات مالية أو استحقاقات أخرى.

(ج) إجراءات قانونية تتخذ في نطاق الولاية القضائية الوطنية :

إذا انتهى التحقيق الذي يجريه المدير العام إلى أن شخصا طبيعيا أو معنويا (بما في ذلك كيان تجاري) خاضعا للولاية الوطنية لدولة من الدول الأطراف يبدو مسأولا عن انتهاك للسرية، أو حصل على منفعة خاصة من انتهاك للسرية، أو تورط على أي نحو آخر في انتهاك للسرية، جاز أن يطلب إلى تلك الدولة الطرف اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة المحددة في سياسة السرية.

وإذا كان شخص طبيعي أو معنوي تثبت مسؤوليته عن انتهاك للسرية مقيما أو موجودا بأي صفة أخرى داخل نطاق الولاية القضائية لدولة ليست طرفا في الإتفاقية، يجوز للمدير العام أن يطلب إذن المجلس التنفيذي أو المؤتمر في إجراء مشاورات تستهدف تشجيع تلك الدولة على أن تشرع في اتخاذ، أو تيسر اتخاذ، الإجراءات المناسبة التي تساعد على اتخاذ الإجراءات القانونية المترتبة على الانتهاك.

(د) إجراءات قانونية تتخذ عندما تقوم مسؤولية دولة من الدول الأطراف :

إذا انتهى تحقيق المدير العام إلى أن دولة من الدول الأطراف تبدو مسؤولة، أو أن موظفا من موظفيها يبدو مسؤولا، عن انتهاك السرية، فيتعين أن تقوم تلك الدولة الطرف إلى الحد الممكن بمساعدة المدير العام في حسم المسألة بما في ذلك تقديم التفاصيل الكاملة عن كيفية تدولها وحمايتها للمعلومات السرية التي تزودها بها المنظمة. كما يتعين من جهة أخرى على تلك الدولة الطرف أن تتخذ الإجراءات القانونية المناسبة، وفقا للأحكام ذات الصلة من السياسة المتعلقة بالسرية، في إطار من التعاون الكامل مع المنظمة⁽²²⁾. يلاحظ بهذا الصدد أن "السياسة المتعلقة بالسرية" لا تحدد أية تدابير داخلية معينة يمكن أن تتخذها الدولة الطرف بالنسبة لتحقيق أهداف الإتفاقية فيما يتعلق بالسرية، أو بالنسبة لتنفيذ مسؤوليات محددة من مسؤوليات الدول في هذا الصدد مثل أعمال الولاية الوطنية.

في حالة ثبوت انتهاك للسرية من طرف أحد موظفي الأمانة الفنية وتسبب ذلك في وقوع ضرر لدولة من الدول الأطراف أو لإحدى شركاتها التجارية أو لأحد رعاياها، فإنه لا يحق لهذه الدولة

مطالبة المنظمة بتعويضات مالية، حيث نص المرفق المتعلق بالسرية صراحة على أنه "لا تتحمل المنظمة تبعة أي انتهاك للسرية يرتكبه موظفو الأمانة الفنية"⁽²³⁾.

يمكن تفسير سبب عدم تحميل المنظمة بهذه المسؤولية بأنه كان يهدف لتشجيع الدول على الإقبال بالتصديق على الاتفاقية مقابل التخفيف من أعباء المساهمات المالية للدول الأطراف في تمويل المنظمة. ومن ثم فإن إمكانية التعويض عن الأضرار التي يمكن أن تلحق بدولة معينة من جراء إفشاء معلوماتها السرية يتحملها الموظف المسؤول عن الإفشاء من ماله الخاص، وذلك بعد إدانته من قبل جهة قضائية وطنية، ولا يتأتى ذلك إلا بعد رفع الحصانة عنه. ويبدو أن هذا الوضع، على علانه، كان أفضل الحلول الوسطية التي توصل إليها المتفاوضون بشأن إبرام الاتفاقية.

إذا لم تكن الدولة الطرف التي طلبت إجراء التحقيق غير راضية عن التقرير الذي يصدره المدير العام بعد إجراء التحقيق، وبعد بذل كل المحاولات المعقولة لحسم المسألة عن طريق المشاورات، يكون من حق تلك الدولة الطرف أن تطلب عقد اجتماع للجنة تسوية النزاعات المتعلقة بالسرية⁽²⁴⁾.

لجنة المنظمة الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالسرية :

تضمنت اتفاقية الأسلحة الكيميائية النص على إنشاء "لجنة لتسوية المنازعات المتعلقة بالسرية" المشار إليها فيما يلي بـ "لجنة السرية" كجهاز فرعي من أجهزة المنظمة تابع لمؤتمر الدول الأطراف²⁵. وتكون مهمتها الأساسية النظر في حالات انتهاك أحكام الاتفاقية المتعلقة بالسرية التي تشمل دولة طرف والمنظمة معا. كما تتولى اللجنة النظر في القضايا التي يعهد بها إليها المؤتمر في نزاع يتصل بالسرية، وأخيرا يمكن أن تختارها دولتان من الدول الأطراف ينشأ بينهما نزاع بشأن مسألة تتعلق بالسرية كوسيلة لحسم نزاعهما⁽²⁶⁾.

من الناحية المبدئية ترفع القضايا أمام لجنة السرية عند نشوء خلاف بشأن تقرير لتحقيق أجري بناء على طلب تقدمت به إحدى الدول الأطراف يتعلق بانتهاك للسرية من طرف أحد موظفي الأمانة الفنية. إلا أن المرفق التعلق بالسرية ينص على أن "اللجنة تنظر في حالات الانتهاك التي تشمل دولة طرف والمنظمة معا"⁽²⁷⁾. ومن ثم فإنه يجوز للدول الأطراف أن ترفع القضايا المتعلقة بالسرية مباشرة أمام هذه اللجنة دون الحاجة على طلب تحقيق مسبق. وفي كلتا الحالتين نكون أمام نزاع بين المنظمة وإحدى الدول الأطراف وليس بين هذه الأخيرة وموظفي المنظمة.

تشكيل اللجنة :

تشكل لجنة السرية من أشخاص يعينون بصفتهم الشخصية من قائمة بالمرشحين الذين تقدمهم الدول الأطراف. ويجوز لكل دولة طرف أن ترشح واحدا من مواطنيها يكون مؤهلا للعمل في هذه اللجنة. وتقدم قائمة المرشحين هذه إلى المؤتمر الذي يعين 20 شخصا منها للعمل في لجنة السرية لفترة أولية مدتها سنتان. ويتم اختيار العشرين عضوا من خلال عملية تشاور تجري مع

المجموعات الإقليمية تحت إشراف رئيس المؤتمر. وينبغي أن تراعي هذه المشاورات مبدأ التناوب والحاجة إلى مجموعة متكاملة من مجالات الخبرة ذات الصلة، ليتم التوصل إلى تعيين أربعة مرشحين من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية، من قبل الدول الأعضاء المنتمية إلى المجموعات المعنية. ويتولى المؤتمر تعيين الأعضاء كقرار بشأن مسألة موضوعية.

تقترح الدول الأعضاء المرشحين على أساس صفاتهم الفردية من حيث الكفاءة والقدرة والنزاهة وتوافر الخبرة في مجال أو أكثر من المجالات المتصلة بعمل لجنة السرية مثل الأشكال المختلفة لتسوية النزاعات؛ وأحكام الاتفاقية المتعلقة بالسرية والتحقق؛ والصناعة الكيميائية؛ والأمن العسكري؛ وأمن البيانات والقانون الدولي. على كل عضو في اللجنة مباشرة العمل دون تدخل أو توجيه من بلده أو من الأمانة أو غيرها. وعليه، حيث يكون هناك تنازع في المصالح بخصوص نزاع معين، الامتناع عن التعامل مع ذلك النزاع. وحفاظاً على استقلالية اللجنة لن يحتل أعضاؤها أي منصب آخر داخل المنظمة ولن تكون لهم أية علاقة قانونية أو مالية أو مصلحة مع المنظمة.

كيفية عمل اللجنة :

تباشر لجنة السرية عملها وفقاً لإجراءات العمل التي تقرها ويصادق عليها مؤتمر الدول الأطراف. وتتخذ اللجنة قراراتها بتوافق الآراء. وفي حالة تعذر التوصل إلى توافق في الآراء يحسم الأمر بأغلبية الثلثين من جميع أعضائها. تعقد اللجنة اجتماعات سنوية كما تجتمع في مواعيد أخرى، عند الاقتضاء، للنظر فيما يعرض عليها من منازعات.

حددت سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية المبادئ التي تتعامل بها اللجنة في تسوية النزاعات، حيث نصت على أن من واجب اللجنة أن تعتمد وسيلة من وسائل تسوية المنازعات مناسبة للحالة، مع مراعاة ما قد يتفق طرفا النزاع على تفضيله من وسائل التسوية⁽²⁸⁾.

يلاحظ من خلال هذا النص بأن الاتفاقية أوردت مجموعة من الخيارات التي يمكن أن تلجأ إليها لجنة السرية في عملية تسوية النزاعات المعروضة أمامها، مشيرة إلى إمكانية اعتماد عملية الوساطة كوسيلة محبذة من أجل تسوية متفق عليها عن طريق المفاوضات. ويوضح نص "سياسة السرية" في هذا السياق بأنه يجوز للجنة السرية أن تنشأ لجنة استشارية تتألف من خمسة من أعضاء لجنة السرية واحد عن كل إقليم جغرافي، ما لم يتفق طرفا النزاع على طلب بنية مغايرة. وعلى اللجنة الفرعية أن تقدم تقريراً إلى لجنة السرية بشأن التقدم والنتيجة المحرزين في أية مشاورات ويجب على لجنة السرية أن تعتمد أي تسوية متفق عليها مستمدة من هذه العملية⁽²⁹⁾.

في حال فشل الوساطة وتعذر الوصول إلى حل متفاوض بشأن النزاع يكون على لجنة السرية أن تعد تقريراً يحدد الوقائع الأساسية للنزاع ويوصي بما يمكن اتخاذه من إجراءات أخرى من جانب طرفي النزاع أو من جانب لجنة السرية أو من جانب المؤتمر أو من جانب أي جهاز آخر في المنظمة وفقاً لولاية خاصة

من المؤتمر، لتسوية هذا النزاع. ويجب على اللجنة أن تزود طرفي النزاع بتقرير وقائي عن النتيجة المتوصل إليها. ولا يكون تقرير اللجنة أو توصياتها ملزمة لطرفي النزاع، ولكن يمكن أن يكون هذا التقرير وهذه التوصيات أساساً أو مبرراً لمزيد من الإجراءات من جانب طرفي النزاع أو من جانب الأجهزة المختصة في المنظمة. ويجوز للجنة على وجه الخصوص أن تحيل الأمر إلى المؤتمر، أو إلى جهاز آخر في المنظمة وفقاً لولاية خاصة من المؤتمر إذا اتفق طرفا النزاع على ضرورة ذلك بسبب استعجال الحالة.

تشير صلاحيات اللجنة في عملها لتسوية النزاعات المتصلة بالسرية، على النحو الذي سبق ذكره، بعض التساؤلات بخصوص مجال عملها. فعلى مستوى النصوص المنظمة لعمل اللجنة، نلاحظ أنها ضمنت مجالا واسعا للتحرك، حيث يمكنها أن تلجأ إلى كل الوسائل المناسبة لتسوية النزاعات، من المصالحة إلى الوساطة إلى التحكيم. إلا أن سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية تبرز بوضوح تفضيلها للوساطة وتهمل تماما الآليات الأخرى في النزاعات التي تكون فيها المنظمة طرفاً. إضافة إلى ذلك نلاحظ وجود بعض أوجه اللبس فيما يتعلق ببحثها عن الوسيلة المناسبة لحل النزاعات.

يثور التساؤل هنا حول معنى عبارة "تأخذ اللجنة بعين الاعتبار ما قد يتفق طرفا النزاع على تفضيله". فهل تعني أن اللجنة ليست ملزمة باحترام التفضيل المشترك لأطراف نزاع معين بخصوص الطريقة المعتمدة لتسوية هذا النزاع، أم شيئا آخر؟ بالرجوع إلى أحكام النصوص ذات الصلة نجد بأن هذا الاحتمال وارد، لكن في نفس الوقت نجد بأن عبارة "تأخذ بعين الاعتبار" كما وردت في سياق الفقرة تفيد بإمكانية عدم الأخذ بهذا الاحتمال.

من جهة أخرى، يكون هدف اللجنة، وفقاً لنصوص الاتفاقية ذات الصلة، هو تسوية النزاع "بطريقة تكون مقبولة من أطراف النزاع"، لكنه يبدو من الناحية العملية أن من الصعب التوصل إلى تسوية مقبولة من الأطراف إذا ما فرضت عليهم إجراءات يرفضونها، ومن ثم لا يمكن تصور أن اللجنة ترفض إمكانية اختيار الأطراف المشترك لوسيلة تسوية النزاعات.

خاتمة

على الرغم من أن نظام حماية السرية في اتفاقية الأسلحة الكيميائية جاء متكاملاً وصارماً فإن التساؤل يبقى مطروحاً بشأن مدى فاعليته أثناء التنفيذ وما إذا كان دور اللجنة المكلفة بتسوية النزاعات المتعلقة بالسرية يستجيب فعلاً لانشغالات الدول الأطراف. يبدو هامش التحرك المتاح للجنة المكلفة بتسوية النزاعات المتعلقة بالسرية ضيقاً. وهي إلى جانب ذلك ملزمة، في حال فشلها في مساعيها، بإحالة ملف النزاع إلى المؤتمر أو إلى الأجهزة الأخرى للمنظمة. إن أحكام النصوص ذات الصلة لا تتناول الدور والكيفية التي يمكن أن تتعامل بها لجنة السرية مع الملف المعني في هذه الأحوال. يضاف إلى ذلك كون المنظمة لا تتحمل أي مسؤولية مالية عن أعمال موظفيها بانتهاك السرية.

الهوامش :

- (1) فتح باب التوقيع على اتفاقية "حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة" في 13 جانفي 1993 ببريس، و دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أفريل 1997.
- (2) قرار مؤتمر الدول الأطراف الصادر في ماي 1997 رقم: C-1/DEC.13 المتضمن "سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية" (OPCW Policy on Confidentiality)
- (3) لعبت الصناعة الكيميائية الدولية دورا هاما في مؤتمر نزع السلاح خلال المفاوضات حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية لأنه دون تعاون وموافقة الصناعة التي يتم تنظيمها يكون من الصعب تنفيذ المعاهدة. وقد تدعم دور الصناعة الكيميائية في المفاوضات من خلال مؤتمر خاص بالصناعة الكيميائية (الصناعة ضد الأسلحة الكيميائية) عقد في كانبيرا بأستراليا في 1989، حيث اجتمع ممثلو التجارة في المواد الكيميائية التي تشكل 95 % من القدرة الإنتاجية في العالم مع مندوبي 60 دولة واتفقوا على أن الصناعة ستعاون مع الحكومات لحظر الأسلحة الكيميائية.
- انظر: The Markland Group, Selected Issues for Consideration by the Preparatory Commission to the Confidentiality Regime under the Chemical Weapons Convention, september 1993,
- (4) الاتفاقية، الملحق المتعلق بالسرية، الفقرة 1/(ألف)
- (5) نفس المرجع، الفقرات 14، 15، 16
- (6) نصت سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية على أن: "المعلومات تعرف بقدرتها الفعلية أو المحتملة على أن توفر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بيانات أو أية معارف بغض النظر عن طابعها أو كونها مادية أو غير ملموسة"، قرار مؤتمر الدول الأطراف رقم: C-1/DEC.13، (المرجع السابق)
- (7) قرار مؤتمر الدول الأطراف الصادر في ماي 1997 المتضمن "سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية"،
- الجزء الخامس، المرجع السابق، ص. 16-20
- (8) نصت المادة التاسعة، الفقرة 3 من الاتفاقية على: " يحق لأي دولة طرف أن تطلب إلى المجلس التنفيذي المساعدة في توضيح أي حالة قد تعتبر غامضة أو تؤثر قلقا بشأن احتمال عدم امتثال دولة طرف أخرى للاتفاقية. ويقدم المجلس التنفيذي ما لديه من معلومات ملائمة ذات صلة بمثل هذا القلق "
- (9) الاتفاقية، الملحق المتعلق بالسرية، الفقرتين (باء) 5 و 12
- (10) نفس المرجع، الفقرة 7.
- (11) نفس المرجع، الفقرة 2
- (12) الاتفاقية، المرفق المتعلق بالسرية، الفقرة الفرعية (ألف) 2 ب
- (13) نفس المرجع، الفقرة (باء) 11
- (14) نفس المرجع، الفقرة (باء) 9
- (15) الاتفاقية، المرفق المتعلق بالسرية، فقرة (ألف) 4.
- (16) قرار مؤتمر الدول الأطراف رقم: C-1/DEC.13 المتضمن "سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية"، الجزء السادس، (المرجع السابق) الفقرة 3.
- (17) نفس المرجع، الجزء السابع فقرة 3.2
- (18) حددت سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية مفهوم "انتهاك السرية" بأنه يشمل أي إفشاء غير مرخص به لمعلومات بالمنظمة إلى أي فرد أو حكومة أو كيان خاص، بصرف النظر عن النية أو الآثار التي تترتب على هذا الإفشاء. ويغطي المفهوم كذلك إساءة استعمال المعلومات لتحقيق فائدة شخصية أو لتحقيق مصالح طرف ثالث أو الإضرار بهذه المصالح"، (سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية، الجزء التاسع-1، فقرة 2)
- (19) نصت سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية، الجزء التاسع-1، الفقرة 3.3 على: " ينبغي تقديم هذا الإدعاء كتابة إلى المدير العام، وأن يكون مصحوبا قدر الإمكان بالمعلومات المؤيدة، وأن يبين الادعاء طبيعة المعلومات التي يتناولها والزمان والمكان الذي يدعي حدوث الانتهاك فهما، والضرر الذي يعتقد حدوثه أو احتمال حدوثه مستقبلا بالنسبة للمصالح التي يتعلق بها الأمر."
- (20) سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية، المرجع السابق، الجزء التاسع-1، الفقرة 3-6 و الفقرة 4-1
- (21) سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية (المرجع السابق)، الفقرة 3-9.
- (22) سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية (المرجع السابق)، الجزء التاسع-3، فقرة 2-1
- (23) الاتفاقية، المرفق المتعلق بالسرية، الفقرة 22.
- (24) سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية، (المرجع السابق الجزء التاسع-1، الفقرة 5-4
- (25) الاتفاقية، المرفق المتعلق بالسرية، الفقرة 23
- (26) الاتفاقية، المادة الرابعة عشرة، للفقرة 2 .
- (27) الاتفاقية، المرفق المتعلق بالسرية، الفقرة 23.
- (28) سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية (المرجع السابق)، الجزء التاسع-2، الفقرة 2-3.
- (29) سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية (المرجع السابق)، الجزء التاسع - 2، الفقرة 4-3.